الأمم المتحدة

A/79/PV.3*

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **3**

الأحد، 22 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 09/00

نيويورك

الرئيس: السيد يانغ ..... (الكاميرون)

افتُتحت الجلسة الساعة 09/25.

مؤتمر القمة المعني بالمستقبل

البند 123 من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/79/L.2)

مشروع التعديل (A/79/L.3)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن افتتاح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

يُعقد هذا المؤتمر وفقا للقرار 307/76 المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2022، والمقررين 555/78 المؤرخ 10 تموز/يوليه 2024 و 564/78 باء المؤرخ 6 أيلول/سبتمبر 2024.

يتضمن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة ميثاق المستقبل ومرفقاته والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة. وهو يجسد اختتامَ أشهر عديدة من المفاوضات وتنازلات من جانب جميع الأطراف. ولا توجد وثيقة مثالية متفق عليها دوليا. ولكنني أعتقد اعتقادا راسخا أن هناك تأييدا على أوسع نطاق بين الدول الأعضاء للميثاق والتعاهد والإعلان. وأحث جميع الدول على دعم اعتماد ميثاق المستقبل ومرفقاته.

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 18 شباط/فبراير 2025

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع التعديل A/79/L.3.

السيد فيرشينين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما اتُّخذ القرار 307/76 قبل ما يقرب من عامين، اتفقنا جميعا على نحو لا لبس فيه على أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الذي عقدناه – ميثاق المستقبل – ينبغي أن "يُتّفق عليها مسبقا بتوافق الآراء من خلال مفاوضات حكومية دولية" (القرار 307/76، الفقرة 4). ومن المؤسف أن تلك المهمة لم تُنجز. ولم يحظ النص المقدَّم للاعتماد اليوم بتأييد عدد من الوفود، في انتهاك للإجراء المتبَع في اعتماد مشروع القرار. وليس لدينا بالمعنى الدقيق ما نعتمده اليوم وهذا ليس خطأ الرئيس الحالي للجمعية العامة وفريقه لأنهم ورثوا هذه المشكلة من أسلافهم وحاولوا بصدق بذل كل ما في وسعهم. ولكن لم يسعفهم الوقت.

لا شك في أننا سنستمع اليوم إلى إشادات كثيرة بالميثاق والأمم المتحدة والمسؤولين عن المفاوضات. ونود أن يفهم زملاؤنا أن كل ذلك سيبدو نفاقًا. وفي واقع الأمر، لم تُعقد أساسا أي مفاوضات حكومية دولية بشأن الميثاق. ولم تُعقد جلسة واحدة اجتمعت فيها الوفود حول طاولة واحدة وتفاوضت على نص مشروع القرار بالتفصيل مرورا بأجزائه وفقراته. ومنذ البداية، أدرج المنسقون القائمون على إعداد النص أحكامًا أملتها عليهم أساسا البلدان الغربية. وتراكمت النقاط الخلافية ولم تُحل من البداية إلى النهاية. ولم يُستجَب لأي طلب من الطلبات التي تقدمنا بها للجلوس إلى طاولة المفاوضات ومناقشتها.

ولا يجسد ذلك ما يُعتبر ويسمى عادةً تعددية الأطراف التي يحلو للكثيرين الحديث عنها. إن ما حدث هزيمة كبيرة للأمم المتحدة لأن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، جرت التضحية به باستخفاف لصالح مجموعة واحدة من البلدان التي حظيت مصالحها بكل حماية طوال هذه الأشهر. وقد قرر منسقو المفاوضات بشكل انفرادي ما ينبغي أن تتضمنه أو لا تتضمنه هذه الوثيقة أو تلك. ولا نتذكر أي مثال سابق على هذه الفوضى في الأمم المتحدة. لقد سمعنا باستياء العديد من الوفود من أشياء كثيرة في الميثاق، سواء تلك الوفود التي كسرت إجراء الموافقة الصامتة أو التي أيدت مشروع الميثاق. ولكن ماذا عن مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب الذي يحبه الأمين العام كثيراً؟ إن أعضاء الأمم المتحدة غير راضين أساسا عن النص. إنها وثيقة عن المستقبل. فهل يمكن بناء المستقبل على هذا الأساس؟ هل هذا هو أقصى ما يمكننا إظهاره للأجيال القادمة؟

إن الخيار الأفضل هو عدم محاولة اعتماد نص أولي وغير توافقي اليوم، بل اتخاذ قرار بمواصلة المفاوضات حتى تكتسب الوثيقة الطابع الذي يناسب الجميع بلا استثناء، وتحديدًا المفاوضات المباشرة بين الوفود وليس مناورات المنسقين. ولن يشكل ذلك هزيمة لأحد؛ بل على العكس، سيكون انتصارا مشتركا لنا وانتصاراً لتعددية الأطراف ولميثاق الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تتحلوا، سيدي الرئيس، بالشجاعة لتقدموا لنا هذا الحل الإجرائي؛ ويمكن تنقيح تفاصيله بالتوازي مع مضي أعمال مؤتمر قمتنا قدما.

وإذا قررت الجمعية العامة المضي قدما وفرض نص غير توافقي، فإننا نود أن نَعرض باسم مجموعة من الدول – الاتحاد الروسي وبيلاروس ونيكاراغوا – تعديلا لمشروع ميثاق المستقبل ومرفقاته.

ويستند تعديلنا إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية المنصوص عليه في الفقرة 7 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة والذي تلتزم المنظمة باتباعه. وهو يشكل أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي

الذي لم يجسده الميثاق. ويؤكد مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/79/L.3 الدور الرئيسي للطابع الحكومي الدولي للقرارات المتخذة في الأمم المتحدة. ويشدد التعديل على ضرورة تجنب تكرار الجهود وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام موارد الأمم المتحدة، وكل ذلك يكتسي أهمية خاصة في سياق أزمة الميزانية الحالية في المنظمة.

ولا يتجاهل مشروع التعديل تطلعات بلدان الجنوب؛ بل يسعى على العكس من ذلك إلى حمايتها من التعرض لمزيد من الضغوط التي يمارسها التكتل الغربي الذي لم يحترم التزاماته السابقة المتعلقة مثلا بأهداف التنمية المستدامة. ويحاول الآن خلق التزامات جديدة وسيتستر اليوم وراء بلدان الجنوب.

وبالنظر إلى مضمون تعديلنا وظروف تقديمه، فإننا نعول على دعم جميع الوفود. إن الذين يطرحون تعديلنا للتصويت يسعون أساسا إلى تقويض الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة والطعن في ميثاقها. وإذا لم يُدرج التعديل الذي نقترحه في نص الميثاق، فإن روسيا ستنأى بنفسها عن توافق الآراء بشأن النص والتعاهد الرقمي العالمي، خاصة فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بنزع السلاح ومشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ونرى في كل الأحوال ضرورة التأكيد على أن الميثاق ليس وثيقة تُنشئ تلقائيًا ولايات والتزامات جديدة للدول الأعضاء. إنه ببساطة إعلان ولكنه مبهم جدا. ولا يمكن أن تنشأ ولايات والتزامات جديدة إلا نتيجةً لعمليات حكومية دولية تُنفَّذ بطريقة مختلفة اختلافا جوهريا عن الطريقة التي نُظم بها العمل في إعداد الميثاق ومرفقاته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو بشأن نقطة نظام.

السيد ماكيات – سافويسه (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية التي يتولى بلدي رئاستها الحالية.

تهنئكم المجموعة الأفريقية بحرارة، سيدي الرئيس، والميسرين المشاركين والأمين العام على الجهود الدؤوبة والجماعية المبذولة التي أنجحت المفاوضات الصعبة والمعقدة جدا. وتعتقد المجموعة الأفريقية أن مسؤوليتنا الجماعية تتمثل في كفالة وضمان مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة في وقت نجد فيه أنفسنا عند مفترق طرق. وبالنظر إلى أن مستقبلنا المشترك سيحدده ما هو على المحك، تعتقد المجموعة الأفريقية أننا بحاجة إلى إظهار وحدتنا وقدرتنا على تقديم إجابات مشتركة ومنسقة للتحديات المتعددة والمعقدة التي نواجهها اليوم.

وتعتقد المجموعة الأفريقية اعتقادا راسخا أن اعتماد التعديل A/78/L.3 لن يساعدنا على تحقيق آمالنا وتطلعاتنا المشروعة. وبالتالي، تدعم المجموعة الأفريقية بقوة قيادة رئيس الجمعية العامة وكل جهوده المبذولة لكفالة اعتماد ميثاق المستقبل (A/79/L.2).

في الختام، تقترح المجموعة الأفريقية عدم البت في مشروع التعديل A/79/L.3.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): اقترح ممثل الكونغو، في إطار أحكام المادة 74 من النظام الداخلي، عدم البت في مشروع التعديل A/79/L.3.

وفيما يلي نص المادة 74:

”لأي ممثل، أثناء مناقشة أية مسألة، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث. ويجوز لممثلين اثنين، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته، ثم يُطرح الاقتراح فورا للتصويت. وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يُسمح به للمتكلمين بمقتضى هذه المادة.“

هل يرغب أي عضو في التكلم؟

السيد إرناندیس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد المكسيك اقتراح عدم البت في مشروع التعديل وتدعو جميع الأعضاء إلى التصويت مؤيدين له. فلم يُطرح قط نص مشروع التعديل A/79/L.3 المعروض أمامنا أثناء المفاوضات، مما حال دون نظر الوفود والميسرين فيه على النحو الواجب. وعقدت الوفود العديد من جولات المفاوضات وأبدت استعدادها للتوصل إلى توافق في الآراء. ونهنئكم، سيدي، والميسرين المشاركين على العمل الذي قمتم به.

وكانت المكسيك تود أن تطرح أيضا تعديلات بشأن المسائل التي لها مكانة خاصة في قلوبنا والتي تشكل أولوية لسياستنا الخارجية، ولكننا نعتقد أن مشروع النص المعروض علينا الآن يمثل أفضل نتيجة ممكنة وأنه يرسي الأساس لعمل المنظمة في المستقبل. ونؤكد من جديد استعدادنا لمواصلة المشاركة في مفاوضات بناءة وشفافة وبحسن نية.

السيد مبيلا مبيلا (الكاميرون) (*تكلم بالفرنسية*): يؤيد وفد الكاميرون الاقتراح الذي قدمه ممثل الكونغو بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية بشأن عدم البت في مشروع التعديل. وتؤيد الكاميرون مشروع القرار A/79/L.2 تأييدا راسخا وكاملا.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تأخذ الكلمة بالنيابة عن وفود جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وبلدي فيما يتعلق بالاقتراح الذي قدمه ممثل الكونغو بشأن عدم البت في مشروع التعديل.

إن المناورة الإجرائية التي نشهدها دليل آخر على النظرة المتعالية لبعض الدول الغربية التي كان علينا، للأسف، أن نتحملها خلال عملية التفاوض الطويلة والمعقدة جدا. وهي أيضا مناورة تدلل على جملة أمور، منها عدم الامتثال لأحكام القرار 307/76 نظرا لأن نص مشروع القرار A/79/L.2 لم يحظ بالموافقة مسبقا وبالتأكيد لم تتم الموافقة عليه بتوافق الآراء. وإذا كانت لدينا تفسيرات مختلفة لمعنى عبارة ”يُتّفق عليها مسبقا“ الواردة في الفقرة 4 من القرار 307/76 المتعلق بالطرائق، فقد يكون من الحكمة أن يمدنا مكتب الشؤون القانونية بتوجيهات فورية.

وتدرك تلك البلدان عدم وجود توافق في الآراء بشأن ميثاق المستقبل، وذلك إلى حد كبير بسبب عدم وجود رغبة سياسية في الدخول في مفاوضات بحسن نية على مدى الأشهر الثمانية عشر المنصرمة بشأن العديد من المسائل، التي هي خلافية بقدر ما هي بالغة الأهمية للكثيرين منا. ولا تزال تفضل الدفع قدما بمسار عمل يتجاهل وجود تلك الآراء المتباينة، بدلا من السماح للدول الأعضاء بالتعبير بحرية عن

وجهات نظرها بشأن جوهر مشروع التعديل A/79/L.3 الصريح جدا والقائم على المسائل المتعلقة بالصياغة والمبادئ المعروضة علينا الآن.

ونرى أن التعديل سيسهم في تحقيق تطلعاتنا الوطنية المشروعة. ونود أن نشير أيضًا إلى أن جوهر التعديل أثير بالفعل في المفاوضات ولكنه لم يؤخذ في الاعتبار مطلقا. ويتسم الميثاق في شكله الحالي بالانتقائية في الطريقة التي يتطرق بها إلى مختلف المبادئ التي يتناولها ميثاق الأمم المتحدة ولا يشير على الإطلاق إلى المبدأ المقدس المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى المنصوص عليه في الفقرة 7 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة.

وإدراكا منا لهذا الواقع ووفقا للمادة 74 من النظام الداخلي للجمعية العامة، نطلب بكل احترام من جميع الدول الأعضاء أن تصوت معارضة لاقتراح عدم البت في مشروع التعديل وأن تصوت مؤيدة للتعديل الوارد في الوثيقة A/79/L.3.

السيد خامنكا (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): يطلب وفد بيلاروس من أعضاء الجمعية أن ينظروا في جوهر مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/79/L.3.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى اعتراض على الاقتراح الذي قدمه ممثل الكونغو.

أطرح الآن للتصويت المسجل الاقتراح الذي قدمه ممثل الكونغو بخصوص عدم البت في مشروع التعديل A/79/L.3.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الكونغو، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، مملكة هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سورينام،

السويد، سويسرا، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

بيلاروس، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية إيران الإسلامية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، السودان، الجمهورية العربية السورية

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين، كوبا، العراق، كازاخستان، كيريباس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ملديف، عمان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سري لانكا، تايلند

اعتُمد اقتراح عدم البت في مشروع التعديل A/79/L.3 بأغلبية 143 صوتا مقابل 7 أصوات، مع امتناع 15 عضوا عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن اقتراح عدم البت في مشروع التعديل قد اعتُمد، ستشرع الجمعية في البت في مشروع القرار A/79/L.2.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد أبليان (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): يُدلى بهذا البيان الشفوي بشأن مشروع القرار A/79/L.2 في سياق المادة 153 من النظام الداخلي. وقد وزع هذا البيان بالكامل على الدول الأعضاء.

عملا بالطلبات الواردة في الفقرات 34 (ج) و 41 (ج) و 57 (أ) و 81 (أ) و (ب) و 83 (هـ) من ميثاق المستقبل، سيلزم توفير موارد إضافية لعام 2025 تتراوح بين 1.5 و 1.8 مليون دولار، باستثناء الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، وسترد تفاصيلها في تقرير التقديرات المنقحة الذي سيُقدَّم في الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالطلبات الواردة في الفقرتين 37 (و) و 42 (ب) من الميثاق، من المتوخى أن يلزم توفير موارد إضافية لعام 2025. وسيقدم الأمين العام، بعد إجراء مشاورات، الاحتياجات من الموارد لعام 2025 في تقرير التقديرات المنقحة. وستقيم الأمانة العامة كذلك ما إذا كان سيترتب على الفقرتين 76 و 78 (ب) آثار في الميزانية.

وستُعرض الموارد الإضافية التي قد تلزم لعام 2026 والسنوات اللاحقة، عملا بالطلبات الواردة في الفقرات 37 (و) و 41 (ج) و 42 (ب) و 57 (أ) و 74 (أ) و 81 (ب) من الميثاق، في الميزانيات البرنامجية المقترحة في السنوات المنطبقة.

وفيما يتعلق بالطلبات الواردة في الفقرتين 48 و 72 من التعاهد الرقمي العالمي، من المتوخى أن يلزم توفير موارد إضافية لعام 2025. وسيقدم الأمين العام، بعد إجراء مشاورات، بما في ذلك مشاورات

مع الدول الأعضاء، مقترحا بشأن الاحتياجات من الموارد لعام 2025 لتنظر فيه الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والسبعين.

وفيما يتعلق بالطلبات الواردة في الفقرات 56 (أ) و 56 (ب) و 74 من التعاهد، من غير الممكن تقدير الآثار المترتبة عليها في الوقت الحالي في ظل غياب الطرائق. وعندما تُحدد الطرائق، سيقيم الأمين العام الآثار المترتبة عليها وفقا للمادة 153.

وستُعرض الموارد الإضافية التي قد تلزم لعام 2026 والسنوات اللاحقة، عملا بالطلبات الواردة في الفقرتين 48 و 72 من التعاهد، في الميزانيات البرنامجية المقترحة في السنوات المنطبقة.

وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة الفرعية الثالثة من الفقرة 43 من إعلان الأجيال المقبلة، من غير الممكن تقدير الآثار المترتبة عليه في الوقت الحالي بسبب غياب الطرائق. وعندما تُحدد الطرائق، سيقيم الأمين العام الآثار المترتبة عليه وفقا للمادة 153.

وعملا بالطلب الوارد في الفقرة الفرعية الرابعة من الفقرة 43 من الإعلان، ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لعام 2028، وستُدرج تفاصيلها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2028.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدما، نذكِّر الأعضاء بأنه، عملا بالمقرر 555/78، فإن أي تعليل للتصويت على الوثيقة الختامية يجب أن يُدرج في البيانات الوطنية بدلا من الإدلاء به في الجزء الافتتاحي.

وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين في رسالة رئيس الجمعية العامة، المؤرخة 4 أيلول/سبتمبر 2024، تُشجَّع الدول الأعضاء على الاستفادة من المناقشة بشأن البند 123 من جدول الأعمال، المقرر عقدها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024، لتسجيل أي آراء إضافية بشأن عناصر ميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/79/L.2، المعنون "ميثاق المستقبل".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/79/L.2؟

اعتُمد مشروع القرار A/79/L.2 (القرار 1/79).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص شكري للسيدة آنتي ليندرتسه، الممثلة الدائمة لألمانيا؛ والسيد نيفيل غيرتزي، الممثل الدائم لناميبيا؛ والسيدة آنا – كارين إنيستروم، الممثلة الدائمة للسويد؛ والسيد شولا ميلامبو، الممثل الدائم لزامبيا؛ والسيد برايان والاس، الممثل الدائم لجامايكا؛ والسيدة يوكا برانت، الممثلة الدائمة لمملكة هولندا، الذين أداروا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة بشأن ميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة.

كما أعرب عن خالص شكري للسيد توماس تسانايزن، القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لألمانيا، على عمله في المرحلة الأخيرة من العملية.

أخيراً، أود أن أشيد بالعمل الجاد الذي قامت به الأفرقة التي دعمت الميسرين المشاركين الستة على مدى عدة جلسات، بما في ذلك آنييس جولين، وأودري غانتانا ناماسيس، وكورنيليا ياراش، وإرنست رودر – ميسيل، ويان بوش، ويوهانس شيكيني، وجوليا فيلدينغ، وماركوس كريفت، وموزس جيري، وروخيليو فوغيس، وسيفيلينا أشيبال، وتيلمان شيرف، ويانيك داكوستا، والعديد غيرهم.

وأنا واثق من أن أعضاء الجمعية سيشاركونني في الإعراب لهم عن خالص تقديرنا.

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع اليوم ممثلين لشعوب العالم، توحدنا تطلعاتنا المشتركة إلى المستقبل. ومستقبلنا بين أيدينا. ولدينا القدرة على اتخاذ خيارات مهمة للمستقبل. ونحن نقف عند منعطف تحول عالمي ونواجه تحديات غير مسبوقة تتطلب عملاً جماعياً عاجلاً. فمن النزاعات وتغير المناخ إلى الفجوة الرقمية، ومن أوجه عدم المساواة إلى التهديدات التي تواجه حقوق الإنسان، نواجه جميعاً تحديات جسيمة.

ولكن بالرغم من هذه التحديات، هناك أمل. هناك أمل لأن الفرص تواكب التحديات. إن فرصة التجديد والابتكار والتعاون العالمي في متناول اليد. فقد خرجنا من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بميثاق. ويمثل ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، الذي اعتُمد للتو، تعهدنا ليس بمعالجة الأزمات الآنية فحسب، بل بإرساء أسس نظام عالمي مستدام وعادل وسلمي لجميع الشعوب والأمم.

وتجسد الالتزامات الواردة في الميثاق ومرفقاته الإرادة الجماعية للدول الأعضاء ويجب أن ترشد أعمالنا وتشجعنا على تعزيز السلام والأمن الدوليين وتنشيط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز بناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع وضمان أن تخدم التكنولوجيات دائماً الصالح العام للبشرية. ويجب أن نمضي قدماً، معاً، بروح من التضامن والتعاون المتعدد الأطراف.

ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل هو دعوة للعمل. ويجب علينا أن نشكل مستقبلنا لنحمي أنفسنا وكوكبنا الأرض من خلال العمل الذي يجدد التزامنا بمبادئ القانون الدولي وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ووعد ميثاق الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من آلام الحرب. ويجب أن يقودنا الطريق الذي نختاره إلى مستقبل تُحترم فيه كرامة الإنسان وتُصان فيه حقوق الإنسان – مستقبل يتجاوز فيه السلام مجرد غياب النزاع وأن يرتكز على العدالة والشمول والإنصاف.

وتتمثل مهمتنا في القضاء على الفقر بجميع أشكاله ومعالجة أوجه عدم المساواة وتعزيز السلام والأمن والتسامح واحترام التنوع. ويوفر مؤتمر القمة فرصة تاريخية لضمان تقاسم التقدم المحرز على نحو منصف بين جميع الدول والمجتمعات في كل مكان. ونحن ملزمون بتسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء مستقبل البشرية. ومن المهم أيضاً أن نعيد إنتاج نجاحاتنا البشرية عبر الأجيال طوال الوقت. فلنواصل بذل جهودنا لإصلاح وتعزيز المؤسسات العالمية التي تدعم السلام والأمن والتنمية المستدامة والاستقرار المالي.

ويتطلب التقدم الهادف أن تُسمع جميع الأصوات وأن يكون لجميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها، مقعد إلى الطاولة. والأمم المتحدة هي المنظمة التي تتيح لجميع الدول مقعدا إلى الطاولة. وفي

جميع الأحوال، يجب أن ندرك أن أيا من أهدافنا لن يتحقق دون المشاركة الكاملة للنساء والفتيات. وسيكون للنهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع قطاعات المجتمع أهمية حاسمة.

وبالمثل، يجب أن نعترف بالدور الحيوي للشباب في تشكيل مستقبلنا وضمان سماع أصواتهم وحماية حقوقهم وتحقيق إمكاناتهم. فشبابنا هم حملة شعلة الغد. وينطبق ذلك بشكل خاص على أفريقيا، حيث سينضم المزيد من الشباب إلى القوة العاملة كل عام أكثر من بقية دول العالم مجتمعة. فلنرتقِ معاً إلى مستوى هذه اللحظة بشجاعة وتصميم بينما نحث الخطى في مسيرتنا نحو مستقبل أكثر إشراقاً للجميع في كل مكان.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): مرحباً بكم في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

أشكر الميسرين المشاركين والرئيسين السابق والحالي للجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء على مشاركتهم القوية وإبداعهم وعلى ما أظهروه من روح توافقية، كما أشكر جميع زملائي على جهودهم القيمة التي بذلوها على مدى السنوات الثلاث الماضية.

إننا هنا لإبعاد تعددية الأطراف عن حافة الهاوية. لقد دعوتُ إلى عقد مؤتمر القمة هذا للنظر في إجراء إصلاحات عميقة لزيادة شرعية المؤسسات العالمية وجعلها أكثر عدالة وفعالية، بالاستناد إلى قيم ميثاق الأمم المتحدة. ودعوت إلى عقد مؤتمر القمة هذا لأن تحديات القرن الحادي والعشرين تتطلب حلولاً للقرن الحادي والعشرين – أطر مترابطة وشاملة للجميع تستفيد من خبرات البشرية جمعاء. ودعوت إلى عقد مؤتمر القمة هذا لأن عالمنا يخرج عن مساره ويتعين علينا اتخاذ قرارات صعبة لإعادته إلى المسار الصحيح.

فالنزاعات مستعرة ومتضاعفة، من الشرق الأوسط إلى أوكرانيا والسودان، دون أن تلوح لها نهاية في الأفق. وتتهدد نظام أمننا الجماعي الانقسامات الجيوسياسية والتلويح باستخدام الأسلحة النووية وتطوير أسلحة جديدة ونشوء مسارح حرب جديدة. وتُستثمر الموارد التي يمكن أن تجلب الفرص والأمل في الموت والدمار. وتشكل التفاوتات الهائلة عائقاً أمام التنمية المستدامة. وهناك بلدان نامية عديدة غارقة في الديون وغير قادرة على دعم شعوبها. ولا نملك استجابة عالمية فعالة للتهديدات الناشئة والمعقدة بل والوجودية منها. وأزمة المناخ تدمر حياة الناس وتدمر المجتمعات والاقتصادات.

وكلنا نعرف ما هو الحل – وهو التخلص التدريجي العادل من الوقود الأحفوري – ومع ذلك لا تزال الانبعاثات في ارتفاع. ويجري تطوير تكنولوجيات جديدة، ومنها الذكاء الاصطناعي، في فراغ أخلاقي وقانوني من دون حوكمة أو إجراءات أمان. وباختصار، فإن أدواتنا ومؤسساتنا المتعددة الأطراف غير قادرة على الاستجابة بفعالية للتحديات السياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية الحالية.

وسيكون الغد أكثر صعوبة وخطورة. عندما تأسست الأمم المتحدة قبل حوالي 80 عاماً، كانت تضم 51 دولة عضواً. وهي تضم اليوم 193. وكان حجم الاقتصاد العالمي يبلغ أقل من واحد على اثني عشر من حجمه الحالي. ونتيجة لذلك، تجسد أدواتنا ومؤسساتنا للسلام والأمن وهيكلنا المالي العالمي حقبة غابرة.

وقد عفا الزمن على مجلس الأمن وسلطته آخذة في التآكل. وما لم يتم إصلاح تكوينه وأساليب عمله، فإنه سيفقد مصداقيته تماماً في نهاية المطاف.

لقد تأسس الهيكل المالي الدولي عندما كانت العديد من البلدان النامية اليوم خاضعة للحكم الاستعماري. وهو لا يجسد حقائق الاقتصاد العالمي اليوم ولم يعد قادراً على حل المشاكل الاقتصادية العالمية، مثل الديون والعمل المناخي والتنمية المستدامة. ولا يوفر شبكة الأمان العالمية التي تحتاجها البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، أدت التكنولوجيا والجغرافيا السياسية والعولمة إلى تغيير علاقات القوة. إن عالمنا يمر بفترة اضطراب وبفترة انتقالية.

ولكن لا يمكننا انتظار الظروف المثالية. ويجب علينا أن نتخذ الخطوات الحاسمة الأولى باتجاه تحديث وإصلاح التعاون الدولي ليصبح أكثر ترابطاً وإنصافاً وشمولاً الآن. واليوم، يتوفر لنا ذلك بفضل جهود الأعضاء.

فميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة هي اتفاقات تفتح مسارات لإمكانيات وفرص جديدة. وهي تَعِدُ، فيما يتعلق بالسلام والأمن، بإحراز تقدم في الإصلاحات ليصبح مجلس الأمن أكثر تعبيراً عن عالم اليوم، وبمعالجة النقص التاريخي في تمثيل أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. وترسي هذه الاتفاقات الأسس لتكون لجنة بناء السلام أكثر مرونة ولإجراء استعراض جذري لعمليات السلام لتصبح قادرة على التغلب على الظروف التي تواجهها. وتمثل أول دعم متعدد الأطراف متفق عليه لنزع السلاح النووي منذ أكثر من عقد من الزمان. وتعترف بالطابع المتغير للنزاعات وتلتزم باتخاذ خطوات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبتنظيم استخدام الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وتشتمل على تدابير لإطلاق استجابة فورية ومنسقة للصدمات العالمية المعقدة.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، تمثل هذه الاتفاقات تقدماً كبيراً نحو إصلاحات رائدة في الهيكل المالي الدولي. وستساعد على جعل مؤسساته أكثر تمثيلاً لعالم اليوم، وقادرة على تقديم استجابة أقوى للتحديات الراهنة وقادرة على توفير شبكة أمان عالمية فعالة للبلدان النامية في وقت يختنق فيه العديد منها بالديون ويعجز عن إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعطي ميثاق المستقبل زخماً قوياً لأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ ويهدف إلى تسريع الانتقال العادل بعيداً عن الوقود الأحفوري وتأمين مستقبل يسوده السلام ويحلو العيش فيه لكل فرد على كوكبنا. وهو يتضمن التزاماً رائداً من الحكومات بالاستماع إلى الشباب وإشراكهم في عملية صنع القرار على المستويين الوطني والعالمي. ويلتزم بإقامة شراكات أقوى مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية والإقليمية وغيرها.

ويقوم التعاهد الرقمي العالمي على مبدأ أن التكنولوجيا يجب أن تفيد الجميع. ويتضمن أول اتفاق عالمي حقيقي بشأن الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي. ويُلزِم الحكومات بإنشاء فريق علمي دولي مستقل معني بالذكاء الاصطناعي وإطلاق حوار عالمي بشأن حوكمته داخل الأمم المتحدة. ويمثل التعاهد الرقمي

العالمي أول جهد جماعي للتوصل إلى معايير متفق عليها للتشغيل البيني، وهي ضرورية للقياس المتسق. ويدعم إقامة الشبكات والشراكات لبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي في البلدان النامية.

ويردد إعلان الأجيال القادمة دعوة ميثاق الأمم المتحدة إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ويُلزِم الحكومات لأول مرة بمراعاة مصالح ذرياتنا في القرارات التي نتخذها اليوم.

إن احترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والمساواة بين الجنسين راسخ في الاتفاقات الثلاث جميعاً. ففي مواجهة تصاعد كره النساء والتراجع عن الحقوق الإنجابية للمرأة، التزمت الحكومات صراحةً بإزالة الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تمنع النساء والفتيات من تحقيق إمكاناتهن في كل المجالات.

(تكلم بالفرنسية)

إنني أرحب بهذه الاتفاقات التاريخية الثلاث التي تمثل تغييراً كبيراً نحو تعددية أطراف أكثر فعالية وشمولاً وترابطاً. وما فتئت أكافح من أجل الأفكار الواردة فيها منذ اليوم الأول من ولايتي وسأكون ملتزماً تماماً بتنفيذها حتى آخر يوم. لقد فتحنا الباب. والآن أصبحت مسؤوليتنا المشتركة أن نجتازه. ولا يتطلب ذلك الاتفاق فحسب، بل العمل.

وأتحدى الأعضاء اليوم أن يقوموا بذلك العمل؛ أن ينفذوا ميثاق المستقبل بإعطاء الأولوية للحوار والتفاوض وإنهاء الحروب التي تمزق عالمنا وإصلاح تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله؛ وأن يعجلوا بإصلاحات النظام المالي الدولي، بما في ذلك خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد العام المقبل؛ وأن يضعوا مصالح البشرية الفضلى في مقدمة اهتمامات التكنولوجيات الجديدة وفي صميمها. إننا لا نقف ونسقط باعتماد الاتفاقات، بل بأفعالنا وأثرها على حياة الناس الذين نخدمهم.

لقد تعلمت خلال مسيرة حياتي، سواء كناشط سياسي أو في الأمم المتحدة، أن الناس لا يتفقون أبداً على الماضي. ولإعادة بناء الثقة، يجب أن نبدأ بالحاضر ونتطلع إلى المستقبل. ويأمل الناس في جميع أنحاء العالم في مستقبل يسوده السلام والكرامة والرخاء. إنهم يصرخون طلبا لاتخاذ إجراءات عالمية لحل أزمة المناخ ومعالجة عدم المساواة والتصدي للمخاطر الجديدة والناشئة التي تهدد الجميع. وهم يرون أن الأمم المتحدة أساسية لمواجهة تلك التحديات.

وقد تأكد كل ذلك خلال يومَي العمل الملهمين الماضيين. ويحدد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل مساراً للتعاون الدولي يمكن أن يلبي توقعاتهم. وأهنئ جميع الدول الأعضاء على قيامها بدورها بينما نخطو تلك الخطوات الأولى المهمة معاً. فلنبدأ العمل الآن.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر الأمين العام على بيانه.

وفقا للقرار 307/76، سنستمع الآن إلى ممثلي الشباب.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غانم محمد المفتاح من قطر.

السيد المفتاح (*تكلم بالإنكليزية*): أنا غانم المفتاح، ممثل للشباب في الأمم المتحدة من قطر وخريج علوم سياسية، ولدي شغف ملحوظ بالحقوق العالمية للجميع. ويشرفني أن ألتقي بقادة ورؤساء دول وشخصيات رفيعة المستوى في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

إذا سمحتم لي، سأشارككم بعض الأفكار الشخصية وسأتوجه للممثلين ليس كقادة بل كآباء وأمهات وأولياء أمور – كأشخاص يركزون على الأسرة ويهتمون بشدة بمستقبل جميع الأطفال والأجيال القادمة.

إن القرارات التي نتخذها اليوم لا تتعلق بالسياسات والاستراتيجيات فحسب. إنها تتعلق بتشكيل عالم يمكن لجميع الأطفال فيه أن يزدهروا في مستقبل شامل للجميع وآمن ومستدام. وأنا نموذج مثالي لتحقيق أحلام والديّ لي منذ 22 عاماً. فأنا أقف هنا اليوم بفخر واعتزاز ممثلاً للأمل النابع من أحلام الأمس، التي ستواصل توجيهي في المستقبل. لقد تربيت على قيم عائلية راسخة في منزل نموذجي بُني على الإيمان بالذات لإظهار الثقة في مستقبل الفرد.

وبصفتي شخصاً من ذوي الإعاقة، تعلمت أن التقدم الحقيقي لا يأتي من التغلب على التحديات الشخصية وحدها، بل من كيفية تقبلنا كمجتمع لاختلافات بعضنا بعضا. وعندما انظر حولي في القاعة، لا أرى أي شخص آخر مثلي ولكن المشاركين اليوم تقبلوا أوجه اختلافي دون حكم مسبق على أساس الجنس أو الجنسية أو العرق أو الدين. لقد تقبلوني على ما أنا عليه. ويجب أن تكون هذه الطريقة التي ندير بها مستقبلنا، حيث يكون استيعاب الجميع حقا أساسيا وليس ترفا؛ وحيث يمكن لكل فرد أن يساهم في تحقيق الصالح العام للمستقبل، بغض النظر عن اختلافاتنا.

كان قدري أن وُلدت مصابا بإعاقة. واخترت أن أقبل ذلك، ولكن للأسف لا خيار للأطفال الذين تسبب لهم الحروب والنزاعات إصابات لا داع لها وإعاقات مدى الحياة. ويمكن لمستقبل هؤلاء الأطفال وهذه الأسر أن ينتزع الأمل من قلوبهم. فقبل 22 عاما، عندما قيل لوالدتي أنني ميؤوس مني وأنني سأموت، لم تستمع إلا لقلبها. وألّفتْ كتابا بعنوان "أنا هنا"، وبعد مرور 22 عاما، ما زلت هنا أشاطر تجارب حياتي لبث الأمل في نفوس الآخرين ولإسماع صوت أولئك الذين لا يجدون من يسمعهم.

في العالم، هناك أكثر من بليون شخص ذوي إعاقة. وإذا سمحوا لي، أنضم إليهم لأقول إننا نرفع أصواتنا لوقف هذه الإعاقات غير المتوقعة في جميع أنحاء العالم، حيث لا يُرى السلام. وبوسعنا أن نوقف اتجاهات العنف في العالم، في غزة وفي جميع أنحاء العالم، يجب أن ننهي هذه المعاناة اليوم حتى يتسنى لنا رؤية مستقبل أوضح. وكلنا قادة هنا. ودور القائد هو الاستماع إلى الناس. ويجب علينا أن ندرك ما يريده الناس وأن نتناول آراءهم عبر منصات كهذه لإحداث تغيير حقيقي.

إن المستقبل ملك لشبابنا. ويجب علينا أن نكفل استعدادهم لتولي أدوار قيادية لكي يكونوا عوامل تغيير. ويجب أن نجسد التغيير الذي نرغب في رؤيته في العالم. وأتمنى لجميع الممثلين والضيوف الخاصين مؤتمر قمة ناجحا، بينما نمضي قدما معا إلى يوم جديد من الإمكانات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة نيريا أليسيا غارسيا من الولايات المتحدة.

السيدة غارسيا (*تكلمت بالإنكليزية*): بإذن من الخالق ومن أسلاف شعب لينابي في هذه الأراضي وبإذن من جميع القلوب الحاضرة، يشرفني أن أخاطب المشاركين اليوم – أقاربي الأعزاء. أود أولا أن أتقدم بالشكر إلى عالم الأرواح، إلى أبينا الشمس وأمنا الأرض، وأعرب عن الامتنان للنباتات والحيوانات والمياه المقدسة والأماكن المقدسة التي أعطت البشرية المعرفة المقدسة والفهم الذي مكننا من التعايش في توازن مع الخلق منذ آلاف السنين.

إنني أنحني إجلالا للجميع هنا ولأسلافهم لأننا جميعا ننحدر من أناس ساروا في مناكب أمنا الأرض ذات يوم بطريقة جيدة. وأدعوهم اليوم إلى طلب الهداية. لماذا؟ لأن أمنا الأرض تتألم، وهي تحتاج إلى مساعدتنا. ففي جميع أنحاء العالم، يجري تدنيس مياهنا وأماكننا المقدسة. والحياة على حافة الانقراض بدافع من جشع الشركات والحرب. والحكومات والسياسة العالمية خالية من الروحانية والأخلاق وأدنى درجات الاحترام للحياة. وقلوب أبناء جيلي تنفطر ونحن ننجو من آثار الكوارث المناخية التي كان من الممكن تفاديها؛ وتنفطر ونحن نشاهد الإبادة الجماعية لأقاربنا الفلسطينيين على الهواء مباشرة عبر هواتفنا على الرغم من الدعوات العالمية لوقف إطلاق النار.

ترد في ميثاق المستقبل (القرار 1/79) كلمتا "المستدام" و "التنمية" حوالي 300 مرة، لكن كلمات مثل "الأطفال" و "الأرض" و "الأجيال المقبلة" ترد أقل من 60 مرة. فهذا هو الاستعمار الأخضر ويجب أن يتوقف. لم يرد ذكر المجتمعات المحلية سوى مرة واحدة. ولم يرد أي ذكر للنباتات والحيوانات ولم يرد أي ذكر للمجتمعات المحلية التي تقف في الخطوط الأمامية ولم يرد أي ذكر لحقوق الشعوب الأصلية. لذلك، أتساءل اليوم: هل لا تزال الشعوب الأصلية غير موجودة في نظر قادتنا؟ ألسنا نحن المشرفين على 80 في المائة من التنوع البيولوجي في العالم؟ إنني أؤكد لكم أن استمرار إقصاء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجتمعات التي تقف في الخطوط الأمامية سيؤدي حتما إلى مزيد من الدمار والألم والمعاناة.

غير أن هناك أملا، لأننا ما زلنا هنا، والعالم يحتاج إلى قيادة الشعوب الأصلية والشباب الآن أكثر من أي وقت مضى. وبشكل جماعي، لدينا التكنولوجيات المتوارثة ومعارف وروحانيات الشعوب الأصلية اللازمة لإيجاد حلول حقيقية متوارثة عبر الأجيال. وتنطوي نظرتنا إلى الكون على الحكمة والقوة الكفيلتين بتوجيه البشرية نحو طريق الخير مرة أخرى، ولكن لكي تقوم الشعوب الأصلية بذلك، يجب تمثيلها على قدم المساواة باعتبارها دولا أعضاء في جميع هيئات الأمم المتحدة.

لذلك، أقول لقادتنا في العالم أن يعودوا إلى بلدانهم ويصدقوا على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. فليعترفوا بشعوبهم الأصلية وليعتذروا لها وليقيموا علاقات حقيقية معها. وليبدؤوا في إشراك شبابهم بصورة مجدية. وليعودوا إلى بلدانهم وليخفضوا ميزانياتهم العسكرية وليخصصوا هذه الأموال للحلول المناخية ولدفع التعويضات وللتعويض عن الخسائر والأضرار التي تعرضنا لها كجيل يرث أمنا الأرض المدمرة. فليعودوا إلى بلدانهم وليسألوا شبابهم وشيوخهم المحترمين من أبناء الشعوب الأصلية عن مقدار الأموال التي نحتاج إليها لتنفيذ حلولنا ثم ليعودوا إلى بلدانهم ولينشؤوا صناديق غير مقيدة لدعم الشعوب الأصلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. أتمنى لو عاد قادتنا العالميون إلى بلدانهم وأعادوا لنا أرضنا، نحن الشعوب الأصلية.

وهناك حاجة ماسة إلينا في هذا الوقت، نحن شباب العالم وأطفاله من الشعوب الأصلية. وعلينا أن نوحد قوانا مع شيوخنا المحترمين ونواصل النضال من أجل مستقبل يوفر مقومات العيش. وأكبر مسؤولية تقع على عاتق جيلنا في هذه الأوقات هي عدم التخاذل وعدم الاستسلام لليأس. ويجب أن نقف لحماية المقدسات. ويجب أن نقف لحماية نيراننا المقدسة واحتفالاتنا وأغانينا وصلواتنا. ويجب أن نتكلم لغاتنا ونرتدي ملابسنا التقليدية ونفتخر بهويتنا.

ولا يخطئن أحد، فلدينا الدواء الذي يحتاج إليه هذا العالم. وبعون الخلق، سنغير مجرى الأمور لما فيه خير الأجيال السبعة المقبلة من جميع أشكال الحياة القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة مونيكا ماليث من جنوب السودان.

السيدة ماليث (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا مونيكا ماليث. وإنه لشرف وامتياز لي أن أخاطب الجمعية العامة اليوم في افتتاح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

في بداية هذا الخطاب، أطرح على الجميع السؤال التالي: ما هي الرؤى التي تخطر أمامهم عندما يتحدثون عن المستقبل؟ وما هي الأصوات التي تملأ آذانهم؟ وما الذي تتذوقه ألسنتهم؟ هل هي الأمل، أم العمل، أم التعاون، أم الإدماج، أم التحول؟

إن عالمنا اليوم أمام مفترق طرق، تواجهه شكوك وتحديات تتخطى الحدود والمناطق والمجتمعات. ومن أشد المسائل إلحاحا تصاعد أزمات اللاجئين. وإذا لم تُعالَج، ستزعزع استقرار المجتمعات وتعيق النمو وتزرع بذور الانقسام.

وبالتأمل في تجاربي الخاصة، حيث كنت أعيش في جنوب السودان ولا أتكلم سوى لغة واحد، كان عليّ أن أكافح في فصل دراسي مع أشخاص أكبر مني بثلاث سنوات. وتحولت كينيا، أرض اللجوء، إلى أرض النجاح بالنسبة لي. فبفتح أبواب التعليم، فتحت كينيا قلبها. ومنحتني جامعة نيروبي فرصة للارتقاء والقيادة والتكلم باسم من لا صوت لهم، ليس بصفتي طالبة فحسب، بل كرئيسة للطلبة ولاجئة متوجة بثقة أمة. ولم تكن مسيرتي تقتصر على الكتب والمحاضرات، بل كانت مسيرة لشق طريق يتكلم فيه من أُسكتوا. وبفضل الموارد المناسبة، حصلت على منحة ألبرت آينشتاين الألمانية بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنحتني كينيا فرصة الحصول على التعليم. وأتاحت لي فرصة الازدهار وطلب المعرفة وتحويل الأحلام إلى واقع ملموس.

وأقف الآن، مدعومة بشهادة المحاماة التي أحملها، لإسماع صوت الشباب واللاجئين وجميع من أصبحوا في طي النسيان. ومن خلال مسيرتي، تعلمت أنه لا يكفي الحصول على درجات علمية. بل يتعين علينا أن نجسد القيادة إذا أردنا الازدهار. ونخسر عندما نسمح بإغفال الشباب، لا سيما اللاجئين، وعدم دعمهم ومناصرتهم.

إن محنة اللاجئين تبرز مسؤوليتنا الجماعية. فالأفراد من أمثالي – الذين نزحوا بسبب النزاعات أو الكوارث البيئية أو عدم الاستقرار الاقتصادي – يبحثون عن الملاذ والأمن وعن فرصة لحياة أفضل. فنحن

لا نطلب أن نكون موضع شفقة. ومن واجبنا الجماعي تقديم المساعدة الفورية، ولكن أيضا إيجاد حلول رحيمة طويلة الأجل تصون كرامة اللاجئين وتمكنهم من الإسهام في المجتمع بصورة مجدية.

ويظل التعليم أداة قوية للتقدم، بغض النظر عن خفض تمويل التعليم باستمرار في جميع أنحاء العالم. فالتعليم يزود الأفراد بالمهارات والمعارف اللازمة لشق طريقهم في عالم معقد يتيح فرصا محدودة. وبالنسبة للدول النامية والاقتصادات الناشئة، من الأهمية بمكان الاستثمار في التعليم لتحقيق النمو المستدام. ويجب أن نكفل أن يكون التعليم متاحا ومنصفا ومتوافقا مع متطلبات القوة العاملة في المستقبل. ولتحقيق هذه الغاية، أريد من الحكومات والأطراف المعنية الرئيسية في قطاع التعليم أن تفكر بطموح في تمويل التعليم.

وفي عالم يدلي فيه قادة العالم بتعليقات سلبية علنا عن اللاجئين، لم يختر أي منا أن يكون لاجئا ويمكن أن يصبح أي شخص لاجئا. ومن دون السلام، لا يمكن أن يكون هناك أمان أو تنمية؛ ومن دون الأمن، لا يمكن أن يكون هناك استقرار. ومن دون الاستقرار، يتعثر التعليم وتفشل الأمم. وإذ نشرع في هذه المسيرة، فلنتصور عالما ومستقبلا يشكله التعاون والتفاهم ووحدة الهدف. وليكن اليوم بداية لتعاون أعمق ومؤسسات أقوى والتزام متجدد بإيجاد عالم تتاح فيه لكل فرد فرصة الازدهار.

وأقول لقادة العالم إنني ممتنة جدا لوقوفي أمامهم اليوم ومخاطبتهم مباشرة. فالفجوات آخذة في الاتساع. والهياكل يعلوها الصدأ. وبينما يتكلم الزعماء عن الإصلاح، يجب ألا تكون مداولاتنا المقبلة عبارة عن ترديد عبارات مبتذلة بل ثورات فكرية. ومن المفترض أن يساعد مؤتمر القمة هذا، في هذه اللحظة، في رأب الصدع في ثقتنا وفي بناء مستقبل يزدهر فيه التعاون.

وللشباب، أقول إن المستقبل لنا لتشكيله، وليس لهم ليتشبثوا به، وليس لهم أن يتوارثوه كغنائم حرب. إنه ملك لذوي الجرأة، لمن يتكلمون حتى عندما يُتوقع الصمت. إنه ملك لمن يطالبون بمزيد من العدالة ومزيد من الإنصاف ومزيد من الإنسانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمقرر 564/78 باء، يتضمن الجزء الافتتاحي أيضا بيانين لرئيس جمهورية ناميبيا ومستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية بدلا من بيانيهما الوطنيين المدرجين في قائمة المتكلمين في الجلسة العامة.

خطاب السيد أولاف شولتس، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد أولاف شولتس، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية، إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد شولتس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع المتكلمين السابقين، لا سيما ممثلي الشباب، على إسهاماتهم المهمة. لقد اجتمعنا اليوم من أجلهم، هم الشباب في جميع أنحاء العالم. ويتعلق الأمر بآمالهم في عالم أفضل. ويتعلق الأمر بمستقبلهم.

وأعرب لكم عن امتناني الخاص، سيدي الرئيس. فقد أثبتت قيادتكم أهميتها البالغة. وفي فترة تسودها توترات شديدة وانعدام اليقين، نحتاج إلى ميثاق المستقبل (القرار 1/79) أكثر من أي وقت مضى.

أوضح المتكلمون السابقون بالفعل مدى ارتباط مصائرنا بفعل التحديات العالمية التي نواجهها – الحرب وتغير المناخ والفقر والجوع والعوائق التي تعترض التجارة الحرة والمنصفة والتهديدات الصحية العالمية والتطورات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي – والتي تنطوي أيضا، إضافة إلى الفرص الهائلة، على إمكانية إساءة استخدامها ومفاقمة الاختلالات الاقتصادية. ولا يقتصر الميثاق على الاعتراف بهذه التحديات؛ بل يعبر عن التزامنا بمواجهتها، ليس بمفردنا وليس واحدا تلو الآخر، بل معا، شرقا وغربا، شمالا وجنوبا. ويمكن أن نتخذ ميثاق المستقبل بوصلة نهتدي بها – بوصلة تشير إبرتها نحو مزيد من التعاون والشراكة وليس نحو مزيد من النزاع والانقسامات؛ بوصلة ترشدنا إلى بناء عالم أكثر عدلا وشمولا وتعاونا.

ويتجلى في الميثاق تصميمنا على استعادة الثقة في مؤسساتنا المشتركة. ويدل ذلك على أن كل الكلام عن الانقسام والاستقطاب وعدم اليقين لن يكون نهاية قصة الأمم المتحدة لأننا ما زلنا نتعاون وما زلنا نثق في بعضنا بعضا وما زلنا ملتزمين بمبادئ الميثاق وما زلنا على استعداد للتعامل مع بعضنا بعضا باحترام وإنصاف.

كما كان الاحترام والإنصاف المبدأين اللذين تسترشد بهما ناميبيا وألمانيا باعتبارهما ميسرين مشاركين للميثاق. إننا نأتي من قارتين مختلفتين وتختلف أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكننا تمكنا من العمل معا كأصدقاء. وأشكر الرئيس مبومبا على صداقته وتعاونه الممتاز. وأود أيضا أن أشكر كل من ساعدنا في إجراء المفاوضات حتى الآن. والنص المعروض أمامنا اليوم هو إنجاز حققه عدد لا يحصى من الرجال والنساء الذين تغلبوا على التعب والشعور بالإحباط أحيانا وعلى الانقسامات السياسية والأيديولوجية لتحقيق توافق الآراء العالمي الذي نراه اليوم. فقد أثبتوا أن تعددية الأطراف لا تزال حية وأننا نستطيع إيجاد أرضية مشتركة. فلنتخذ خطوات نحو عالم مستدام ومزدهر وشامل للجميع يسوده الأمن والعدل والمساواة، وقبل كل شيء عالم يسوده السلام.

ويحدد الميثاق ماهية هذه الخطوات. ويزيد عددها على 50 خطوة. وليس التاريخ وحده هو الذي سيحكم علينا إذا لم نتخذ هذه الخطوات؛ بل سيحكم علينا الشباب في جميع أنحاء العالم أيضا. فالطريق وعرة، ولكن متى كان الأمر مختلفا في أي وقت مضى؟ وستمد ألمانيا يدها لكل من يريد السير معنا في هذا الطريق. فلنبدأ العمل. إن المستقبل يبدأ الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد نانغولو مبومبا، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد نانغولو مبومبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى مخاطبة أمام الجمعية العامة.

الرئيس مبومبا (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نجتمع اليوم في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لنعتمد، كما حدث بالفعل، ميثاق المستقبل الذي تفاوضت عليه بلداننا بشق الأنفس على مدار الأشهر الثمانية عشر الماضية. وقد تأثرنا جميعا على نحو مختلف بثقل هذه اللحظة التاريخية بالنسبة لمجتمعنا العالمي في إطار الأمم المتحدة.

هناك مثل أفريقي يقول: ”الغد ملك لمن يخططون له اليوم“. ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل لحظة محورية في سعينا لتشكيل مستقبل مشترك أكثر إشراقا وعدالة واستدامة وسلاما للبشرية جمعاء. وهو التزام إضافي بتوريث الأجيال الحالية والمقبلة عالما يعيش في سلام مع نفسه، عالما وتنعم فيه جميع البلدان والشعوب بالرخاء، عالما أكثر محبة وشمولا وتسامحا.

وفي هذا المنعطف الحرج، قد تبدو التحديات المتفاقمة، متمثلة في الفقر والجوع وتغير المناخ وعدم المساواة الاقتصادية والنزاع وأزمة الصحة العامة، بحجمها ومستواها تحديات لا يمكن التغلب عليها. غير أن مؤتمر القمة يمثل أيضا فرصة تاريخية لدول العالم للكفاح وتوحيد قواها ومواردها ومواجهة هذه الأزمات بشكل مباشر.

واليوم، يقف العالم عند مفترق طرق. ويؤدي أحد طريقين إلى كارثة بيئية واتساع نطاق عدم المساواة وإلى النزاع والدمار العالميين وظهور تكنولوجيات خطيرة تهدد أمننا وحرياتنا المدنية. أما الطريق الآخر فيبعث على الأمل – الأمل في العمل المناخي والسلام العالمي والقضاء على الفقر والجوع وتسخير التكنولوجيات الرقمية على نحو مسؤول لصالح البشرية جمعاء. وبالتالي، فإن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل دعوة ملحة للعمل جاءت في الوقت المناسب، تستنهضنا لاختيار طريق السلام والازدهار والتنمية المستدامة للجميع.

عندما تأسست الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، عام 1945، لتعزيز الوحدة بين الأمم تحت عنوان ”نحن الشعوب“، كان العالم يختلف تماما عن عالم 2024. فقد تغيرت الكثير من الأمور. ونتيجة لذلك، فإننا مدعوون مرة أخرى كقادة إلى الاجتماع معا لبناء مستقبل أكثر إشراقا لشعوبنا. ولتهيئة مستقبل أكثر إشراقا للناس والكوكب، يجب أن نتحلى بالشجاعة في إصلاح المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها.

ويجب أن تقوم تعددية الأطراف الجديدة، أي تعددية الأطراف الناجحة حقا، على أربع ركائز أساسية لإصلاح الأمم المتحدة. أولا، يجب على الأمم المتحدة تمكين الدول والمناطق لاعتماد مسارات شاملة لتوفير الفرص الاقتصادية والازدهار، مدعومة بالاستدامة البيئية. وثانيا، يجب على الأمم المتحدة تعزيز الاتفاقات والمؤسسات العالمية لضمان التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة. وثالثا، يجب أن تكون الأمم المتحدة مجهزة لتمويل هذه الأهداف بواسطة هيكل مالي عالمي مبتكر. ورابعا، يجب علينا تسخير التقدم المذهل في مجال العلوم والتكنولوجيا من أجل الصالح العام، مع توخي الحذر دائما من إساءة استخدام ابتكارات مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الأحيائية والهندسة الجيولوجية.

ويحدد ميثاق المستقبل الأولويات العالمية الرئيسية للبشرية، وهي التنمية المستدامة والتمويل؛ والسلام والأمن الدوليان؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتمكين الشباب والأجيال المقبلة؛ والحوكمة العالمية. وأتقدم بأحر التهاني إلى الميسرين المعنيين وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذا الإنجاز الكبير. وكان مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تحت القيادة القديرة للممثلين الدائمين لألمانيا وناميبيا، جهدا جماعيا خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية لبناء توافق في الآراء واستعادة الثقة وتعزيز مبادئ الحوار والتعاون والمسؤولية المشتركة.

إننا نحتاج إلى الأمم المتحدة لأنه يكمن في صميم هذه المؤسسة مبدأ بسيط وعميق في الوقت نفسه – وهو أن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية. وتظل هذه أنجع طريقة لتحقيق السلام والأمن والازدهار. وتدرك الحكومة الناميبية الأهمية العميقة لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل بالنسبة لكوكبنا من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ويجب أن تكون التنمية المستدامة هي المبدأ الذي نسترشد به والذي تلخصه خمس كلمات تبدأ بحرف الباء باللغة الإنكليزية وهي: الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة. وتجسد كلمة "الناس" التزامنا بعدم ترك أحد خلف لركب. وتشير كلمة "الكوكب" إلى الحاجة الملحة للعيش داخل حدود الكوكب. وتدعو كلمة "الازدهار" إلى توسيع نطاق فوائد التعليم والتكنولوجيا الحديثين لتشمل الجميع. ويتطلب السلام في العصر النووي أن تعيش الدول معا في ظل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. أما الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال فضرورية لتحقيق أهدافنا المشتركة.

ويجب أن نخرج من مؤتمر القمة بالتزامات متجددة وخطط عمل ملموسة للقضاء على الفقر والقضاء على الجوع والتصدي لتغير المناخ وبناء اقتصاد عالمي يعود بالنفع على الجميع. فالأجيال المقبلة لن تحكم علينا بأقوالنا، بل بأفعالنا. واسترشادا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن نؤكد من جديد التزامنا بالتعايش السلمي والتنمية المشتركة. ولدينا الأدوات والمعارف والفرصة لتشكيل عالم أفضل. وأنا على ثقة بأننا نستطيع معا أن نرتقي إلى مستوى الحدث ونغتنم هذه اللحظة التاريخية من أجل مستقبل أكثر إشراقا وسلما وعدلا واستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

لقد استمعنا إلى آخر متكلم في الجزء الافتتاحي.

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلم الأول على قائمة المتكلمين، نود تذكير الوفود بأن البيانات تقتصر على خمس دقائق للدول المشاركة وثلاث دقائق للبيانات الأخرى.

وعملا بالمادة 72 من النظام الداخلي، إذا تجاوز أحد المتكلمين الوقت المخصص له، يُنبِّهه الرئيس دون إبطاء إلى وجوب مراعاة النظام عن طريق قطع الميكروفون تلقائيا.

ووفقا للقرار 313/72، يوصى بمبدأ "مراعاة جميع البروتوكولات"، الذي يشجِّع المشاركون بمقتضاه على تجنب إيراد العبارات البروتوكولية النمطية في كلماتهم.

وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعةٍ معقولة حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة على الوجه السليم.

ويُنتهى من قائمة المتكلمين في كل جلسة عامة ولا ينقل أي متكلم إلى الجلسة التالية. والمتكلمون الذين يتخلفون عن الحضور عند حلول دورهم في التكلم تُخصص لهم آليا فترة التكلم التالية المتاحة ضمن فئتهم في الجلسة نفسها. وأخيراً، يجوز لممثل الأمين العام أن يشغل مقعده على المنصة بعد مغادرته.

وما لم أسمع اعتراضاً، سنمضي قدما في عملنا على هذا الأساس.

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ويذكر الأعضاء أيضا أنه، وفقا للقرار 307/76، ستعقد أربعة حوارات تفاعلية في قاعة مجلس الوصاية بالتوازي مع الجلسات العامة. وسيبدأ الحوار التفاعلي الأول في الساعة 10/00 صباح اليوم.

خطاب السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بيو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، وهي مجموعة من الدول التي يربطها تاريخ مشترك من المعاناة من أهوال النزاعات وتحديات الهشاشة والملتزمة التزاما لا يتزعزع بالسلام والاستقرار والصمود والتنمية المستدامة.

تمثل هذه القمة لحظة مهمة للتفكير والعمل الجماعي وتجديد الالتزام ببناء مستقبل مستدام وعادل ومنصف. وباعتبار بلداننا من البلدان المتأثرة بشدة بظروف النزاع وما بعد النزاع، فإننا ندرك جيداً تكلفة عدم الاستقرار. إن الحاجة الملحة لاستجابة عالمية موحدة لبناء مستقبل يسوده السلام والازدهار والعدالة هي مسؤولية مشتركة لا يمكن المبالغة فيها. وبالنسبة لنا، هذه التحديات ليست نظرية ولا بعيدة المنال. فهذه الأمور هي الواقع المرير الذي نواجهه كل يوم. لقد عانت بلداننا ولا تزال تعاني من الهشاشة والنزاع والعنف. ومع ذلك، فإننا نقف هنا متحدين، يحدونا أمل مشترك وهدف واحد – السعي لتحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة.

إننا نقف اليوم على مفترق طرق تاريخي، حيث يتيح لنا مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة لاعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، وهو خريطة طريق تحويلية لعالم أكثر شمولاً وأمناً واستدامة. يمنحنا الميثاق الأمل والإلهام لمستقبل أفضل. وأود أن أطرح ست نقاط للمساعدة في إيجاد مكان لدول مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة في تنفيذ ميثاق المستقبل.

أولاً، الدعوة إلى المسؤولية الوطنية والحوكمة الشاملة للجميع. لقد تأسست مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة على مبدأ أن السلام والتنمية يجب أن يكونا مدفوعين من الداخل. إننا ندعو إلى تولي الجهات الوطنية زمام عمليات التنمية ونُصرّ على أن الجهود المبذولة لمعالجة الهشاشة يجب أن تكون مرتكزة على المصالحة من خلال الحوار والحوكمة الشاملة للجميع.

ثانياً، يجب علينا تعزيز التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وتمثل أهداف التنمية المستدامة رؤية مشتركة من أجل عالم أفضل، ولكن بالنسبة لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة لا يزال التقدم في تحقيقها يعوقه استمرار تحديات الهشاشة. والتنمية المستدامة وتمويل التنمية أمران أساسيان لتلبية الاحتياجات الفريدة للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات. لذلك ندعو إلى زيادة التعاون الدولي وآليات التمويل المبتكرة والنهج المصممة خصيصاً لضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب.

ثالثًا، يجب علينا تعزيز السلام والأمن الدوليين. يشكل السلام والأمن الدوليان حجر الأساس للتنمية العالمية. بالنسبة للبلدان التي تتعافى من النزاعات، فإن تحقيق السلام ليس حدثاً منفرداً، بل هو عملية مستمرة لتوطيد المؤسسات وتعزيز سيادة القانون ومعالجة الأسباب الجذرية –

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي في الجمهورية اليمنية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي في الجمهورية اليمنية، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس العليمي: إنها فرصة ثمينة أن نتحدث إليكم اليوم في هذا الحدث الهام الذي نُجدد فيه معاً التزامنا المشترك بمبادئ التضامن العالمي والاحترام المتبادل والتعاون الوثيق، وهي المبادئ التي تأسست عليها هذه المنظمة.

لقد كانت رحلة اليمن خلال العقد الأخير مليئة بالمعاناة والتحديات الصعبة التي جلبتها حرب الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، مُخلِّفةً دماراً هائلاً في كافة مناحي الحياة. لذلك فإن أولوياتنا قد تبدو مختلفة عن أجندة معظم بلدانكم، خصوصاً تلك التي تنعمُ بالسلام والاستقرار، لكن تطلُّعاتنا واحدة نحو المستقبل الواعِد الذي تستحقه شعوبنا جميعاً. اليمن هو اليوم أحد أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، وتثقِله تداعيات الحرب على مختلف المستويات، بما في ذلك تعثُر الوفاء بالتزاماته المُرتبطة بأهداف الألفية والتنمية المستدامة.

لكن وعلى الرغم من تلك التحديات الهائلة، يبقى صمود وتصميم الشعب اليمني قوياً وثابتاً في السعي نحو مستقبل أفضل. ويعود جزءٌ من أسباب هذا الصمود إلى صمود شعبنا نساءً ورجالاً في مواجهة تلك الميليشيات، وإلى الدعم المُستمر الذي تتلقاه الحكومة اليمنية من دول تحالف دعم الشرعية، بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وشركائها الإقليميين والدوليين والمنظمات التمويلية المعنية، وعلى وجه الخصوص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

من وسط هذه الصعاب والمُلِمَّات، أود أن أشارككم خبراً ساراً شهده بلدنا مؤخراً. حيث تكلَلت جهودنا بالنجاح في التعاقُد مع شركة ستارلينك العالمية لتقديم خدمة الإنترنت الفضائي لمواطنينا، ليصبح اليمن من الدول الرائدة في المنطقة بالتعامل مع هذه الخدمة التي نُراهن عليها في تعزيز تبادل المعلومات والمعرفة وتمكين الفتيات والفتيان من الالتحاق بالتعليم عن بعد، وحمايتهم من استقطاب جماعات العنف والتنظيمات المُتطرِّفة.

وقد رأيتُ مشاركتكم هذا الحدث لنُؤكِّد لكم قوة إرادتنا على مُقاومة ظروف الحرب وصناعة الأمل، حيث نُكافِحُ مع الحكومة على ثلاث جبهات. أولاً، نُواجه مشاريع العنف والتطرُّف والتخلُّف القادمة من الماضي؛ وثانياً، نعملُ على ترميم الآثار الفادِحة التي تسبَّبت بها الحرب على واقعنا المُعاش؛ وثالثاً نسعَى إلى مُواكَبة المستقبل قدر الإمكان، لأننا نؤمنُ بأن الأجيال التي وُلِدت في ظروف الصراع سيكون من حقِّها أن تكبر مع فُرص أفضل للسلام والازدهار والتنمية.

إننا اليوم نُشارِكُ في قِمَّة المستقبل، ولدينا طموحات لإثبات أنه بدعمكم وتشجيعكم يُمكن للدول التي تعيشُ حروباً وهشاشةً مُؤسَّسية مُواكَبة التقدُّم العالمي، طالما توافَرَت الإرادة والتفكير الخلاق من أجل اللحاق بالرَّكب. ومن جانبنا، يعملُ مجلس القيادة الرئاسي مع الحكومة منذ عامين على مُواكَبة أجندة قِمَّة المستقبل، سواء على صعيد تعزيز دور التكنولوجيا في البلد كحقٍّ من حقوق الإنسان، أو من خلال تمكين المرأة والشباب الذين أطلقنا من أجلهم برنامجاً طموحاً لتطوير القدرات في العاصمة المُؤقتة عدن، كما عقدنا في مدينة تعز مؤتمراً مُوسَّعاً في هذا السياق.

وعلى الرغم من وطأة الحرب والأزمة التمويلية التي فاقمتها الهجمات الحوثية الإرهابية على المُنشآت النفطية، إلا أننا نُحقّق صموداً مُدهشاً بدعم من أشقائنا للوفاء بالالتزامات الحتمية والدفع بها قُدُماً بالأفكار والمشروعات النوعية التي تُحقّق قدراً من الاستدامة. وفي هذا الإطار، فإننا نعمل أيضا مع باقي أعضاء الأسرة الدولية، إلى بلورة استراتيجية مُغايرة تجاه اليمَن تقوم على الانتقال من الإغاثة إلى التنمية المُستدامة، والنظر بعين الجدية إلى أجندة الشباب والمستقبل، تماماً مثلما نحرص على أجندة وقف الصراع وتحقيق السلام الشامل.

في اليمَن تتفاقم الأزمة الإنسانية أيضاً بسبب تأثيرات تغيير المناخ، حيث يعاني بلدي من ظواهر مناخية متطرفة مثل الجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة. وفي غضون الشهرين الماضيين –

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس مجلس القيادة الرئاسي في الجمهورية اليمنية على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد لويس إناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد لويس إناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لولا دا سيلفا (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على مبادرته للترويج لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

وأهنئ ألمانيا وناميبيا، من خلال المستشار أولاف شولتز والرئيس نانغولو مبومبا، على قيادة العملية التي أوصلتنا إلى هنا.

قبل 20 عاماً تقريباً، دعانا الأمين العام آنذاك كوفي عنان إلى التفكير في كيفية تنشيط تعددية الأطراف لمواجهة تحديات الألفية الجديدة. وفي تلك المناسبة، سلطتُ الضوء في هذه القاعة بالذات على ضرورة إجراء إصلاحات حتى تتمكن الأمم المتحدة من أداء دورها التاريخي. وقد أسفر هذا التفكير المشترك عن نتائج مثمرة، مثل لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وهناك أفكار أخرى لم تخرج إلى حيز التنفيذ.

ولدينا مسؤوليتان عظيمتان تجاه من سيخلفوننا. الأولى، هي عدم العودة إلى الوراء أبداً. فلا يمكننا التراجع عن تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة أو عن مكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز. ولا يمكننا التعايش مع التهديدات النووية مرة أخرى. ومن غير المقبول الارتداد إلى عالم مقسم إلى حدود أيديولوجية

ومناطق نفوذ. وسيكون من المخجل اعتبار جوع 733 مليون شخص أمراً طبيعياً. إن تراجعنا عن التزاماتنا يشكك في كل ما عملنا جاهدين على بنائه.

كانت أهداف التنمية المستدامة أكبر عمل دبلوماسي في السنوات الأخيرة، وهي في طريقها لأن تصبح أكبر فشل جماعي لنا. فبالوتيرة الحالية للتنفيذ، لن يتم تحقيق سوى 17 في المائة من أهداف التنمية المستدامة في الموعد المحدد. وستطلق البرازيل، بصفتها رئيسة مجموعة العشرين، تحالفاً عالمياً ضد الجوع والفقر للإسراع بالقضاء على هاتين الآفتين.

وفي المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أجرى العالم تقييماً للتنفيذ العالمي لأهداف اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ. إن المستويات الحالية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وتمويل المناخ غير كافية للحفاظ على سلامة الكوكب. وبالشراكة مع الأمين العام للأمم المتحدة، وفي إطار التحضير للمؤتمر الثلاثين للدول الأطراف، ستشجع البرازيل على إجراء تقييم أخلاقي عالمي، يجمع مختلف قطاعات المجتمع المدني للتفكير في العمل المناخي من منظور العدالة والإنصاف والتضامن.

ومسؤوليتنا المشتركة الثانية هي تمهيد الطريق لمواجهة المخاطر والاستفادة من الفرص الجديدة. ويوضح لنا ميثاق المستقبل الاتجاه الذي يجب اتباعه. تتناول الوثيقة موضوعات مهمة بطريقة رائدة، مثل ديون البلدان النامية والضرائب الدولية. ومن شأن إنشاء منتدى للحوار بين رؤساء الدول والحكومات وقادة المؤسسات المالية الدولية أن يضع الأمم المتحدة في محور النقاش الاقتصادي العالمي. والميثاق الرقمي العالمي هو نقطة انطلاق للحوكمة الرقمية الشاملة، وينطوي على إمكانية الحد من أوجه التباين في الوصول إلى فوائد الاقتصاد القائم على البيانات والتخفيف من تأثير التقنيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي.

كل هذه التطورات مهمة وجديرة بالثناء، لكننا ما زلنا نفتقر إلى الطموح والجرأة. وتتطلب أزمة الحوكمة على الصعيد العالمي إجراء تحولات هيكلية. لقد كشفت الجائحة والنزاعات في أوروبا والشرق الأوسط وسباق التسلح وأزمة المناخ عن أوجه قصور المنتديات المتعددة الأطراف.

وتفتقر معظم الهيئات إلى السلطات ووسائل التنفيذ اللازمة لإنفاذ قراراتها. وقد فقدت الجمعية العامة حيويتها وجرى تخريب دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتقلص شرعية مجلس الأمن في كل مرة يطبق فيها معايير مزدوجة أو يلتزم الصمت في مواجهة الفظائع. وتتجاهل مؤسسات بريتون وودز أولويات واحتياجات العالم النامي. ولا يتم تمثيل بلدان الجنوب بطريقة تتفق مع وزنها السياسي والاقتصادي والديمغرافي الحالي. ولا يتضمن ميثاق الأمم المتحدة أي إشارة إلى تعزيز التنمية المستدامة.

إننا بحاجة إلى الشجاعة والإرادة السياسية للتغيير، لنصنع اليوم ما نريده للغد. إن أفضل إرث يمكن أن نتركه للأجيال القادمة هو إطار للحوكمة قادر على الاستجابة بفعالية للتحديات القائمة وتلك التي ستظهر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد لازاروس مكارثي تشاكويرا، رئيس جمهورية ملاوي والقائد العام لقوات دفاع ملاوي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد لازاروس مكارثي تشاكويرا، رئيس جمهورية ملاوي والقائد العام لقوات دفاع ملاوي، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تشاكويرا (*تكلم بالإنكليزية*): هذا تجمع تاريخي، لأننا نادراً ما نخصص وقتاً للتفكير في الغد الذي نصنعه بخياراتنا اليوم، ونادراً ما نركز على إيجاد حلول متعددة الأطراف لمشاكل لم تحدث بعد.

وفي ظل الوضع الحالي، من غير المرجح أن نحقق الغايات التي حددناها لأهداف التنمية المستدامة، لأننا نبدو مهتمين بالتحرك بسرعة نحو تدمير المستقبل أكثر من اهتمامنا بتعزيزه. لذا يجب علينا الآن أن نفكر في السرعة الإضافية التي نحتاج إلى التحرك بها من الآن وحتى عام 2030 للحفاظ على أمل الشباب في جميع أنحاء العالم في أن يكون لدى كبار السن من الرجال والنساء في الجمعية ما يلزم لبناء حلول لمستقبل ليس ملكنا كي نتوارثه. إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لا يتعلق بنا نحن، بل بالجيل القادم وأبنائه، وعلينا أن نصنع ميثاق المستقبل (القرار 1/79) دون أن نشوهه بتحيزات الأمس ونزاعات اليوم.

دعوني أتكلم بصراحة. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون تمويل مستدام. وعلى هذا النحو، أدعو إلى الإسراع في إعادة تشكيل منظومة تمويل التنمية. إنني أدعو إلى توفير مرافق تمويل أكثر قوة وشمولا وإنسانية. وأدعو إلى إيجاد تمويل من شأنه أن يحفز التنمية العالمية في البلدان النامية، لأن تخلف أقل البلدان نمواً هو استنزاف لإمكانات بلدان الجنوب والشمال على حد سواء. وهذا يعني أنه يجب أن ننتقل من مجرد تقديم المساعدات إلى تنمية الاكتفاء الذاتي من خلال المشاركة القوية للقطاع الخاص.

ويساورني بالغ القلق من أن العديد من النزاعات في جميع أنحاء العالم ليست مستمرة دون إيجاد حل لها وحسب، بل يجري تأجيجها بنشاط نحو التصعيد، حتى هنا في هذه الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة. إنني متأكد من ألا أحد في القاعة لا يزال يعيش تحت الوهم الساذج بأننا نعيش في عالم يمكن فيه كسب الحروب، لأن ذلك العالم لم يعد موجوداً. يجب أن نتبع نهجاً قائماً على القواعد يسعى إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات، لأن من الواضح أن النظام الحالي المتعدد الأطراف قد أثبت عدم كفايته بشكل كبير في حل النزاعات.

إننا ندرك الفائدة العالمية للذكاء الاصطناعي من حيث تحسين الإنتاجية وتحسين عمليات اتخاذ القرار. ومع ذلك، تواجه أقل البلدان نمواً تحديات كبيرة في التعامل مع هذا التقدم التكنولوجي غير المسبوق. لذلك بات من الضروري أن يبذل العالم جهوداً مدروسة لتحسين قدرة أقل البلدان نمواً على تقليص الفجوة الرقمية.

وفي ملاوي، كما هو الحال في بقية دول أفريقيا، لا يمثل الشباب مستقبلنا فحسب بل هم حاضرنا أيضاً. لذلك يجب أن نستغل هذا العائد الديمغرافي من خلال تطوير المهارات التقنية وتسخير الإمكانات الهائلة للشباب حتى نتمكن من تحقيق الثورة الصناعية الرابعة.

وتكرر ملاوي دعوتها إلى إجراء إصلاحات شاملة للأمم المتحدة من أجل جعل الأمم المتحدة صالحة للمستقبل من خلال التمثيل العادل وتعزيز القدرة على التعامل مع التحديات العالمية المعقدة، مع التشجيع

على تحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إصلاح الهيكل المالي العالمي أمر بالغ الأهمية لخلق مستقبل مستدام في ظل ارتفاع مستويات الديون.

يعتمد المستقبل الذي نبنيه على جهودنا الجماعية. ونحث جميع الدول الأعضاء على تحويل الدفة نحو عالم أكثر إشراقاً وعدلاً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية ملاوي والقائد العام لقوات دفاع ملاوي على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد صادر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد صادر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جباروف (*تكلم باللغة القيرغيزية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية*): نجتمع اليوم في لحظة حرجة من تاريخ العالم، مع ما يواجهه النظام الدولي من صعوبات. وفي عصر يسوده التغير على الصعيد العالمي، يجب أن نعيد النظر في أساليب التعاون المتعدد الأطراف التي كانت متبعة سابقاً، وأن نتخذ تدابير أساسية لا تتصدى للتحديات الحالية فحسب، بل ترسي أساساً متيناً لرفاه الأجيال القادمة. وكما قال الأمين العام، فإن المشاكل العالمية تتطلب حلولاً عالمية. ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل هو منبر فريد من نوعه من شأنه وضع الأساس لبنية عالمية جديدة تعمل من أجل الجميع، لا من أجل قلة محظوظة وحسب.

ومن على هذا المنبر الرفيع، أدعو جميع البلدان المانحة ذات الدخل المرتفع إلى المشاركة بفعالية في التجديد القادم لموارد المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وتقدم المؤسسة الدولية للتنمية والمنظمات المماثلة مساعدات هامة للبلدان منخفضة الدخل، وتساعد في القضاء على الفقر وتطوير البنية التحتية وزيادة القدرة على مواجهة التحديات العالمية.

تتماشى آرائي مع وثيقة "حوافز الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة والموجهة إلى تنفيذ خطة عام 2030"، التي قدمها الأمين العام في شباط/فبراير 2023، والتي تحدد ثلاثة إجراءات رئيسية: معالجة ارتفاع تكلفة الديون وتزايد مخاطر ضائقة الديون، وتوسيع نطاق التمويل الضخم الطويل الأجل الميسور التكلفة من أجل التنمية، وتوسيع نطاق التمويل الطارئ للبلدان المحتاجة.

ومن أجل بناء جسور قوية بين الحاضر والمستقبل، يجب علينا تعزيز الروابط بين الأمم. وقد أظهرت جائحة فيروس كورونا بوضوح أن الآليات الحالية للتعاون لا تستجيب للتحديات الحديثة. لذلك، فإن مؤتمر قمة المستقبل منصة مهمة لإعادة التفكير في العلاقات العالمية.

واليوم، يواجه المجتمع الدولي العديد من التحديات: زيادة عدد المهاجرين قسرا وزيادة التهديدات المناخية والتوزيع غير العادل للموارد والثروة. وغالباً ما لا تصل النجاحات التي حققناها إلى أضعف فئات

المجتمع. فلا بد من نُهُج جديدة للحوكمة المتعددة الأطراف القائمة على العدالة. ولذلك نحتاج إلى البدء في اتخاذ إجراءات حاسمة في أقرب وقت ممكن، فليس لدينا وقت للانتظار.

وجمهورية قيرغيزستان مستعدة للإسهام في ذلك العمل العظيم. إننا نؤيد اعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79). كما نؤيد اعتماد إعلان الأجيال المقبلة، لأن الأجيال المقبلة هي التي ستتحمل وطأة قراراتنا اليوم. فيجب علينا الإسراع بشكل كبير في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لقد أحرزنا تقدماً كبيراً في القضاء على الفقر المدقع وتطوير البنية التحتية والرقمنة. وأظهرت تجربتنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن حتى البلدان الصغيرة ذات الموارد المحدودة يمكن أن تنجح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا توفرت الرؤية الصحيحة والإرادة السياسية.

والقرارات التي نتخذها الآن ستحدد مصير أكثر من جيل واحد. لنتذكر أن المستقبل ليس مفهومًا مجردًا، إنه مسؤوليتنا الجماعية. إنه ما نتركه كإرث لأبنائنا وأحفادنا وكل من يأتي بعدنا. والعالم الذي نبنيه اليوم سيكون مصدر آمالهم وأحلامهم. إنني أدعو قادة العالم إلى أن يكونوا مهندسي مستقبل قائم على الثقة المتبادلة والتعاون المتبادل المنفعة والعدالة التي لا تشوبها شائبة. ولا يمكننا المغادرة من هنا من دون اتخاذ إجراء حاسم. فالمستقبل يتطلب منا أن نتخذ خطوات جريئة وطموحة من دون تأخير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية قيرغيزستان على البيان الذي أدلى به لتوه.

خطاب السيد سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، لمخاطبة الجمعية.

الرئيس رامافوسا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة ناميبيا وألمانيا على العمل الممتاز الذي قاما به في توجيهنا جميعا إلى هذه اللحظة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ميثاق المستقبل (القرار 1/79).

نلتقي في وقت يواجه فيه العالم العديد من التحديات والتهديدات. فما برحت الحروب والنزاعات وشبح النزاعات الناشئة سمات دائمة وحاضرة في عصرنا. فلا يشكل تغير المناخ وتحديات الصحة العامة تهديدًا وجوديًا فحسب، بل يؤدي كذلك إلى عكس مسار النمو الاقتصادي ومكاسب التنمية في أجزاء كثيرة من العالم. فهناك انتشار واسع النطاق لعدم المساواة والفقر والبطالة والحرمان والعوز في العديد من بلدان العالم. وتتجاوز تلك التحديات الحدود.

لذلك يجب علينا، من خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، أن نصوغ توافقًا عالميًا في الآراء بشأن كيفية تنفيذ الحلول التي يتضمنها الميثاق. فيجب أن يخترق الميثاق فجوة التنمية. ويجب عليه أن يقدم حلولاً عملية لتحديات اليوم والغد. ويمثل ميثاق المستقبل فرصة عظيمة لتغيير النظام المتعدد الأطراف وتنشيطه حتى يكون على مستوى الغرض المنشود للتصدي للتحديات التي يواجهها العالم. وهي فرصة أيضًا للوفاء بالوعود بإصلاح هيكل الحوكمة العالمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومجلس الأمن. إن وضع مصير أمن العالم في أيدي قلة مختارة، في حين أن الغالبية العظمى من شعوب العالم هي التي تتحمل العبء الأكبر من التهديدات المختلفة، أمر غير عادل وغير منصف وغير مستدام.

ونتفق مع الأمين العام على أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل لصياغة توافق عالمي في الآراء وإحراز تقدم بشأن أولويات مثل أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة للبلدان الأفريقية، يجب أن يركز مؤتمر القمة على العمل العالمي لدعم خطة التنمية في القارة، وهي خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. ولكي يكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ذا مغزى، ينبغي له أن يعزز العمل من أجل القضاء على الفقر وإعمال الحق الأساسي في التنمية. ولذلك، يجب على مؤتمر القمة أن يسرّع من جهودنا الجماعية للنهوض بالتنمية.

والعنصر الرئيسي لمؤتمر القمة هو العمل على وضع خطة للسلام. ويجب أن يتضمن ذلك تعزيز الإجراءات المتعددة الأطراف التي يجب أن تستمر في الحدوث. ونعتقد أن ذلك هو الوقت المناسب لإعادة إلزام أنفسنا باتخاذ إجراءات ملموسة، لذا يجب علينا أن نغادر مؤتمر القمة بدعوة أكثر طموحًا ووضوحًا وملموسة للعمل من أجل بناء عالم للأجيال القادمة أفضل بكثير للشباب والنساء من العالم الذي نعيش فيه اليوم. وسيكون فشلنا في النهاية خيانة للأجيال القادمة وأعتقد أننا لا نجرؤ على الفشل. والعمل هو المطلوب الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به لتوه.

خطاب السيد جوزيف نيوما بواكاي، رئيس جمهورية ليبيريا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد جوزيف نيوما بواكاي، رئيس جمهورية ليبريا، لمخاطبة الجمعية.

الرئيس بواكاي (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بأحر تحياتي إلى الجمعية العامة. ويسرني أن أنقل إليكم تحيات شعب ليبيريا الذي يتطلع بترقب شديد إلى نتائج هذه المناقشات.

وكما يعلم الممثلون، فإن انتخاباتنا الرئاسية والعامة الأخيرة، التي أجريت بروح من السلام والديمقراطية، مهدت الطريق لانتقال سلس للسلطة قبل ثمانية أشهر فقط وحددت الطريق الموضوعي للتنمية. وفي ضوء ذلك، قدمنا خطة طموحة تركز على الزراعة والطرق وسيادة القانون والتعليم والصرف الصحي والسياحة كأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نجتمع هنا من أجل مهمة مشتركة تتمثل في إيجاد طرق للعمل معاً لجعل العالم مكاناً أفضل للجميع. وعلى الرغم من أننا نواجه تحديات صعبة، فإنني أعتقد أننا مصممون أكثر من أي وقت مضى على التغلب عليها، فقد واجهت ليبيريا عقبات كبيرة وهي تحرز تقدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن عازمون ومصمّمون على التغلب على تلك التحديات.

وتعكس تجربتنا معاناة العديد من الدول النامية التي تعيقها الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

وتظهر التقارير الأخيرة اتجاهاً مقلقاً في التنمية العالمية. فيكشف تقرير التنمية البشرية 2024/2023 أن أفقر بلدان العالم قد تخلفت عن الركب، الأمر الذي أدى إلى زيادة أوجه عدم المساواة والانقسامات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، يشير تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2024 إلى أن أقل البلدان نمواً

تنفق الآن 12 في المائة من إيراداتها في مدفوعات الفائدة، وهو ما يزيد أربع مرات عما كان عليه الحال قبل عقد من الزمن. وذلك يسلط الضوء على الحاجة الملحة لإصلاح النظام المالي العالمي. وتتطلب منا الحالة الراهنة اتخاذ إجراءات حاسمة. إننا بحاجة إلى مواجهة التحديات المشتركة معًا والتغلب على العقبات التي تعيق تقدمنا. وكما شدد الأمين العام أنطونيو غوتيريش، يجب علينا أن ننظر إلى تلك التقارير، ولا سيما تقرير التنمية البشرية، على أنها دعوة للعمل خلال مؤتمر القمة الهام هذا.

وقد بذلنا في ليبيريا جهودًا كبيرة لتعزيز الحوكمة الرشيدة والحد من الهدر والفساد وضمان استخدام جميع الموارد بفعالية من أجل تنمية بلدنا، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولكن، من أجل تسريع تنفيذ خطة 2030، من الضروري إحداث تحول في الحوكمة العالمية. ولا بد لنا من الدعوة إلى نظام مالي يعطي الأولوية للسيولة ويقلل من أعباء الدول النامية. ومن خلال تعزيز التعاون والمساءلة الدوليين، يمكننا تهيئة بيئة مالية أكثر عدلاً تمكّن جميع البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية.

وأحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير صارمة لتخفيف الضغوط الاقتصادية التي تواجهها الدول الضعيفة. ولنعمل معاً لإزالة الحواجز التي تعيق إمكاناتنا وتمكننا من النهوض برؤيتنا المشتركة للتنمية المستدامة. وتبعث لنا التحديات الإنمائية السائدة برسالة قيّمة مفادها أنه إذا ما أرادت البلدان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فلا بد من إصلاح النظام المالي.

وختامًا، أود أن أعرب عن تقديري العميق للمجتمع الدولي و –

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية ليبريا على البيان الذي أدلى به لتوه.

كلمة السيد ألار كاريس، رئيس جمهورية إستونيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد ألار كاريس، رئيس جمهورية إستونيا، لمخاطبة الجمعية.

الرئيس كاريس (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب إستونيا عن امتنانها لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة. ونحن كذلك نشيد بألمانيا وناميبيا على عملهما الهائل في المشاركة في تيسير ميثاق المستقبل (القرار 1/79) والوصول به إلى خاتمته بنجاح. ويهدف الميثاق إلى إضفاء كفاءة وموثوقية تشتد الحاجة إليهما على ما نقوم به في الأمم المتحدة وعلى الساحة متعددة الأطراف. إنه الآن دليلنا الإرشادي لمستقبل أفضل وأكثر سلاماً وعدلاً.

وباعتمادنا للميثاق، نعيد التأكيد كذلك على التزامنا الثابت بالقواعد والنظم والمعايير التي حددها القانون الدولي، بما في ذلك – ولا سيما وأنا أتكلم في قاعة الجمعية العامة – ميثاق الأمم المتحدة. غير أن ميثاق المستقبل، في نهاية المطاف، مجرد وثيقة تحتوي على كلمات و – آمل – نواياها حسنة. فكيفية تنفيذنا لتلك الوثيقة هو ما سيحدد مستقبلنا المشترك. ومهما فعلنا، يجب أن تكون حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الدولي في صميم تعايشنا وتعاوننا العالمي، لأننا إذا لم نتمسك بميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون، قد يُحرم الكثير منا من أي مستقبل على الإطلاق.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد دا كروز (أنغولا).

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة أكبر عدد من الأزمات والنزاعات العالمية. فشهدنا عدواناً وحشياً واسع النطاق على دولة ذات سيادة من قبل عضو دائم في مجلس الأمن، في تجاهل تام لميثاق الأمم المتحدة. وذلك يحبط مجتمعاتنا. إنها تصرخ من أجل التغيير.

وبالتركيز على الميثاق، يجب علينا أولاً إصلاح مجلس الأمن. ومن المهم ردع العدوان ونزع الشرعية عنه كأداة مارقة من أدوات إدارة الدولة من أجل ردع الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويتعين على جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يطالبوا المجلس بمزيد من المساءلة للتأكد من عدم تمكن أي عضو من ممارسة حق النقض لحماية نفسه من العقاب على ارتكاب جريمة. وقد حان الوقت كذلك، في ذلك السياق، لتعزيز دور الجمعية العامة ومسؤوليتها في صون السلم والأمن الدوليين.

ثانيًا، لنبذل كل جهد ممكن، من التمويل الإضافي إلى بناء القدرات، لسد جميع الفجوات بين البلدان وداخلها، ولا سيما الفجوة الرقمية، حتى نتمكن جميعًا، على قدم المساواة – وهنا أشدد على فتياتنا ونسائنا – من الولوج إلى المستقبل. ولحسن الحظ، لدينا الميثاق الرقمي العالمي لإرشادنا إلى ذلك.

إن إحدى عواقب التقاعس عن العمل داخل الأمم المتحدة هي التراجع القوي لتعددية الأطراف. فلنعد إحياءها. علينا أن نجد المزيد من الفرص للتعاون في المسائل الأساسية فيما بين جميع الدول. ولنفتح الأبواب لمشاركة المجتمع المدني والشباب بشكل هادف في جميع مناقشاتنا وعملية صنع القرار، لأنه هو من يملك المعلومات الأساسية من الميدان. وذلك أمر بالغ الأهمية لتجنب أزمات وحروب أعمق.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

لقد قال الأمين العام السابق داغ همرشولد ذات مرة: "لم تُنشأ الأمم المتحدة لإدخال البشرية الجنة، بل لإنقاذها من الجحيم". ربما لا يمكننا تحقيق الكمال، ولكن علينا أن نضمن إنقاذ الناس من الحرب والمجاعة والتعذيب والظلم. ولن توصلنا المناقشات المثمرة والنوايا الحسنة وحدها إلى هناك. فإذا لم نفعل شيئًا وبقينا مشلولين، لن يحدث شيء وسنشهد مزيدًا من تآكل الثقة في الأمم المتحدة والتعددية. لا شيء يمكن اعتباره أمراً مفروغاً منه. ولكي يكون العالم مسالمًا وعادلًا، لا بد من العمل الجاد الذي لا يتوقف، حتى لو لم نرَ نتائج فورية. ولن نثبت لشعوبنا أن الأمم المتحدة لا تزال توفر طبقة الأمن التي نحتاج إليها جميعًا إلا من خلال الاستمرار في التركيز والمضي قدمًا بخطوات عملية في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في ميثاق المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية إستونيا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد نانا أدو دانكوا أكوفو أدو، رئيس جمهورية غانا، لمخاطبة الجمعية.

الرئيس أكوفو أدو (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع هنا كأعضاء في أسرة عالمية، لا نسعى وراء المصالح الوطنية الضيقة. إن المستقبل ليس بعيدا، إنه هنا، والخيارات التي نتخذها هنا ستحدد مصير الأجيال القادمة. ويذكرنا موضوعنا "حلول متعددة الأطراف لغد أفضل" بأنه لا يمكن لأي دولة، مهما بلغت قوتها، أن تواجه تحديات اليوم بمفردها. فأزمة المناخ، وعدم المساواة، والأوبئة، والإرهاب، والتطرف العنيف – تلك ليست مشاكل محلية، إنها عالمية وتتطلب حلولاً عالمية.

إننا نعيش في عصر الانقسام. كثيراً جدا ما نسمح لخطوط الثروة أو الجغرافيا أو الأيديولوجيا بتحديد استجاباتنا للتحديات العالمية. وبذلك، ننسى أن وقوفنا متفرقين يؤدي إلى الفشل، بينما وقوفنا معًا يضمن لنا التقدم. وقد أظهرت لنا الجائحة مدى ترابطنا. وكشفت أنه لا يمكن لأي أمة أن تحمي نفسها من عالم تسوده الفوضى. ومع ذلك، شهدنا في أعقاب ذلك عودة الانعزالية اللاعقلانية والقومية العمياء إلى الظهور. وذلك سبيل يؤدي إلى الفشل. فيجب علينا أن نعود إلى المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة: التعاون والتضامن والالتزام المشترك بالسلام، وهي المبادئ التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة، والتي يقدم تحقيقها للبشرية ميثاقها الأكثر تقدمًا.

وفي لب أزمة اليوم حالة الطوارئ المناخية التي تهدد وجود البشرية ذاته. وتتحمل أفريقيا العبء الأكبر على الرغم من أنها الأقل إسهاما في الانبعاثات العالمية. ونحن نشهد بالفعل، من الفيضانات إلى التصحر، آثارها المدمرة. وعلى الرغم من الوعود، لا يزال الضعفاء مهجورين. يُطلب منا أن نتكيف ونتحلى بالمرونة، ولكن كيف يمكن للمرء أن يتكيف مع المجاعة أو يبني القدرة على الصمود عندما لا يستطيع المزارعون التنبؤ بالمواسم؟ ولا يمكن لأفريقيا أن تستمر في دفع ثمن أزمة لم تخلقها. إننا نطالب بالعدل لا الإحسان. وتتطلب العدالة المناخية نظامًا اقتصاديًا يعمل لصالح الجميع، وليس فقط القلة المحظوظة.

فيجب أن تكون الهوة الشاسعة بين الأغنياء والفقراء وصمة عار في ضميرنا الجمعي. فلا يزال أكثر من 700 مليون شخص – أي 8,75 في المائة من سكان العالم – يعيشون في فقر مدقع، محرومين من حقوق الإنسان الأساسية في التعليم والرعاية الصحية والسكن وكرامة العمل. وقد فاقمت الجائحة من هذا التفاوت، ودفعت بملايين آخرين إلى الفقر، بينما ارتفعت ثروة الأغنياء. وذلك أمر غير مستدام وغير أخلاقي. فيجب علينا بناء نظام اقتصادي عالمي جديد ينهض بالشمولية والمساواة للجميع. وينبغي أن يكون النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة، في طليعة ذلك الجهد.

وذلك يقودني إلى مسألة بالغة الأهمية – إصلاح مجلس الأمن، الهيئة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين. فالمجلس بشكله الحالي لا يعكس حقائق عالم اليوم. ويظل من مخلفات ما بعد الحرب العالمية الثانية التي عفا عليها الزمن، حيث لا تزال أفريقيا، القارة التي يبلغ عدد سكانها 1.4 بليون نسمة، ممثلة تمثيلاً ناقصًا بشكل كبير. ولا يمكننا التكلم عن التعددية عندما تكون هياكل الحوكمة العالمية متجذرة في نظام عالمي غير عادل وغير متكافئ.

لقد انتهى وقت أنصاف الحلول. هناك حاجة إلى إصلاحات جريئة لضمان أن يكون لكل دولة – كبيرة كانت أم صغيرة، غنية أم فقيرة – صوت متساوٍ على الطاولة. عندها فقط يمكننا تحقيق نظام حوكمة عادل

وشامل للجميع. ولن يحكم علينا التاريخ بأقوالنا، بل بأفعالنا. والعالم يراقب. والمستقبل يراقب. ولا يمكننا أن نكون الجيل الذي وقف متفرجًا إذ كان العالم يحترق بينما اتسعت رقعة عدم المساواة ولم تتحقق وعود العدالة. وذلك هو السبب في أن غانا تؤيد بالكامل ميثاق المستقبل ووثائقه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به لتوه.

خطاب السيد دينيس بشيروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد دينيس بشيروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، لمخاطبة الجمعية.

الرئيس بشيروفيتش (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل، الذي يهدف إلى رسم الطريق نحو مستقبل أكثر ازدهارا.

تلتزم البوسنة والهرسك التزاماً راسخاً بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة. إننا ندرك العديد من التهديدات والتحديات العالمية التي تتجاوز بكثير قدرات أي بلد بمفرده على مواجهتها. ونعتقد أنه لا يمكن مواجهة التحديات العالمية إلا من خلال التعاون الدولي الجيد، ما يعني استجابة عالمية فعالة ومنسقة. ومن الضروري إنشاء نظام قوي متعدد الأطراف يضمن الشمولية. ولا يمكننا خلق عالم يسوده الأمن والعدالة والرخاء إلا من خلال العمل المشترك والتضامن والاحترام المتبادل. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة لضمان السلام والاستقرار للأجيال القادمة.

والبوسنة والهرسك متفانية في جهودها للإسهام في تحقيق الاستقرار والازدهار العالميين. إن ميثاق المستقبل (القرار 1/79) ضروري جدا في زمن أزمة الديمقراطية والتعددية هذا. فيجب أن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية في منع النزاعات وبناء السلام ومكافحة الإرهاب. وتُظهر تجربة بلدي المؤلمة أن تردد الأمم المتحدة، حتى في مناطقها الآمنة، يؤدي إلى عواقب مأساوية. ومن الأمثلة على ذلك الإبادة الجماعية التي ارتُكبت ضد البوسنيين في سريبرينيتسا عام 1995. لنتعلم من دروس الماضي من أجل مستقبلنا المشترك.

إن طابع تحديات اليوم يحدد بوضوح مسار استجابتنا. ولذلك فإن تعددية الأطراف أفضل استجابة. والبوسنة والهرسك تلتزم بالأهداف العالمية لمكافحة تغير المناخ. إننا ندعم اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخارطة الطريق الخاصة بها. ونعمل بنشاط لتحسين السياسات في ذلك المجال.

إن السلام الدولي وتأكيد حقوق الإنسان شرطان مسبقان للتقدم. ولا يمكننا بناء مجتمعات أكثر مقاومة للنزاعات والظلم وعدم المساواة إلا بتعزيز حقوق الإنسان. إن الأمم المتحدة منظمة رئيسية للتعاون الدولي ومنبر للدبلوماسية الوقائية. والدبلوماسية والحوار هما مفتاح الحل السلمي للنزاعات والتغلب على الانقسامات، بل كذلك كوسيلة لتحسين التعاون. وستعمل البوسنة والهرسك جاهدة على تعزيز هذا الدور للأمم المتحدة.

إن المستقبل ملك للأجيال الشابة. وأنا شخصياً أدعو إلى المشاركة الشاملة للشباب، لا كإدماج رمزي بل كمشاركة ملموسة في تشكيل السياسات على المستويين الوطني والعالمي. ويمكننا أن نستلهم من ميثاق الأمم المتحدة ما يلهمنا لمستقبل أكثر أمناً. وينطوي ميثاق المستقبل على إمكانات هائلة لإعادة تشكيل نظامنا متعدد الأطراف، ما يضمن فوائد ملموسة للجميع.

أدعوكم جميعًا إلى البدء في التنفيذ الملموس والشامل لميثاق المستقبل الذي اعتمد اليوم. وأعتقد أن مؤتمر القمة يفتح فصلًا جديدًا في عملية تعزيز تعددية الأطراف التي نحتاج إليها جميعًا معًا. والبوسنة والهرسك على استعداد للتعاون مع جميع الدول المجتمعة في مؤتمر القمة هذا للحفاظ على كوكبنا ومستقبل أكثر أمانًا للأجيال الجديدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به لتوه.

خطاب السيد لام تو، رئيس الدولة في جمهورية فييت نام الاشتراكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد لام تو، رئيس الدولة في جمهورية فييت نام الاشتراكية، لمخاطبة الجمعية.

الرئيس لام (*تكلم بالفيتنامية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية باللغة الإنكليزية*): لقد شهدت البشرية على مرّ التاريخ تقدماً كبيراً في مسيرتها. لقد غيّر ذكاؤنا العالم وحسّن حياتنا بالمزيد من التطور والإنجاز.

ومع ذلك، نواجه أيضا تحديات من صنع أيدينا، تحديات من قبيل تغير المناخ، والأوبئة، واستنزاف الموارد، وخطر أسلحة الدمار الشامل. إن القرارات التي نتخذها اليوم ستشكل مشهد مستقبلنا.

في هذا العصر المتسم بالتقدم العلمي والتكنولوجي السريع، يجب وضع التنمية المستدامة والمصالح الإنسانية في صدارة جدول أعمالنا. يجب أن تقود الابتكارات العلمية والتكنولوجية التقدم الاجتماعي. وينبغي أن تكون موجهة نحو الإنسان، وأن تعزز التحرر والتنمية الشاملة، مع تحسين نوعية الحياة وضمان رفاه البشرية للأجيال المقبلة.

وينبغي أن يخدم ذلك التقدم التعاون وألا يستخدم أبدا كسلاح ضد دول أخرى أو استخدامه لتقويض تطلعات الدول إلى السلام والتنمية والمساواة والعدالة. وينبغي تسخير ثمار العقل البشري للتنمية الاقتصادية، وبناء مجتمعات عادلة وتقدمية، وتحسين مستويات المعيشة، والحد من الفقر. ومن المهم للغاية أن نحول تركيزنا من الاستثمار في الأسلحة المدمرة إلى تعزيز الرعاية الصحية والتعليم والتحولات الرقمية وجهود التخضير والمنافع العامة لصالح الجميع. ذلك سيمهد السبيل نحو السلام والاستقرار والتنمية المستدامة والمساواة بين الأمم.

عند هذا المنعطف الحرج، من الضروري تعزيز التضامن والتعاون والاحترام المتبادل. ويجب أن نتمسك بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأن نحل النزاعات بالوسائل السلمية. ويجب على البلدان الكبرى أن تتصرف بحس من المسؤولية وأن تكون مستعدة لتقاسم جوانب التقدم العلمي والتكنولوجي لتعزيز النمو الجماعي. ويجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق

آسيا، أن تكون رائدة في تعزيز التعاون وتنسيق الجهود لمواجهة التحديات العالمية والاستفادة من المكاسب التكنولوجية.

إننا نقف أمام فرصة تاريخية لقيادة العالم نحو حقبة جديدة من النمو والتقدم والازدهار والحرية وتحقيق السعادة لجميع الناس. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا ببذل الجهود المشتركة والعمل الجماعي والتعاون الوثيق.

تؤيد فييت نام الصكوك الموقعة في مؤتمر القمة هذا. ونأمل، ابتداء من اليوم، أن تنفذ تلك الوثائق بقوة وفعالية. ونثق بأن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ستواصل بذل الجهود الملموسة والفعالة والمتينة لمواجهة المخاطر التي تتهدد التنمية المستدامة. تلتزم فييت نام بالمشاركة بنشاط في تلك الجهود الجماعية لبناء عالم يسوده السلام والتنمية العادلة من أجل ازدهار وسعادة البشرية جمعاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس دولة جمهورية فييت نام الاشتراكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

خطاب السيد محمد مويزو، رئيس جمهورية ملديف

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد محمد مويزو، رئيس جمهورية ملديف، إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس مويزو (*تكلم بالإنكليزية*): لنتخيل عالما لم تعد فيه الأمم المتحدة برجا عاجيا، بعيدا ونائيا، ولا يمكن الوصول إليه. عالم لا يكون فيه النظام المتعدد الأطراف قرار تلو الآخر يجمع الغبار، كما يُعتقد في كثير من الأحيان، بل قوة دينامية تشكل الحياة في الوقت الحقيقي. ما برحنا منذ عقود في الأمم المتحدة، نضع الرؤى، بيد أنها غالبا ما تظل غير محققة. وفي أيار/مايو، اعتمدنا برنامج أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد حدد جدول الأعمال، إلى جانب الوثائق الختامية الثلاث التي اعتمدناها في مؤتمر القمة هذا (القرار 1/79)، رؤيتنا والكيفية التي يمكننا بها تحقيق هذه الرؤية إذا آثرنا أن نفعل ذلك.

حان الوقت للتسليم. وحان الوقت لكي يحقق النظام المتعدد الأطراف نتائج ملموسة. لقد حان الوقت لطي الصفحة والانتقال إلى فصل تعددية الأطراف فيه أكثر من مجرد مفهوم، بل واقع معاش. أطرح هنا ثلاثة اقتراحات بشأن كيفية القيام بذلك.

أولا، يجب علينا تمكين شبابنا. فالشباب يشكلون عالم اليوم وسيقودون عالم الغد. يجب أن تلهم إعلاناتنا ومواثيقنا الشباب وتشركهم. نحن في جزر المالديف، ندرك أن البيئة المواتية جوهر التمكين الحقيقي. فنحن نستثمر في الهياكل الرئيسية الرقمية المتطورة لضمان وصول كل شاب إلى أحدث التقنيات. رؤيتنا في جزر المالديف أن يكون الابتكار الرقمي المحرك الذي يقود الفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وستمكِّن تلك المبادرات شبابنا من اغتنام الفرص المتاحة أمامهم، وإطلاق العنان لقوة إبداعهم، وأن يكونوا أسياد حاضرهم ومستقبلهم.

ثانيا، يجب أن نكافح تغير المناخ. وهذا أكبر تهديد للأجيال الحالية والمقبلة. فالهم المناخي ليس مصدر قلق افتراضيا. إنه يؤثر على 62 في المائة تقريبا من الشباب على مستوى العالم – وله تأثير قوي.

أما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد تسببت الظواهر الجوية المتطرفة في خسائر تزيد على 153 بليون دولار طوال السنوات الخمسين الماضية. إذ أن تجاهل هدف 1.5 درجة مئوية ليس خيارا. وينبغي لمؤتمر القمة هذا أن يحترم الالتزامات السابقة بشأن التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، ومن الخسائر والأضرار التي ينطوي عليها، وحماية محيطاتنا ومواردنا البحرية. تلتزم جزر المالديف بتحقيق مستقبل مناخي خال من الانبعاثات. ونؤدي دورنا ونحث جميع البلدان على القيام بدورها.

ثالثا، التمويل العنصر الرئيسي الذي سيحول التطلعات إلى واقع. يتراوح الحد الأقصى للتمويل والاستثمار لأهداف التنمية المستدامة بين 2.5 تريليون دولار و 4 تريليونات دولار سنويا. تمت الآن تنحية النظام الذي كان من المفترض أن يحقق التوازن بين الموازين. تعرف جزر المالديف هذا الألم بشكل مباشر. نحن بحاجة إلى تنمية وتمويل مناخي ملائمين ويمكن التنبؤ بهما ومستدامين. حان الوقت لنظام مالي يستمع إلى الجميع ويعمل من أجل الجميع.

ستحكم الأجيال المقبلة على إرثنا ليس بالعمليات التي نبدأها، بل بالأعمال الملموسة التي نقوم بها. وتطالب بنظام يقدم عالما يواجه فيه كل تحد بشجاعة – الشجاعة لوقف حرب الإبادة الجماعية في غزة، الشجاعة لمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والشجاعة لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. إنها تريد نظاما تكون فيه الأمم المتحدة أقرب إلى الناس وتستمع إلى الشعب. مستقبل يحدده الإنصاف والابتكار والتأثير الحقيقي.

إننا إذ نغادر مؤتمر القمة، علينا أن نلتزم بالتنفيذ الكامل للوثائق الختامية الثلاث التي اعتمُدت هنا. وبالنسبة لجزر المالديف ولكل جزيرة ولكل روح تحلم بغد أفضل، فلنكن مهندسي ذلك المستقبل الأكثر إشراقا. هل نرتقي إلى مستوى المناسبة؟ وبالنسبة لمالديف، الإجابة بنعم – نعم، سنفعل ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية ملديف على البيان الذي أدلى به من فوره.

خطاب السيد شاندريكابرساد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد شاندريكابرساد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سانتوخي (*تكلم بالإنكليزية*): بينما نجتمع في هذه القمة، يتعين علينا تحويل عالمنا المترابط بشدة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. ويشدد موضوع مؤتمر قمتنا على الحاجة الماسة والحقيقة، إي إيجاد "حلول متعددة الأطراف من أجل غد أفضل."

ها أنا اليوم أتذكر حقيقة مؤداها أن العديد من الالتزامات والإعلانات التي تم التعهد بها تكرس ما تم الإعراب عنه مرارا وتكرارا. لذلك، يجب أن يتمثل عملنا الأول الحاسم في الوفاء بالوعود والتعهدات التي قطعناها. يجب أن نعمل الآن، على جناح السرعة، لجعل هذا العالم مكانا أفضل. فالتقاعس عن العمل ليس خيارا.

إن منطقة البحر الكاريبي، التي ينتمي إليها بلدي، سورينام، تواجه تهديدات مناخية وجودية وتشوهات مالية – اقتصادية، بما في ذلك ارتفاع نسبة الديون. وتواجه هذه الدول تحديات ضخمة في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، لأنها تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة للاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية.

في عام 2022، دفعت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مبلغا قياسيا قدره 443.5 مليار دولار لتغطية ديونها الخارجية، كما ورد في تقرير البنك الدولي عن الديون الدولية لعام 2023. كان من الممكن توجيه هذه الأموال نحو بناء المدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية القادرة على الصمود للتخفيف من آثار تغير المناخ. ومع ذلك، لا يزال النظام المالي العالمي يضر بتلك الدول ويبعدها في بعض الأحيان. أما الآن وقد اعتُمد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، فنتوقع أن تدخل هذه الآلية بشكل فعال في عمليات المؤسسات المالية الدولية.

على سبيل المثال، سورينام دولة سلبية الكربون مع وفرة في الموارد، ولكنها مثقلة بتحديات مالية واقتصادية كبيرة. نحن ننفذ بنجاح الإصلاحات ونعتمد استراتيجيات مبتكرة لضمان الاستقرار المالي والآفاق الاقتصادية والنقدية السليمة والإدارة المستدامة للموارد؛ وحماية التنوع البيولوجي؛ وتعزيز الطاقة المتجددة والأمن الغذائي. كذلك نواجه تحديات، من قبيل عدم المساواة وتهميش بعض الفئات، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين والقبليين، والحصول على الرعاية الصحية، والتعليم الجيد، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية.

كل تلك العوامل تشكل اختناقات في تحقيق التنمية المستدامة. ما فتئت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 برنامجنا نحو مستقبل أفضل، ومع ذلك ندرك تماما أن التقدم كان متفاوتا، وبطيئا وعلى نحو يبعث على القلق في بعض المجالات. ويتعين علينا أن نسرع جهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب مساعدة الدول الصغيرة والضعيفة في جهودها في مجال التنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن العقبات الرئيسية التي تعترض النمو والتقدم ليست من صنعها. فلنشرك الشباب في تصميم المستقبل كجزء من نهج المجتمع بأسره القائم على الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين. فلنعزز توافق الآراء على الصعيدين الوطني والعالمي. ولنكن قوة موحدة.

يجب أن ننتقل من النُهج المجزأة والمثيرة للانقسام إلى هياكل إدارة حكومية عالمية شاملة وشفافة قائمة على القواعد. في عالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد، ومثقل بصراعات إقليمية ذات تأثير عالمي، عالم تعصف به الحروب والكوارث الإنسانية، تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية الدعوة إلى نظام معزز متعدد الأطراف .

ترحب سورينام باعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79). والأهم من ذلك الآن تنفيذ الميثاق في تنفيذا فعالا لصالحنا جميعا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية سورينام على البيان الذي أدلى به من فوره.

خطاب السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس جمهورية كابو فيردي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس جمهورية كابو فيردي، إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس نيفيس (*تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية باللغة الإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة. أنقل إليكم تحيات حارة من سكان كابو فيردي، الذين يشرفني أن أمثلهم.

نحن جميعا ندرك الرحلة التي أوصلتنا إلى هذه القمة، لا سيما منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2015. إن استعراض الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في عام 2020 أبرز إنجازات تعددية الأطراف وقاد الطريق إلى الأمام لتحقيق المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة. ألهم هذا التفكير الأمين العام أنطونيو غوتيريش لتقديم مبادرته لخطتنا المشتركة وعقد قمة المستقبل هذه، مما مكننا من رسم مسار لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

يجب أن تكون قمة المستقبل طموحة. والواقع أن المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي نحتاج إليها يجب أن يرتقيا إلى مستوى الحدث بأهداف طموحة للتصدي للتحديات الكبيرة التي يواجهها العالم، فهي تحديات عالمية بشكل متزايد، وتنطوي على تداعيات تؤثر تأثيرا غير متناسب على أشد الدول ضعفا.

إن السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الظواهر المتطرفة المرتبطة بتغير المناخ والتكيف معها، لم يكن شاملا بكل معنى الكلمة، أي عدم ترك أي أحد خلف الركب، ولم يحقق أهدافنا. ومن العقبات الرئيسية التي تحول دون تسريع التقدم في هذا المجال استمرار الفجوة التمويلية بين التبرعات المعلنة والأموال الفعلية المصروفة. وتؤكد هذه الفجوة تماما الحاجة إلى إصلاح شامل للهيكل المالي الدولي يكفل مواءمة آليات التمويل مع الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمتطورة لجميع الدول.

لقد تزايد انعدام السلم والأمن بسبب انتشار الحروب العدوانية والصراعات داخل الدول وأعمال الإرهاب في جميع القارات. ومن ناحية أخرى، حتى في حالة غياب الحرب، تتزايد حالات التوترات السياسية والاستيلاء غير الدستوري على السلطة وانتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك عدم القدرة على الاستجابة لرغبات الناس وتطلعاتهم. وعلاوة على ذلك، فإن الانقسامات السياسية والأيديولوجية تعوق الأداء الطبيعي للمؤسسات المتعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي، مما يقوض قدرتها على توفير حلول دائمة لتلك الصراعات والتوترات.

إن عدم المساواة في الوصول إلى فوائد العلم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سيما بالنسبة لبلدان الجنوب، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بتهديدات الأمن السيبراني وعسكرة التكنولوجيات، من قبيل الذكاء الاصطناعي، فضلا عن القدرة على الاستجابة لتساؤلات وأحلام الشباب والأجيال المقبلة من الرجال والنساء، كلها تحديات عالمية أخرى تؤكد الحاجة الملحة إلى إطار أكثر فعالية للتعاون الدولي.

يتطلب التحدي الذي تواجهه الإدارة الحكومية على الصعيد العالمي إصلاح النظام المتعدد الأطراف الذي يجب أن يشمل جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية

المستدامة. لا بد من إصلاح مجلس الأمن، على وجه الخصوص، لجعله أكثر فعالية، خاصة إذا كان ذلك يشمل توسيع عضويته، وضمان التمثيل الإقليمي المتوازن، والحد من تدخل حق النقض في عملية صنع القرار.

ومع ذلك، من المهم بنفس القدر أن نشدد على أن التزامنا بإصلاح الحكم المتعدد الأطراف لا يمكن ولا ينبغي له أن يصرف انتباهنا أو يعفينا مما يجب أن نفعله على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بتعزيز سيادة على نحو ديمقراطي، ودعم المجتمعات الشاملة، وتعميق الممارسات الديمقراطية، وتعزيز الدمج والتكامل الإقليميين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية كابو فيردي على البيان الذي أدلى به من فوره.

خطاب السيدة فيولا أمهيرد، رئيسة الاتحاد السويسري

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيدة فيولا أمهيرد، رئيسة الاتحاد السويسري، إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيسة أمهيرد (*تكلمت بالفرنسية*): دخل ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ منذ ما يقرب من 80 عاما. إن الميثاق يفرض حظرا عاما على استخدام القوة واحترام حقوق الإنسان، وأرسى أسس التعاون الدولي. لقد اقترن ذلك بتعهد رسمي بأن تعمل الدول معا من أجل إقامة عالم أكثر استقرارا وعدلا وسلاما. وعند تلك النقطة، واجه المجتمع الدولي أكثر القضايا إلحاحا في عصره. لقد كان ميثاق الأمم المتحدة ذا رؤية ولا يزال كذلك حتى يومنا هذا.

يجب علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن نحذو حذو أسلافنا. فالثبات يكمن في تعددية الأطراف، مع وضع الأمم المتحدة في صميمها. وللمضي قدما بالإصلاحات الضرورية، لا نحتاج إلى إرادة سياسية قوية فحسب، بل نحتاج أيضا إلى إعادة بناء الثقة. وأعتقد أن هناك حاجة ماسة إلى ذلك. للأسف، تقهقرت جميع جهودنا تقريبا عندما تعرض اليوم للخطر اعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79) .

ومع ذلك، فإن جميع الدول الأعضاء تقريبا تؤيد التوصل إلى نص قوي عن طريق التفاوض حيث يتعين على الجميع تقديم تنازلات بشأنه، بعضها مؤلم. وربما بسبب تلك الصعوبات، يبرهن الميثاق على أنه إشارة هامة وواضحة على الالتزام بالنظام المتعدد الأطراف. ومن واجبنا بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي أن نعمل معا على تجاوز خلافاتنا وأن نكفل بألا يتحدد مستقبلنا المشترك حصرا بالمصلحة الذاتية الوطنية.

يجب ألا تثبط تلك التحديات عزيمتنا – بل على العكس تماما. إنها جرس إنذار لنا جميعا لتكثيف جهودنا ولا يزال بإمكاننا أن ننجح بالعمل معا. لذلك حان الوقت للتصرف بمزيد من العزيمة. إن تعددية الأطراف تحتاج إلى ذلك ونحن بحاجة إلى تعددية الأطراف. ويجب ألا يردعنا ذلك أو يجعلنا نستسلم، بل يجب أن نواصل المضي قدما معا.

إن سويسرا مستعدة للوفاء بمسؤولياتها. وما زلنا ملتزمين التزاما راسخا بقيم تعددية الأطراف ومصممين على مواصلة السير على الطريق المؤدي إلى عالم أكثر استدامة وعدلا وسلاما. فلنعمل من أجل تعددية

أطراف قوية ومركزة، ووكالات ومنظمات متعددة الأطراف تركز على الأولويات وتعمل معا بفعالية، ونظام يتصدى للتحديات الراهنة بكفاءة وفعالية. وتدعو سويسرا جميع الدول إلى الانضمام إلى تلك الجهود.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيسة الاتحاد السويسري على البيان الذي أدلت به من فورها.

خطاب السيد خوريلسوخ أوخنا، رئيس منغوليا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد خوريلسوخ أوخنا، رئيس منغوليا، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوخنا (*تكلم باللغة المنغولية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية باللغة الإنكليزية*): يمثل مؤتمر قمة المستقبل فرصة محورية لتشكيل الطريق نحو مستقبل سلمي ومستدام وشامل وقادر على الصمود ومزدهر، كما عبَّر عنه الأمين العام أنطونيو غوتيريش في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

أود أن أعرب عن امتناني العميق للممثلين الدائمين لناميبيا وألمانيا على مشاركتهما الناجحة في تيسير الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة. أعرب أيضا عن تقديري العميق للأمين العام أنطونيو غوتيريش على أخذ زمام المبادرة بشأن قمة المستقبل التي تهدف إلى تقييم التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وزيادة زخمها وتسريع تنفيذها.

إن الوثائق التي اعتمدناها هذا الصباح – ميثاق المستقبل، وإعلان الأجيال المقبلة، والاتفاق الرقمي العالمي (القرار 1/79) – بعد مفاوضات ومشاورات مكثفة، تمثل معلما مهما في إعادة تأكيد أهدافنا المشتركة وتطلعاتنا السياسية في هذه الأوقات الصعبة.

تلتزم منغوليا بسياسة خارجية سلمية ومنفتحة ومستقلة وذات ركائز متعددة؛ سياسة تحترم التعددية الناشئة عن تاريخ جميع البلدان وثقافتها وحضارتها ومصالحها الوطنية ومسارات التنمية؛ وملتزمة ببناء علاقات دولية تستند إلى نهج ذي ركائز متعددة. ويعتقد بلدنا أيضا أن من الحيوي تعزيز التعاون المتعدد الأطراف المرتكز على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لضمان السلم والأمن الدوليين. إن تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل والثقة عناصر أساسية للاستقرار والتعايش على الصعيد العالمي.

أثق بأن قمة المستقبل ستؤدي دورا مهما في النهوض بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك بناء السلام، ومكافحة تغير المناخ، وحماية الصحة العالمية، والحد من التفاوتات الاقتصادية، وضمان العدالة، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار والشباب وإصلاح الإدارة الحكومية.

في سياق التحضير لمؤتمر القمة، نظَّم بلدي طائفة من المناسبات بالتعاون مع الأمم المتحدة. وإنني أفخر بإبراز استضافتنا الناجحة لمنتدى المرأة العالمية في آب/أغسطس، تحت شعار "نحو مستقبل أخضر"، والذي توج باعتماد إعلان أولانباتار: نحو مستقبل مستدام. ويسرنا أن الأفكار الأساسية للإعلان مكرسة في الوثائق التي اعتمدت في مؤتمر قمة اليوم.

بينما نمضي قدما، ستواصل منغوليا دعمها الكامل للأمم المتحدة في دورها الحيوي وتنسيقها في الشؤون العالمية، مع زيادة تعزيز تعددية الأطراف التي تتمحور حول الأمم المتحدة. وأتمنى لأنشطة مؤتمر القمة نجاحا كبيرا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس منغوليا على البيان الذي أدلى به من فوره.

خطاب السيد ويفيل رامكالاوان، رئيس جمهورية سيشيل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد ويفيل رامكالاوان، رئيس جمهورية سيشيل، إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس رامكالاوان (*تكلم بالإنكليزية*): في هذا العصر الذي يتسم بعالم متعدد الأقطاب، نقف على مفترق طرق، ونواجه تحديات وجودية لا تهدد نسيج مجتمعنا العالمي فحسب، بل تمزق طبقاته المجزأة على نحو متزايد. مهما شددنا على رهانات مداولاتنا في مؤتمر القمة هذا، فلن نكن مبالغين في التشديد

إن ميثاق المستقبل (القرار 1/79) يجب ألا يكرس فقط تطلعات جميع الدول، بل يجب أن يكرس أيضا تطلعات جميع الدول. ويجب أن يجسد آمال وأحلام الفئات الأشد ضعفا فيما بيننا. ولا يمكننا أن نقطع التزامات بتعزيز التعاون العالمي في مجال العمل المناخي والتنمية المستدامة والوصول العادل إلى الموارد بالتخفيف في التنفيذ فحسب. والحقيقة القاسية أنه على الرغم من طموحاتنا، هناك خطر حقيقي من أن تقصر تلك الالتزامات، وتستمر في تهميش الناس الأكثر عرضة للخطر بالفعل وإبعادهم عن عمليات صنع القرار ذاتها التي تشكل مستقبلهم.

لكي نكفل بأن يمثل حقا ميثاق المستقبل جميع قطاعات المجتمع، يجب علينا إشراك الشباب بهمة في عملية التنمية، لأن مشاركتهم في غاية الأهمية لبناء عالم أكثر مرونة وشمولية واستدامة اليوم. فالشباب ليسوا فقط قادة الغد، فهم أصحاب المصلحة الأساسيون اليوم. وتعد مشاركتهم النشطة والمبكرة أساسية لضمان الاستدامة لمبادراتنا.

ومعالجة الفجوة الرقمية لا تقل أهمية. ويهدد هذا التفاوت بتوسيع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، مما يجعل من الضروري اتخاذ إجراءات محددة الأهداف. والشراكات القوية أمر حيوي لضمان الوصول العادل إلى التقنيات والبنية التحتية التي تدعم التنمية الحديثة. ويجب أن تكون هذه الجهود مدعومة بمؤسسات متعددة الأطراف مرنة، وتعاون دولي وتضامن عالمي ومسؤولية مشتركة، إذ لا يمكن لأي دولة أن تتصدى لتلك التحديات الهائلة بمفردها.

ولتجسيد مبادئ التعاون والمسؤولية المشتركة بصورة حقيقية، يجب أن ندرك ونحافظ على الأهمية الاستراتيجية لمناطق مثل المحيط الهندي، حيث يعد تعزيز السلام والتعاون أمراً حيويًا للاستقرار الإقليمي والنجاح الأوسع لمجتمعنا العالمي. وكما أن استقرار المحيط الهندي أمر حاسم الأهمية لازدهارنا الجماعي، فإن نجاح مبادرات مثل جدول أعمال أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية يتطلب التزامنا الثابت والدعم الفعال من المجتمع الدولي لتحويل الوعد إلى واقع.

ولكي نضمن نجاح جدول أعمال أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية حقاً، يجب أن نتجاوز الخطابة إلى العمل. ونحث المؤسسات المتعددة الأطراف على الاعتراف بالأهمية الحاسمة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وتطبيقه كأداة رئيسية في سياساتها، بما يكفل إعطاء نقاط الضعف الفريدة للدول الأكثر عرضة للخطر الأولوية التي تستحقها في استراتيجيات التمويل العالمية.

ومستقبلنا الجماعي يعتمد على قوة مؤسساتنا المتعددة الأطراف وتضامن مجتمعنا العالمي. والتحديات التي نواجهها شاقة ومعقدة ومترابطة للغاية. ولا يمكن لبلد واحد أن يأمل في التغلب عليها بمفرده. ولنتذكر أن القرارات التي نتخذها اليوم ستحدد عالم الغد. وبالنسبة لدولتنا الصغيرة، لا يمكن أن تكون المخاطر أكبر من ذلك. ونحن مستعدون وحريصون على الإسهام في مستقبل مستدام ومنصف وعادل. ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمفردنا. ولا يمكننا أن نأمل في مواجهة التحديات الهائلة إلا من خلال التعاون والاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية سيشيل على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب صاحب الجلالة السلطان حاجي حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو صاحب الجلالة السلطان حاجي حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام إلى مخاطبة الجمعية

السلطان حاجي حسن البلقية معز الدين والدولة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أكثر من 80 عامًا، انبثقت الأمم المتحدة من عالم مزقته الصراعات، مجسدة تطلعنا الجماعي إلى مستقبل قائم على الوحدة بدلًا من الانقسام. لقد اجتازت هذه المؤسسة المرنة صعود الإمبراطوريات وسقوطها وتأثير الكوارث الطبيعية والأوبئة.

وفي خضم هذه الصعوبات، ظلت المبادئ الإنسانية الأساسية للأمم المتحدة هي نبراسنا الهادي في مواجهة التحديات العالمية الجديدة والناشئة. وتمشياً مع موضوع قمتنا "حلول متعددة الأطراف من أجل غدٍ أفضل"، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، في عالمنا المترابط، تهدد الفجوة الرقمية بتعميق الفوارق بين الدول وداخل المجتمعات. ونسلم أيضًا بأنه لا يمكن للبشرية أن تسعى إلى تحقيق تقدم ملحوظ في التكنولوجيا والطب والبنية التحتية إلا من خلال السلام العالمي. إن صون السلام العالمي يضمن لنا مواصلة السعي إلى إقامة شراكات تيسر التقدم التكنولوجي العادل والشامل لجميع الدول.

ثانيًا، بالنسبة لبروني دار السلام، فإن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة ليست مجرد معايير مرجعية بل هي أيضًا منارات للأمل في غد أفضل. ولذلك، فإن قمة المستقبل تعزز الالتزام بعدم ترك أحد متخلفا عن الركب، ذلك الالتزام الذي يرسخ بقوة في القيم التي تحدد إنسانيتنا المشتركة.

ثالثاً، إن بروني دار السلام، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة والكتلة الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على مدى العقود الأربعة الماضية، قد تبنت دورها العالمي من خلال الدعوة إلى تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا وخارجها.

ومع ذلك، فإن مشهد السلام الدولي الحالي يمر بمنعطف حرج في ظل استمرار النزاعات والمآزق الدبلوماسية التي تختبر مرونة تعاوننا العالمي. وإذ نجتمع في هذه القمة، دعونا نؤكد من جديد التزامنا بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي دون تحيز أو تمييز لتوحيد دولنا بقوة. معاً، يمكننا تحويل رؤيتنا الجماعية إلى واقع نابض بالحياة لأنفسنا وللأجيال القادمة. هذا هو ميثاقنا من أجل المستقبل (القرار 1/79).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر صاحب الجلالة سلطان بروني دار السلام على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد مايكل د. هيغينز، رئيس أيرلندا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد مايكل د. هيغينز، رئيس أيرلندا، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس هيغينز (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نجد أنفسنا في أخطر الظروف – ظروف لا يكفي ولا يقبل أخلاقيًا أن نبدي أي سلبية في مواجهة ما هي تحديات وجودية. إن المهمة التي كلفنا بها الأمين العام غوتيريش هي أن نخرج إلى حيز الوجود أممًا متحدة ومؤسسات ذات صلة ستقودنا خلال ما لا يمكن إنكاره من أزمات عاجلة ومتفاعلة – السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والأهم من ذلك البيئية. ويتطلب هذا الإلحاح أن يكون ما نقوله على قدر من المصداقية من خلال مطابقة الأقوال بالأفعال التي من شأنها البدء في استعادة الثقة وتيسيرها.

ولتحقيق ذلك، يمكننا أن نستفيد من أفضل اللحظات الواعدة لتحقيق الثقة، كما حدث في عام 2015، عندما اتفقنا على التعاون في إدراك عواقب تغير المناخ والاستجابة لها والوعد بالعيش المستدام. وأطلقت تلك الاتفاقات شعوراً بالأمل بين الأجيال بين شعوب الدول القومية بأننا مستعدون لتغيير افتراضاتنا فيما يتعلق برؤيتنا للعلاقة بين المجتمع والاقتصاد والبيئة.

ومع ذلك، فإننا نواجه تحديًا يتمثل في حقيقة أن إنجازنا والتزاماتنا التي قطعناها على أنفسنا بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ كانت أقل بكثير مما تم التعهد به. ونحن أيضًا نعيش في حالة من عدم المساواة المتفشية والمتفاقمة التي تضرب عالمنا. لم يسبق أن امتلك الكثيرون للغاية هذا القدر الضئيل من المال وتراكم لدى القلة هذا القدر من المال الكثير دون مسؤولية. إن ما نتصارع معه هو عواقب عولمة من أعلى، يقودها الأقوياء دون شفافية ودون اعتبار للعدالة الاجتماعية أو العواقب البيئية.

وكاستجابة لذلك، أعتقد بقوة أن عولمة جديدة وشاملة من الأسفل يمكن أن تحقق أممًا متحدة جديدة ونشطة – بدءًا بالاكتفاء الغذائي وبقيادة من هم في الميدان، مصحوبة بخدمات أساسية شاملة وتوفيرها – تعزز الديمقراطية وتحسن المشاركة وتعطي القيادة التحويلية التي نحتاج إليها. وفي تصورنا لأمم متحدة للمستقبل، أمم متحدة قادرة على خدمة شعوب الكوكب، يجب أن نتحلى بالشجاعة للنظر ليس في نقاط ضعفها الحالية فحسب، ولكن أيضًا في حالات إساءة استخدام السلطة التي قوضت الأمم المتحدة عن وعي منذ تأسيسها في عام 1945. وقد اقترن الفشل في تحقيق السلام والقضاء على الفقر والجوع الحاد في العالم أو عواقب تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي بالعودة إلى سباق التسلح. في العام الماضي، ارتفع الإنفاق العسكري العالمي بنسبة 6,8 في المائة ليصل إلى 2,44 تريليون دولار، وهو أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق.

وتحقيق الأمن الغذائي واقتصاد الكفاية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة كمسألة ملحة، ينطلب بالطبع القدرة على تحمل الديون. ولا يمكننا أن نستمر في تجاهل عبء الديون الملتف حول رقاب أفقر فقراء العالم، الذين لا يملكون مساحة مالية كافية للقيام بالأمور المقترحة لهم، سواء في الاستجابة لتغير

المناخ أو تحقيق الاستدامة. ولنتذكر أن حوالي 3,2 بليون شخص يعيشون في بلدان تنفق على مدفوعات فوائد الديون أكثر مما تنفق على الخدمات الأساسية الضرورية مثل التعليم أو الصحة.

نحن بحاجة إلى تقديم دعمنا الكامل للحملات التي تسعى إلى القضاء على الجوع والفقر. ولصالح الجميع، يجب أن تبدي القلة استعدادها للتغيير إذا أردنا تجنب العواقب المروعة لتغير المناخ، وفقدان آفاق الاستدامة والحيلولة دون الاستنتاج بأننا، كجنس بشري، فشلنا في تحقيق السلام وأصبحنا بدلاً من ذلك مدمنين للحرب وكافأنا المستثمرين وأدوات الموت بدلاً من تعزيز الاستدامة. يمكننا تحقيق التغيير الضروري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس أيرلندا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي للاتحاد الأوروبي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ميشيل (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): "تتوقف صحة المجتمع وقوته على استعداد كل مواطن لتحمل نصيبه من أعباء المجتمع ومسؤولياته". تلك هي الكلمات التي لا تنسى للأمين العام الأسبق داغ همرشولد، وهي سبب وجود كل واحد منا هنا اليوم للقيام بدوره وتقاسم المسؤوليات.

إن إيجاد أفضل السبل لمواجهة تحدياتنا المشتركة هي المهمة المشتركة لجيلنا، وهذه القمة هي لحظة فريدة لتعزيز طموحنا. والاتحاد الأوروبي يشارك بالكامل. إننا نريد ميثاقاً للمستقبل (القرار 1/79) ينشط الثقة المتعددة الأطراف ويعيد الأمم المتحدة إلى صميم أعمالنا. ويمثل الميثاق حافزاً قويًا لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وحماية كوكبنا.

ويجب علينا إصلاح هيكلنا المالي الدولي على وجه السرعة. لقد أوفينا بالفعل بتعهداتنا بإعادة توجيه 100 بليون دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة إلى البلدان النامية، واضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رائد في هذا الصدد. ولكننا نعلم جميعاً أن هذا لا يكفي. وعلينا أن نفعل المزيد. ينبغي أن نسعى جاهدين لإعادة المزيد من حقوق السحب الخاصة بنسبة تصل إلى 40 في المائة من مخصصات حقوق السحب الخاصة، ويجب أن نفي بالتزاماتنا السابقة. والاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء، هو صاحب الصدارة في تمويل التنمية العالمية. وفي عام 2023، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الاتحاد الأوروبي 0,57 في المائة من دخلنا القومي الإجمالي – أي أكثر من 100 بليون دولار – ونشجع الشركاء الآخرين، بما في ذلك في مجموعة الدول السبع، على أن يحذو حذونا. ولو حقق جميع شركاء مجموعة السبعة نفس طموحنا، فإن ذلك سيولد 100 بليون دولار إضافية كل عام.

نحتاج أيضًا إلى جعل هيكلنا المالي الدولي أكثر فعالية وشمولية. والبلدان النامية تحتاج إلى المزيد من الأموال – الخاصة والعامة – الآن. يجب علينا أيضًا معالجة مشكلة الديون لأننا لا يمكن أن نقبل بأن على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أن تختار بين مكافحة الفقر ومكافحة تغير المناخ. يجب أن يقوموا بكلا الأمرين ويجب أن ندعمهم للقيام بالأمرين معاً. وفي مثال واحد فقط، في العام الماضي، كان

على بعض البلدان المتوسطة الدخل أن تدفع في المتوسط ستة أضعاف ما يدفعه بلد مثل ألمانيا لمدفوعات الفائدة على الدين العام عند قياسها كحصة من الدين العام. والإطار المشترك لمجموعة الـ 20 لمعالجة الديون يعد أداة جيدة، ولكن علينا أن نعمل مع الشركاء لجعله أكثر كفاءة وشفافية وحسن توقيت.

وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته. وأشكر جميع المفاوضين والميسرَين على عملهم في جعل الميثاق من أجل المستقبل حقيقة واقعة. وقد وقعت مائة وثلاثة وتسعون دولة على الميثاق. وحاولت البلدان النامية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، القيام بدور إيجابي بشكل خاص في المساعدة على تحقيق التوافق بين جميع دول العالم. وهذا يشير إلى مسار للتعاون في المستقبل لصالح تعددية الأطراف والإنسانية: التنوع والتسامح والاحترام المتبادل.

إن ميثاق المستقبل يبعث بإشارة ثقة قوية مفادها أنه على الرغم من اختلافاتنا، وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها، يمكننا العمل معًا. ونحن نريد أن نعمل معاً. ويمكن للأعضاء الاعتماد على الاتحاد الأوروبي ليكون شريكًا قويًا وموثوقًا به في إنجاح الميثاق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس المجلس الأوروبي على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، ولي عهد دولة الكويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، ولي عهد دولة الكويت، إلى مخاطبة الجمعية.

الأمير الصباح (الكويت): بداية، يسرني أن أنقل لكم تحيات صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وتمنيات سموه بنجاح أعمال هذه القمة.

كما يطيب لي أن أتقدم بالتهنئة لسعادة رئيس الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، ولمعالي الأمين العام بمناسبة انعقاد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفاء بنتائج قمة المستقبل الصادرة قبل ساعات قليلة،. فمن شأن الميثاق من أجل المستقبل (القرار 1/79) تعزيز التعاون ومعالجة التحدبات والثغرات المنتشرة في منظومة الحوكمة؛ وإعادة تأكيد الالتزامات الحالية، والعمل على إنشاء نظام متعدد الأطراف يواكب التطورات. وفي هذا السياق، فإننا نقدر دعوة معالي الأمين العام في عام 2021 لعقد هذه القمة التي تضع أسسًا أكثر فعالية للتعاون الدولي.

تابعنا جميعا وبشكل مستمر التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ومن بين تلك التحديات العابرة للحدود، تلك المتعلقة بالمجال الإنمائي الأوسع والتحديات المرتبطة بالمناخ ومتغيراته المتسارعة، والتي بينت لنا الحاجة إلى مراعاة التطبيق الفعلي لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل والابتعاد عن التمييز والتسييس.

ونحن نتفق مع ما أشار إليه معالي الأمين العام من استحالة بناء مستقبل لأحفادنا من خلال نظام بُنِيَ لأجدادنا دون أن نراعي مستقبل شبابنا. وإننا مطالبون اليوم بالعمل على إدخال تغييرات جادة وعملية في

منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية وشبكات الأمان المالي والتعاون الضريبي الدولي، وإصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومعالجة مشكلة الديون السيادية.

وفيما يتعلق بالفصل الثاني من الميثاق من أجل المستقبل، بشأن السلم والأمن الدوليين، نجدد مناشداتنا بضرورة التزامنا جميعا بالقانون والمواثيق والمعاهدات الدولية، مع التأكيد على أهمية التعامل بمعيار واحد بعيدا عن ازدواجية المعايير. ولعل ما يحدث في فلسطين من إبادة جماعية راح ضحيها أكثر من 000 41 فلسطيني، غالبيتهم من النساء والأطفال. وعجز مجلس الأمن عن وقف هذا العدوان مثال قاطع مؤسف على نهج الكيل بمكيالين في تطبيق القانون الدولي، الأمر الذي يجب ألا يكون له مكان في مستقبلنا حتى لا ننزلق إلى عالم تسوده سياسة الغاب.

وبالنسبة للفصل الخامس من ميثاق القمة، المعنون "تحول في الحوكمة العالمية"، وتحديداً الفقرات المتعلقة بعملية إصلاح مجلس الأمن، نناشد المجتمع الدولي الدفع بشكل أكبر للتفاوض والعمل على تسريع وتيرة إصلاح منظومتنا الدولية حتى تترجم واقعنا القائم والتحديات الراهنة وصولا إلى مجلس أمن شامل وفعال وشفاف وخاضع للمساءلة.

لقد حرصت دولة الكويت بعد فترة وجيزة من استقلالها في عام 1961 على تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إيمانا منها بأهمية الدفع بتعزيز الأسس الإنمائية للكثير من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، حيث قدم الصندوق منذ ذلك الحين تمويلات ميسرة بلغ عددها 073 1 ما بين منح وقروض، إسهاما في تنفيذ مشاريع تنموية متنوعة في 105 دول. ونستذكر باعتزاز جهود دولة الكويت وتقدمها المحرز في تنفيذ خطة التنمية الوطنية والسعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ورؤية الكويت 2035، حيث سجلت دولة الكويت العديد من النجاحات الملموسة ضمن جهودها في هذا المجال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ولي عهد دولة الكويت على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد سيزار برناردو أريفالو دي ليون، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد سيزار برناردو أريفالو دي ليون، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أريفالو دي ليون (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية في هذه القمة ذات الأهداف المشتركة والطموحة. وهذه فرصة جديدة لحماية احتياجات ومصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة من خلال الإجراءات المحددة التي اعتمدناها في الميثاق من أجل المستقبل (القرار 1/79). إننا لا نوقع اتفاقا آخر فحسب، بل نتحمل أيضا مسؤولياتنا ونجدد التزاماتنا التي اعتمدناها على أساس المبادئ الأساسية لتعزيز النظام المتعدد الأطراف والنهوض بالتزاماتنا في ركائز الأمم المتحدة الثلاث: السلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وهي ركائز مترابطة ويعزز بعضها بعضاً.

إننا ندرك أن العالم قد تطور وأن ظروفنا الحالية تختلف كثيراً عن تلك التي كانت سائدة عندما أنشئت منظومة الأمم المتحدة قبل 79 عاماً. وهذا يتيح لنا أن نفهم أنه يجب علينا أن نعمل على تعزيز تعددية

الأطراف على أساس مبادئ وأهداف السلام والتعاون وحقوق الإنسان والحرية التي حفزتنا قبل 79 عاما مضت، وأن نزودها بآليات جديدة للتكيف مع هذا العصر الجديد.

إن مؤتمر قمة المستقبل هذا والميثاق من أجل المستقبل (القرار 1/79) الذي اعتمدناه يشكلان معلمين هامين في لحظة حاسمة بالنسبة لسكان العالم، ويمثلان الإرادة الجماعية للتصدي المشترك للتحديات التي تواجه البشرية بالنظر إلى المستقبل، والبناء على الأسس التي أرسيناها بالفعل في المنظمة. يجب علينا كحكومات أن نلتزم باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تحديات عصرنا، بدءًا من التفاوتاتِ الاقتصادية المتزايدة التي تحرم بلايين البشر من حقوقهم، مروراً بأزمة المناخ المضاعفة التي تتسبب في خسائر متزايدة في الأرواح وسبل العيش في جميع أنحاء العالم، إلى التهديد المتجدد بحرب دولية.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يؤدي التعاون الدولي دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف التي حددتها لنا هذه القمة. لذلك يجب أن نركز على الحد من عدم المساواة والفقر وعلى بناء السلام في كل مسعى نقوم به. فالترابط يتطلب منا أن نتصرف بمزيد من المسؤولية والتضامن والمساءلة. يجب علينا تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ووضع حد للإفلات من العقاب على عدم الوفاء بالمسؤوليات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. فإذا فشلنا في ذلك، فإن الحرب والعنف والمجاعة والبؤس التي تلوح في الأفق الآن ستحكم حياة الأمم مرة أخرى.

في عالم متغير بشكل متزايد يُعد إصلاح مجلس الأمن أمراً ضروريًا لتحقيق أهداف الميثاق الجديد من أجل المستقبل، وذلك سعياً لجعل الهيئة أكثر تمثيلاً وتكيّفاً مع الحقائق الجيوسياسية الحالية. إن توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية والقوى الناشئة سيعزز شرعية القرارات العالمية ويشجع على حوكمة أكثر إنصافًا وعدالة. ونشيد بالتركيز في الميثاق على وسائل التنفيذ وتعزيز التعاون الدولي. لدينا خارطة طريق واضحة ونعرف ما يجب علينا فعله؛ فيجب علينا الآن حشد وسائل التنفيذ بطريقة مستدامة لتحويل أقوالنا إلى أفعال.

يسعى بلدنا إلى تعزيز الديمقراطية ومكافحة الفساد والتحرك نحو مجتمع أكثر شمولاً في وقت يمر فيه العالم أيضًا بمرحلة إعادة تعريف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد إيدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد إيدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد راما (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم يجب أن تكون أنظار العالم مركزة على هذا التجمع، ولكن هل يمكننا أن نقول بصدق إنه ما زال لدى شعوب العالم أمل في مستقبل أفضل وهي تنظر إلينا هنا؟ لديّ شكوك حقيقية في ذلك، وهذا أمر يجب علينا جميعًا أن نواجهه تحت هذا السقف – سقف الأمم المتحدة ذاته. يجب أن نتحلى بالشجاعة للاعتراف بأن أفعالنا في الآونة الأخيرة كانت في أغلب الأحيان أقل بكثير من توقعات الشعوب التي ندعي أننا نخدمها. لقد فشلت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً في تلبية آمالنا نحن الشعوب،

ولا يزال الخوف على المستقبل يتزايد في كل مكان – في الشرق والغرب والشمال والجنوب – بينما تتوالى الأزمات علينا الواحدة تلو الأخرى. لقد حطمت تلك الأزمات الأرضية المشتركة وزادت من انقسامنا، ومع ذلك، وحتى في خضم هذه الأزمات، أهدرنا باستمرار الفرص التي أتاحتها كل أزمة لإحداث تغيير ذي مغزى.

إذن كيف نبدأ في إعادة بناء الثقة التي تآكلت؟ كيف يمكننا أن نثبت أن تعددية الأطراف ليست مجرد كلمة جوفاء، بل هي قوة قادرة حقًا على التصدي لتحديات العصر الآنية والناشئة؟ كيف يمكننا أن نثبت أن قوتنا الجماعية ليست فقط أكبر بكثير من الجهود المبعثرة والمشتتة والأفعال المدمرة أحيانًا التي تقوم بها الدول فرادى، بل أنها علاجنا الوحيد والأوحد لإنقاذ البشرية من الانهيار تحت أنظارنا؟ كيف يمكننا إلهام الناس العاديين الذين تتمزق حياتهم يوميًا بسبب التصرفات المتهورة للقوى الكبيرة والصغيرة في جميع أنحاء العالم بدلاً من إضعاف معنوياتهم، بما في ذلك في أوروبا، حيث تدور حرب جديدة لا تشكك فقط في كل ما كنا نعتقد أن الشك لا يرقى إليه بل تشكك حتى في وجود إنسانيتنا ذاته في مواجهة التهديدات الجنونية الصريحة باستخدام الأسلحة النووية.

وبصراحة، أنا لا أملك كل الإجابات، إن وجدت. هناك شيء واحد واضح. على الرغم من أن العالم تغير بشكل كبير منذ تأسيس الأمم المتحدة قبل قرابة ثمانية عقود وأنه فقد على ما يبدو أي حس سليم إلا أنه يظل من غير الممكن الاستغناء عن هذه المؤسسة. فهذا هو المكان الذي يجب أن نبدأ منه، والذي يجب أن نسعى فيه بجهد كبير لاستعادة الإحساس بالتكاتف الذي فقدناه. نحن نقف على شفا خطر هائل، ولا أحد في مأمن، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الحجم أو الثروة أو القوة، وبغض النظر عن الأنظمة السياسية أو الاجتماعية.

إن تحدياتنا شديدة الترابط، وبدون تصدينا لها من خلال إعادة تنشيط تعددية الأطراف سنفشل، جميعنا. تعددية الأطراف ليست خياراً؛ إنها ضرورة ملحة. والمشاكل التي نواجهها اليوم، سواء كانت نتيجة أفعالنا أو تقاعسنا، تتطلب تصدياً جماعياً. إنها مشاكل شديدة التعقيد وشاملة للغاية بحيث لا يمكن معالجتها من خلال جهود منعزلة، ناهيك عن الإجراءات التصادمية.

تؤيد ألبانيا تأييدا كاملا الميثاق من أجل المستقبل (القرار 1/79) وجميع الالتزامات الواردة فيه، ولكن اسمحوا لي أن أشدد على أن الالتزامات وحدها لا تكفي إطلاقاً. ويجب تحقيقها الآن أكثر من أي وقت مضى. قد تكون ألبانيا دولة صغيرة، ولكننا قدمنا للعالم أمثلة جيدة في الدفاع عن إنسانيتنا المشتركة. خلال الحرب العالمية الثانية أصبحت ألبانيا الدولة الوحيدة في أوروبا التي كان عدد اليهود فيها بعد الحرب أكثر من قبلها. فقد تضاعف حجم الجالية اليهودية في ألبانيا عشرين مرة خلال المحرقة بفضل العائلات المسلمة والمسيحية التي كانت تحميهم من النازيين. وفي الآونة الأخيرة، بعد السقوط المدمر لكابول في يد طالبان قبل ثلاث سنوات، قمنا بإيواء عدة آلاف من الأفغان الذين لولا ذلك لانتهى بهم المطاف في حضيض الجحيم، إما موتى أو مسجونين أو عميان إلى الأبد.

وقدمت ألبانيا أيضًا أحدث قديسة في العالم، الأم تيريزا، التي جسدت حياتها حبًا للبشرية. لقد ذكّرتنا بأننا لا نستطيع جميعًا القيام بأشياء عظيمة ولكننا نستطيع القيام بأشياء صغيرة بحب كبير. هذا هو المبدأ

الذي تمثله ألبانيا. وهذا هو ما نسعى جاهدين للعيش به، وهذا هو مصدر إلهامنا في دعم تحول مركز بكتاشي الإسلامي العالمي لدينا إلى دولة ذات سيادة داخل عاصمتنا تيرانا بوصفه مركزا جديدا للاعتدال والتسامح والتعايش السلمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد محمد شياع السوداني، رئيس وزراء جمهورية العراق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد محمد شياع السوداني، رئيس وزراء جمهورية العراق، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد السوداني (العراق): أعرب عن خالصِ شكري وتقديري للأممِ المتحدةِ ومنظمي هذه القمة على جهودهم في جمعِ قادةِ العالمِ لمناقشةِ مستقبلنا المشترك.

يسعى العراقُ بخطواتٍ جادةٍ نحوَ تحقيقِ التنميةِ المستدامةِ والاستجابةِ الفعالةِ لأهدافِ خطةِ التنميةِ الوطنية 2024–2028، من خلالِ تبني إصلاحاتٍ استراتيجيةٍ شاملة.

نعملُ في العراقِ على تعزيزِ الإصلاحِ الاقتصادي لضمانِ التحولِ نحو أنماطٍ جديدةٍ من الاستهلاكِ والإنتاج، وتحسينِ أوضاعِ الفئاتِ الأكثرِ هشاشة، عبر استراتيجية لنظمٍ اجتماعيةٍ ترتقي بهذه الفئاتِ من حيثُ العدالةُ الاجتماعيةُ والمشاركةُ الفاعلةُ في التنميةِ الاقتصادية. كما نسعى لتعزيزِ بناءِ القدراتِ للمواردِ البشريةِ من خلالِ تطويرِ التعليمِ والصحة، وتعزيزِ الابتكارِ والاهتمامِ بالشبابِ والمرأة.

إن تحقيقَ التوازنِ بين أبعادِ التنميةِ المستدامةِ الثلاثة يعد أولويةً لنا، وذلك عبر النموِ الاقتصادي المستدام، وتكافؤِ الفرص، وحمايةِ البيئة.

يدُركُ العراقُ حجمَ التحدياتِ التي تفرضُها التغيراتُ المناخية، لذا نحنُ ملتزمون بإرساءِ مفاهيمِ العدالةِ المناخية، خاصةً في مكافحةِ الجفافِ والتصحرِ وضمانِ استدامةِ الواردِ المائيةِ والأمنِ الغذائي، ونحنُ نؤمنُ أن مواجهةَ هذه التحدياتِ تتطلبُ تعاوناً دولياً فعالًا في إطارِ اتفاقيةِ الأممِ المتحدةِ الإطاريةِ واتفاقِ باريس.

نعملُ على دعمِ الاستثماراتِ التي تهدفُ إلى تنويعِ الاقتصادِ بعيداً عن النفط، مع تركيزنا على دورِ القطاعِ الخاصِ في توفيرِ فرصِ العمل، كما نؤكدُ على ضرورةِ منحِ العِراقِ الأولويةَ في التمويلِ المناخي؛ كونهُ يعد من أكثرِ الدولِ تضرراً.

ندركُ أن التنميةَ المستدامةَ تتطلبُ استثماراتٍ طموحة، لذا نحرصُ على توفيرِ الحوافزِ للقطاعِ الخاص، والاستثمارِ في مشاريعِ الطاقةِ المتجددة، مما يقللِ اعتمادنا على الوقودِ الأحفوري ويساهمُ في مستقبلٍ أكثرَ استدامة.

يسعى العراقُ إلى تعزيزِ علاقاتهِ الدوليةِ على أساسِ الاحترامِ المتبادلِ والمصالحِ المشتركة، مع الالتزامِ بمبدأِ عدمِ السماحِ باستخدامِ أراضيهِ للاعتداءِ على الدولِ الأخرى؛ إذ أن احترامَ القانونِ الدولي وتبني مبادئِ ميثاقِ الأممِ المتحدةِ يشكلان جوهرَ سياستنا.

ندعمُ جميعَ الجهودِ للنهوضِ بحقوقِ الإنسانِ وإشراكِ منظماتِ المجتمعِ المدني في تحقيقِ أهدافِ التنمية، كما نركزُ على بناءِ مؤسساتٍ فعّالةٍ وشفافة، وتحديثِ البياناتِ عبر التعاونِ مع المنظماتِ الدولية.

إن تحقيقَ السلمِ يتطلبُ جهداً دولياً مشتركًا، ونرى أن الدبلوماسيةَ والحوارَ هما المفتاحُ لتحقيقِ الاستقرار، وندعو إلى تعزيزِ التعاونِ الدولي في مجالاتِ الأمنِ البري والبحري والسيبراني والفضاءِ الخارجي، بما يضمنُ الأمنَ الشامل.

نؤمنُ بأنَّ العلومَ والتكنولوجيا أساسُ التنميةِ المستدامة، لذا نعملُ على الانتقالِ إلى الاقتصادِ الرقمي، وتوفيرِ قاعدةِ بياناتٍ متكاملةٍ لدعمِ اتخاذِ القرارات، كما نسعى لتعزيزِ التعاونِ الدولي في مجالِ نقلِ التكنولوجيا وبناءِ القدرات، مع دعمِ المخترعين العراقيين في كل محفل. ونؤكدُ على ضرورةِ تعزيزِ التعاونِ الدولي لضمانِ وصولِ جميعِ الدولِ إلى الأدواتِ والقدراتِ اللازمةِ للاستفادةِ من الذكاءِ الاصطناعي بشكلٍ مسؤولٍ وأخلاقي.

الشبابُ همُ القوةُ المحركةُ للمستقبل، ونسعى إلى توفيرِ البيئةِ الداعمةِ لهم من خلالِ عقدِ ورشِ عملٍ لتعزيزِ دورهم في التنمية، وندعمُ الأنشطةَ التي تبرزُ مساهمتهم في البناءِ الاجتماعي، ونحرصُ على توفيرِ فرصٍ تعليميةٍ متقدمةٍ وبرامجَ تدريبية، ونتعاونُ مع الأممِ المتحدةِ لتطويرِ مؤشراتِ قياسِ تنميةِ الشباب، ونركزُ على الاستثمارِ في التكنولوجيا لسد الفجوةِ الرقميةِ بينهم.

ندعو إلى إصلاحِ المؤسساتِ الدوليةِ لتعزيزِ تمثيلها وقدرتها على التصدي للتحدياتِ العالمية. ونلتزمُ بحوكمةِ القطاعِ العامِ ومكافحةِ الفساد.

وفي الختام، أودُّ أن أشيرَ إلى التزامنا بدعمِ نظامِ تعدديةِ الأطرافِ في معالجةِ التحدياتِ العالمية، مع التركيزِ على التعاونِ في المجالاتِ الأمنيةِ والاقتصادية. كما نشُيرُ إلى أهميةِ تعزيزِ التعاونِ الدولي لتحقيقِ أهدافِ التنمية، ونثمنُ الجهودَ المبذولةَ في صياغةِ وثيقةِ القمة.

العراقُ ملتزمٌ بالعملِ مع المجتمعِ الدولي لإيجادِ حلولٍ مشتركة، ونحنُ على ثقةٍ بأنَّ تعاوننا سيسُهمُ في بناءِ مستقبلٍ أفضلَ وأكثرَ استدامةً للجميع. ومن المتفق عليه أن التطور والتنمية المستدامة، وفي جميع المجالات، لا يتحققان ونحن تحت تهديد الحرب في المنطقة، والتي تهدد السلم العالمي، لذا من الواجب العمل على إيقاف العدوان والحرب وتثبيت الأمن والاستقرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس وزراء جمهورية العراق على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة العامة ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس

السيدة موتلي (بربادوس) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن واحد، ونأتي اليوم كأسرة بشرية واحدة، نتشاطر كوكبا واحدا وعازمين على أن نبني معا مستقبلا مشتركا قائما على الأمل المشترك والمصالح المتبادلة، ونعمل معاً بوعي لإيجاد حلول مشتركة. لقد تم الاعتراف بترابطنا منذ فترة طويلة في التقاليد والممارسات

الروحية في جميع أنحاء العالم وفي فلسفة "أوبونتو" الأفريقية. لقد أوضح لنا ديزموند توتو أن "أوبونتو" هي تعبير عن أن إنسانيتي مرتبطة بإنسانيتكم. أنا هكذا لأنك هكذا. أنا هكذا لأننا هكذا.

وكما فعل هذا الترابط مع الأجيال التي سبقتنا فإنه يجبرنا على إيجاد الشجاعة الأخلاقية واتخاذ الخطوات الحاسمة لإنهاء الأهوال التي تواجهها البشرية وخلق هياكل جديدة وفرص جديدة. الأجيال التي سبقتنا أنهت الحروب، وألغت الديون، وأزالت العبودية، وأنهت الفصل العنصري، وعملت على وقف الإبادة الجماعية، وأعلنت أن جميع الناس متساوون، ومنحت المرأة حق التصويت، وأنهت الاستعمار، وأقامت دولاً قومية جديدة، وأخرجت الرخاء من رحم الفقر المدقع. وأنا اليوم أسأل: هل سنستدعي القيادة الاستراتيجية الأخلاقية العالمية اللازمة؟

أود أن أهنئ الأمين العام ونائبته وفريق سفيري ناميبيا وألمانيا الذين قادونا بأمان إلى ميثاق المستقبل (القرار 1/79) على مدى العامين الماضيين من المفاوضات.

لن ننجح في التغلب على تحدياتنا الوجودية ما لم نكن مستعدين لتغيير هياكل الحوكمة العالمية التي تعود جذورها إلى نتائج الحرب العالمية الثانية وأصبحت غير ملائمة لعالمنا اليوم. إن الضيق في مؤسسات الحكم لدينا وانعدام الثقة بين الحاكمين والمحكومين سيستمران في تعزيز الاغتراب الاجتماعي في العالم أجمع، وذلك في وقت نحتاج فيه إلى إيجاد أكبر عدد ممكن من الناس لتشكيل عالم جديد – ليس الحكم بل الناس. فهذا النهج في الحكم يعزز فكرة القبول بأن يكون هناك مواطنون من الدرجة الأولى ومواطنون من الدرجة الثانية – وهي فكرة آمل أن نجدها جميعًا بغيضة. لا تزال مخالب السلطة اليوم كما كانت عليه قبل قرن من الزمان تقريبًا. وما لم نخلق المساحة اللازمة ولم تُسمع الأصوات الجديدة فلن نضمن التحول اللازم لإنقاذ الناس وإنقاذ الكوكب.

إن ما يحتاج إليه العالم الآن هو إعادة ضبط الأمور. وما يحتاج إليه العالم الآن هو المزيد من الحب – أي إعادة ضبط الأمور لنرعى مستقبلنا المشترك؛ وهي إعادة ضبط تسمح لنا بالعمل معاً وللتنقل في الأماكن معاً. لقد رأينا الفيضانات والأعاصير والجفاف وحرائق الغابات. وهي أثرت علينا جميعاً. إن الإخفاق في تقاسم موارد العالم، التي هي أكثر من كافية للجميع، سيظل يدفعنا إلى الحروب والتفكك الاجتماعي والهجرة. وغياب إمكانية الوصول إلى التقنيات الرقمية، وحتى الكهرباء الأساسية في أفريقيا، سيحكم علينا بالعيش في عالمين منفصلين، بل قد يهدد وجود الحضارة الإنسانية كما نعرفها تمامًا في حال عدم تنظيمها.

وكما قلت، نحن نعرف ما يحتاج إليه العالم، وما تريد شعوبنا أن تسمعه منا اليوم هو أننا نستطيع التغلب على تلك التحديات من خلال العمل معًا وأن الإجراءات الواضحة الضرورية يتم الاتفاق عليها اليوم وغدًا لتأمين المستقبل الوارد في الميثاق. لكن شعبنا يعلم بالفطرة أن هذا لن يكون إلا كلامًا ما لم يطرأ تغيير جوهري فيما نفعله وكيفية فعلنا له ومن هو المرئي والمسموع في أروقة صنع القرار.

ولهذا السبب نواصل الدفع بمبادرة "بريدجتاون" لإصلاح الهيكل المالي العالمي باعتبارها إصلاحًا جادًا لتغيير قواعد اللعبة، وحماية الاقتصادات الضعيفة من الصدمات، بل وتأمين الموارد الكافية لمواجهة أهداف التنمية المستدامة، وبالطبع مواجهة أزمة المناخ.

لقد حان الوقت لنختار الأمل والحب وليس الكراهية والانقسام. باستطاعتنا تغيير نظام الحوكمة العالمي هذا. وباستطاعتنا تغيير هيكل النظام المالي الدولي وبؤرة تركيزه. ويمكننا أن نجعل كليهما مناسبًا لغالبية شعوب العالم، وليس فقط لقلة قليلة. والأمر لا يتطلب تقنيات جديدة؛ بل يتطلب العمل والإنسانية، والقبول بأننا بشر معًا، وأننا هكذا بسبب بعضنا البعض، وأننا نستطيع في هذا الجيل تأمين مستقبل التقدم البشري. وأعتقد حقًا أننا نستطيع فعل ذلك لأننا، نحن شعوب العالم، لا نملك خياراً آخر ولا كوكبًا آخر نعيش عليه. وستكون المشكلة الوحيدة هي مدى السرعة التي يمكننا التحرك بها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة العامة ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس على البيان الذي أدلت به للتو أمام الجمعية.

خطاب السيد نتسوكواني صمويل ماتيكاني، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع والأمن الوطني والبيئة في مملكة ليسوتو

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد نتسوكواني صمويل ماتيكاني، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع والأمن الوطني والبيئة في مملكة ليسوتو، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ماتيكاني (ليسوتو) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ الميسرين المشاركين، ناميبيا وألمانيا، على العمل الجيد الذي قاما به لوضع ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، الذي اعتمدناه للتو.

وأود كذلك أن أشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على دعمه لمؤتمر قمة المستقبل في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982). وبينما لم تجد كل تطلعاتنا كبلدان منفردة طريقها إلى الوثيقة فإنه مما يثلج الصدر أن نلاحظ أنه بعد عدة أشهر من المفاوضات المكثفة توصلت وفودنا إلى توافق في الآراء بشأن ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، الذي يمثل مسارنا الجماعي.

تنطلق كل منظمة حديثة من بيان يحدد مهمتها ويحدد أهدافها الواضحة. والأمم المتحدة ليست استثناءً في هذا الصدد. ولا تزال مقاصد ومبادئ ميثاقها ذات صلة بعالم اليوم. عندما تأسست الأمم المتحدة في عام 1945، كانت توقعات جميع شعوب العالم كبيرة من مؤسسة بشرت بعهد من السلام والأمن وتحسين الظروف المعيشية لجميع الشعوب.

وبعد اعتماد ميثاق المستقبل، نجد أنفسنا في لحظة محورية في تاريخ البشرية. نحن في الوقت المناسب للتفكير في دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، وهي مؤسسة يضع فيها الكثير من البشر ثقة كبيرة وأملًا كبيراً في مستقبل أكثر إشراقًا.

فهل يمكننا إذن أن نؤكد بثقة على أن هذا الإيمان وهذا الأمل يستندان إلى أسس سليمة؟ بغض النظر عن إجابتنا، أعتقد أنه بمقدورنا أن نجعلها كذلك. ومع تزايد التحديات التي نواجهها اليوم على

الصعيد العالمي، لم تكن أهمية التعاون والتضامن الدوليين أكبر مما هي عليه الآن. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى كسر الاتجاهات التقليدية وتوظيف استراتيجيات مبتكرة لإعطاء معنى عملي للتطلعات السامية للمواطنين على مستوى العالم، كما نص عليها الميثاق. يعرض ميثاق المستقبل التزامات قابلة للتنفيذ من أجل التصدي للتحديات العالمية الحالية والمستقبلية ويجسد الترابط بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

ويتيح مؤتمر قمة المستقبل فرصة للمجتمع الدولي لإعادة تنشيط النظام المتعدد الأطراف وتحصينه، بما يضمن بقاء الأمم المتحدة ذات أهمية ومرونة وقدرة على الوفاء بولايتها الأساسية. ومع ذلك، يجب أن نكون مدركين لحقيقة أن حل مشاكل اليوم بحلول الأمس لن يؤدي إلى النتائج المرجوة. لقد كانت جائحة مرض فيروس كورونا بمثابة تذكير بأنه في عالم مترابط لا يمكن لبلد واحد أن يتعامل مع الصدمات العالمية بمفرده. ولهذا السبب يجب أن نعمل معًا للدفاع عن تعددية الأطراف ومقاومة السياسات المنغلقة على ذاتها.

وبالنظر إلى التحديات التي نواجهها اليوم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فإن نافذة العمل تضيق. يجب أن نغتنم فرصة مؤتمر القمة هذا لنعيد الأمل لشعوبنا. واسمحوا لي أن أطلعكم بإيجاز على أفكار ليسوتو حول القضايا الرئيسية للميثاق الذي تم اعتماده في مؤتمر القمة هذا.

أولاً، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتمويل التنمية، نحتاج إلى تنفيذ استراتيجيات عملية المنحى لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن الضروري أن نتحد كمجتمع عالمي في جهودنا لمعالجة هذه القضايا.

ثانياً، فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، يجب لإطار قوي متعدد الأطراف لقضايا السلم والأمن الدوليين أن يواكب العصر ويكون مجهزاً للاستجابة للوقائع في البيئة الجيوسياسية والأمنية الحالية.

ثالثًا، فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي، هناك حاجة ملحة إلى سد الفجوة الرقمية ومواجهة تحديات التحول الرقمي. ولذلك ندعو إلى وضع سياسات قوية للشمول الرقمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ووزير الدفاع والأمن الوطني والبيئة في مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به للتو.

كلمة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر، إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ آل ثاني (قطر): بدايةً، أود أن أهنئ سعادة السيد فيليمون يانغ على انتخابه رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والسبعين.

كما أعرب عن تقديرنا للميسرين المشاركين على الإدارة الحكيمة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن ميثاق من أجل المستقبل.

ونضم صوتنا لبيان مجموعة الـ 77 والصين، ونرحب باعتماد ميثاق من أجل المستقبل صباح اليوم.

إن دولة قطر على قناعة تامة بأن خطة عام 2030 وتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة يفرضان المزيد من الجهود الدولية والوطنية امتداداً لدعمها لتوصيات الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره حول "خطتنا المشتركة"، ومشاركتها في قيادة المفاوضات بشأن الإعلان السياسي لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد العام الماضي.

يواجه عالمنا اليوم تحديات خطيرة تعيق تقدمه الاقتصادي وتهدد سلامه الاجتماعي، وتبطئ الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالحروب والنزاعات المسلحة، والآثار السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية تشكل تحديات خطيرة، خاصة على الدول النامية والأقل نمواً، ما يفرض علينا سرعة التصدي لهذه التحديات والتغلب عليها.

وفي هذا الإطار نؤكد على أهمية تعزيز الحوكمة العالمية، بما في ذلك إصلاح هياكل التمويل الدولية وتخفيف عبء الديون، وسد الفجوة الرقمية. وفي هذا السياق يتعين تعزيز الجهود لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ورفاه اجتماعي أساسه حماية حقوق الإنسان وتمكين النساء، بالإضافة إلى تعزيز العمل المناخي عملاً باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

على المستوى الوطني، وتحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، دشنت دولة قطر هذا العام المرحلة الثالثة من استراتيجيتها للتنمية الوطنية في إطار رؤية قطر 2030، حرصاً على بناء اقتصاد متنوع ومستدام، قائم على المعرفة، بالاستفادة من تطبيقات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي والعلوم والابتكارات، وتعزيز التنمية البشرية.

أما على المستوى الدولي، تؤكد دولة قطر التزامها بالعمل الدولي متعدد الأطراف. ففي عام 2018، تعهد سمو الأمير بمبلغ 500 مليون دولار لدعم الموارد الأساسية لوكالات الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات. وخلال مؤتمر قمة العمل المناخي في عام 2019، أعلنت دولة قطر عن تخصيص 100 مليون دولار لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في مناطق البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وأفريقيا. وفي آذار/مارس 2023 استضافت الدوحة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لأقل البلدان نمواً، حيث تعهدت دولة قطر بمبلغ 60 مليون دولار لتنفيذ برامج تنموية في تلك البلدان.

لا يمكن تحقيق التنمية دون إرساء دعائم السلام والاستقرار. ولذا تواصل دولة قطر جهودها الحثيثة في الوساطة من أجل منع نشوب النزاعات وحلها بالطرق السلمية، حيث تنخرط دولة قطر في العديد من الوساطات، منها الوساطة حالياً بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، بالشراكة مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، لوقف هذه الحرب الكارثية الوحشية على قطاع غزة. ونكرر دعوتنا للوصول لاتفاق لوقف إطلاق النار والإفراج عن الأسرى والمحتجزين، وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف واضح وحازم حيال انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بشأن الاعتداءات المتكررة على المدارس والمستشفيات وعمال الإغاثة والنازحين في غزة.

تفخر دولة قطر باستضافة مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية الذي سيكون الحدث الأبرز عالمياً في عام 2025 ضمن سلسلة مؤتمرات القمة الثلاثة التي أوصت بها "خطتنا العالمية المشتركة".

نتطلع إلى استقبال المشاركين من جميع أنحاء العالم في الدوحة، وإلى تحقيق نتائج ملموسة تُسهم في بناء عالم أفضل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد هولنيس (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب جامايكا بعقد مؤتمر قمة المستقبل. ونثني على الميسرين المشاركين لميثاق المستقبل وإعلان الأجيال المقبلة والتعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79) على عملهما الشاق. يجسد مؤتمر القمة والميثاق معًا أملاً متجددًا في النهوض برؤية مشتركة حول الاستفادة من تعددية الأطراف لخلق إطار ديناميكي تزدهر فيه أجيالنا المقبلة. وتفخر جامايكا بمساهمتها في تلك العملية التاريخية، لا سيما بوصفها ميسّراً مشاركًا لإعلان الأجيال المقبلة.

يؤكد الميثاق بجدارة على أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لقد كشف مؤتمر قمة التنمية المستدامة في عام 2023 عن عدم إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك حقيقة أن الدول الجزرية الصغيرة النامية بعيدة عن المسار الصحيح نحو تحقيقها، حيث لا يزال العديد منها يتعافى من الجائحة. وفي صميم هذا التحدي، وهو تحدٍ يجب معالجته على وجه السرعة، الفجوة الجسيمة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، والتي تبلغ تريليونات الدولارات سنويًا.

وكما يؤكد الميثاق، يجب أن نضاعف جهودنا لمعالجة الفقر العالمي وانعدام المساواة في الدخل وانعدام الأمن الغذائي. كما أننا ملزمون بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية أعلى من مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وعلينا أن نحقق مستقبلاً يعزز مجتمعات مسالمة ويحقق القدرة على تحمُّل الديون والصدمات المناخية وتطوير البنية التحتية فضلا عن بناء أنظمة صحية وتعليمية عالية الجودة، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات وتهيئة بيئة مواتية للتجارة الدولية والأنشطة الاقتصادية لأجل تحقيق التنمية المستدامة. فتلك جميعها مجالات ذات أولوية في خطة التنمية الوطنية لجامايكا: رؤيتنا لعام 2030.

إننا نواجه تحديات غير مسبوقة للسلم والأمن الدوليين تدفعها بشكل رئيسي عوامل جيوسياسية علاوة على الأنشطة المتزايدة لشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتقوض تلك التحديات جوهر ميثاق الأمم المتحدة نفسه، نظرا لأن الميثاق يوفر إطاراً يمكّننا جميعًا من التعايش في سلام ووئام داخل البلدان وفيما بينها، فضلا عن توريث طابع ذلك التعايش إلى أجيالنا القادمة. لذلك فإنه يتسق مع خطة الأمين العام للسلام ويدعمها في الوقت نفسه. ونرحب بتشديد الميثاق على أهمية العلم والابتكار والتقدم التكنولوجي بما في ذلك الرقمنة.

إن من المسلّم به أن التكنولوجيات الجديدة من قبل الذكاء الاصطناعي والروبوتات تطرح تحديات جديدة للأمن وبعض سبل العيش. بيد أنها تتيح أيضًا فرصًا كبيرة لا سيما للشباب، وتنطوي على إمكانات كبيرة لتمكين الأجيال من تحويل الاقتصادات وحل التحديات المعقدة. والواقع أن تلك الإمكانات كبيرة جدًا لدرجة أننا يجب أن نؤكد أهمية التعاون الدولي لمواجهة التحديات وتسخير الفرص، لا سيما لصالح الشعوب في البلدان النامية.

ولا بد لي أن أشير إلى أن هناك حاجة إلى إصلاح نظامنا الدولي لكي نتمكن من تلبية احتياجات عالمنا اليوم بشكل أفضل. عليه، فإننا نتفق مع الأمين العام على أن النظام المالي الدولي أصبح بحاجة إلى إصلاح جذري. ويجب أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلاً وشمولاً وفعالية في تغيير المشهد الأمني العالمي. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، فإن الميثاق يوفر مساراً للمضي قدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتصدي للعوامل الرئيسية لتغير المناخ ومعالجة آثاره، فضلا عن وضع إطار عملي لكي تكون الحوكمة العالمية أكثر إنصافًا وشمولاً. إن العالم يعوّل علينا في استغلال مؤتمر القمة هذا لتعزيز الأمل المتجدد في المستقبل وإرساء أساس مناسب لتحقيق الرخاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية اليونانية، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ميتسوتاكيس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن بالغ تقديري للأمين العام، الذي جمعنا هنا اليوم لاعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79) وأشكر الميسرين المشاركين، ألمانيا وناميبيا، على اضطلاعهما بتلك المهمة الهامة والصعبة.

ندرك جميعنا، نحن الحاضرون هنا اليوم، الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات لتنفيذ العديد من المبادرات التفصيلية والمحددة الواردة في ميثاق المستقبل من أجل التنمية المستدامة ومن أجل السلام والأمن واستعادة الثقة في الحوكمة العالمية – وهي ثقة أصبحت تحت المجهر – من أجلنا ومن أجل الأجيال القادمة. لقد تمكنا من التوصل إلى اتفاق – ولم تكن مهمة سهلة – في وقت يتزايد فيه انعدام الثقة والفتنة والاستقطاب والنزاعات. غير أننا توصلنا إلى توافق في الآراء لإدراكنا للمخاطر الكبيرة وأن التهديدات العالمية التي نواجهها معًا بوصفنا المجتمع الدولي قد أصبحت أكبر بكثير من المصالح الضيقة للمناطق أو البلدان أو الحكومات.

فذلك هو، في نهاية المطاف، السبب وراء إنشاء الأمم المتحدة منذ ما يقرب من 80 عاماً. ويكمن في صلب أساسها الاعتراف بما يسمى بالمصلحة العالمية، وهي مصلحة عالمية مشتركة للبشرية تعلو على المصالح الفردية للدول الأعضاء وتتجاوزها. لقد ترك لنا الجيل الذي أنشأ الأمم المتحدة واعتمد ميثاق الأمم

المتحدة إرثاً لا يقدر بثمن. ويتمثل أحد الاختلافات المهمة بين لحظتهم التاريخية وعصرنا في أنهم أنشؤوا النظام الدولي هذا بعد أن عانوا من كارثة عالمية مدمرة وغير مسبوقة: الحرب العالمية الثانية.

من ناحية أخرى، فما تزال لدينا الفرصة لأن نفعل شيئا ما قبل فوات الأوان، قبل أن نصل إلى الأزمة العالمية الحقيقية القادمة. ولا يزال بإمكاننا تفادي الدمار الذي قد تسببه التهديدات العالمية الحالية التي نواجهها. بيد أن ميثاقنا من أجل المستقبل، بوصفه قاعدة لتوافق عالمي، ليس سوى خطوة أولى، لكنها خطوة أولى ضرورية. إنه إعلان سياسي للعمل، وندرك أن الإرادة السياسية دافع ضروري للعمل على المستوى الوطني وبشكل جماعي على المستوى العالمي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ليبوي (ميكرونيزيا)، نائب الرئيس.

لقد كانت اليونان، بصفتها عضوًا قادمًا في مجلس الأمن للعامين المقبلين، مشاركًا نشطًا في تلك المفاوضات الصعبة. ونعتقد أننا توصلنا إلى نتيجة جيدة إلى حد ما، وألاحظ بارتياح إدراج فقرات تهمنا بشكل خاص، مثل الأمن البحري وحماية الثقافة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة. والأهم من ذلك أننا نجدد اليوم ثقتنا في النظام المتعدد الأطراف ونؤكد من جديد التزامنا به. حينها كان من الضروري إعادة تأكيد ذلك والعودة إلى أساسيات ميثاق الأمم المتحدة، مثل التسوية السلمية للنزاعات واحترام القانون الدولي.

يمكننا الآن أن نمضي قدمًا ونعمل معًا على التحديات الرئيسية لعصرنا، فهي تحديات عالمية وتتطلب حلولاً عالمية بطبيعة الحال. وبفضل إبرام ميثاق المستقبل، فإن لدينا خريطة طريق للوصول إلى هناك. وليس ثمة ما هو أكثر أهمية من ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية على البيان الذي أدلى به للتو.

كلمة السيد بيارني بينيديكتسون، رئيس وزراء آيسلندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد بيارني بينيديكتسون، رئيس وزراء آيسلندا، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بينيديكتسون (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشارككم الاحتفال بإبرام ميثاق المتقبل، إلى جانب الإعلان بشأن الأجيال المقبلة والتعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79). أهنئ جميع الذين أمضوا ساعات طويلة من المفاوضات الشاقة للتوصل إلى توافق في العديد من المسائل الصعبة.

لقد وفى الميثاق تماما في تحديد التحديات الماثلة أمامنا علاوة على تحديد المخاطر الوجودية التي نواجهها. كما اتسم الميثاق بالصراحة أيضًا في رد الأزمات التي حدثت إلى خياراتنا في الأساس. يدل ميثاق المستقبل ومرفقاته على حيوية النظام المتعدد الأطراف، وأن الأمم المتحدة محورا له. فليس هناك منظمة أخرى لديها القدرة على عقد الاجتماعات التي تتمتع بها هذه الهيئة العظيمة. وفي وقت تسوده النزاعات بين العديد من الدول الأعضاء وداخلها، فإن نجاح مؤتمر القمة العالمي أمر جدير بالاحتفاء.

إن الإجراءات التي التزمنا باتخاذها قد لا تؤدي دائمًا إلى تحقيق الأهداف التي ننشدها، ولكن هناك الكثير مما يجدر الاحتفال به حيث تمكنا من إيجاد أرضية مشتركة. فمن بين الـ 56 إجراء المتفق عليها تمكنا من تجديد التزاماتنا في إطار أهداف التنمية المستدامة. واتفقنا على مجموعة من الإجراءات لسد الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما في ذلك تعزيز الجهود الرامية إلى منع ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، فضلا عن مكافحة الفساد وغسل الأموال. كما التزمنا بالحفاظ على النظام التجاري العالمي بوصفه نظاما تجاريا متعدد الأطراف قائما على القواعد وتشكل منظمة التجارة العالمية محورا له.

لقد أُنجز الكثير. فالإجراءات المتفق عليها بشأن القضاء على الفقر بواسطة الاستثمار في رأس المال البشري، مع التركيز على عدم السماح بتخلف أحد عن الركب جزء لا يتجزأ من جهودنا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما أن للتعاون الإنمائي دورا محوريا يؤديه في ذلك الصدد. ونرحب بالاهتمام بتعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

بل من المهم أيضا أننا شددنا على المكانة المحورية لحقوق الإنسان في بناء المجتمعات العادلة والسلمية والشاملة للجميع. وقد التزمنا باحترام وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز سيادة القانون على جميع المستويات. في ذلك الصدد، لا مناص من ذكر أهمية حماية حقوق مجتمعات المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين التي تعاني من ردود فعل عنيفة في كثير من الأماكن.

ويسعدني على وجه الخصوص تمكننا من الاتفاق على أن تحقيق الإمكانات البشرية الكاملة والتنمية المستدامة غير ممكنين إذا حُرمت النساء والفتيات من حقوق الإنسان وفرصهن الكاملة. إن ضمان حصول الجميع على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أمر حيوي في ذلك الصدد، كما أن القضاء على العنف الجنساني لا يزال موضع اهتمام مُلح.

ويسعد آيسلندا بشكل خاص أننا تمكنا من الاتفاق على اتخاذ إجراءات طموحة بشأن صحة المحيطات ونظمها الإيكولوجية وقدرتها على الصمود. فالمحيطات الصحية ضرورية لصحة الكوكب ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الوقت الذي يشهد نزاعات متعددة، أكدنا أيضًا التزامنا بالعمل وفقًا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وندين بأشد العبارات الأثر المدمر للنزاعات المسلحة على المدنيين.

هنا يجب أن أتوقف قليلاً، لأنه إذا أردنا أن نستعيد الثقة فيما بيننا، فلن يكون كافياً مجرد تكرار التزاماتنا، على سبيل المثال بالفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس وزراء آيسلندا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد ديميتار غلافتشيف، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا في حكومة تصريف الأعمال.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد ديميتار غلافتشيف، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا في حكومة تصريف الأعمال إلى مخاطبة الجمعية العامة

السيد غلافتشيف (بلغاريا) (تكلم بالبلغارية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أود أن أعرب عن شكري الخالص للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تنظيم مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وللميسرين المشاركين في الميثاق الطموح من أجل المستقبل وإعلان الأجيال المقبلة والتعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79). إن هذه المبادرات بالغة الأهمية في الوقت الذي نواجه فيه مجموعة من المشاكل المعقدة، بما في ذلك العدوان الروسي على أوكرانيا، والنزاعات في الشرق الأوسط وأفريقيا وأجزاء أخرى من العالم، علاوة على بُعدنا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأزمة المناخ واستمرار أوجه عدم المساواة.

ذلك هو الهدف من عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وميثاق المستقبل – تقديم حلول متعددة الأطراف توائم المؤسسات والأطر العالمية مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الراهن، ومواجهة تحديات عصرنا، فضلا عن التكاتف من أجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة. ونتوقع أن يهيئ مؤتمر القمة وميثاق المستقبل – الذي يجسد ما يقرب من 80 عامًا من الخبرة المتعددة الأطراف والوطنية – عالمًا أكثر أمانًا واستدامة وإنصافًا لا يسمح بتخلف أحد عن الركب. كما أنهما يرمزان إلى التزام المجتمع الدولي بتعزيز نظام متجدد متعدد الأطراف وقائم على توافق عالمي جديد في الآراء.

إن من العناصر المحورية في تلك الجهود سيادة القانون باعتبارها أساسية لترسيخ المعايير الدولية وضمان العدالة وتعزيز التعاون العالمي. كما يكفل الالتزام بحقوق الإنسان حماية كرامة الجميع بينما نسعى جاهدين إلى إيجاد مجتمع عالمي أكثر شمولاً. تحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا مضاعفة جهودنا لمعالجة أوجه عدم المساواة المستمرة فضلا عن تعزيز العدالة الاجتماعية ودعم الحقوق الأساسية لجميع الأفراد.

وإذ نمضي قدماً في جهودنا، يجب علينا أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار تأثير التكنولوجيات الجديدة التي تُحدث تحولاً سريعاً في مجتمعاتنا. فنحن ندرك التحديات الناشئة عن عدم المساواة الرقمية، وندعو إلى زيادة الاستثمار في المهارات الرقمية، لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة، بالإضافة إلى التكيف السريع مع التغيرات التكنولوجية. ويتمثل هدفنا في بناء عالم رقمي حر آمن مع ضمان وصول الجميع إلى الإنترنت. تأييدا للتعاهد الرقمي العالمي، نهدف إلى مستقبل رقمي يركز على الإنسان ويستند إلى الحقوق، ويستفيد من الذكاء الاصطناعي للنهوض بأهداف التنمية المستدامة وضمان أمن المعلومات.

ويجب الأخذ بآراء ومصالح الشباب وأجيال المستقبل في سياساتنا من خلال الاستماع حقا إلى الشباب. ونعرب عن تأييدنا للإعلان المخصص لأجيال المستقبل بما يتسق مع استراتيجيتنا الوطنية للشباب بغية إشراكهم وتمكينهم من تشكيل المستقبل، سواء في أوروبا أو على الصعيد العالمي.

كل تلك التدابير تتطلب تحولًا كبيراً في الحوكمة العالمية. لذا يجب علينا تحديث الأمم المتحدة وتجديد شبابها لضمان أن تظل الأمم المتحدة مواكبة وقادرة على الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين.

يشمل ذلك إصلاح مجلس الأمن لكي يجسد على نحو أفضل المشهد العالمي الحالي بإضافة مقاعد دائمة وغير دائمة.

في الختام، لا تزال بلغاريا ملتزمة التزاما راسخا بالتعددية الفعالة، إدراكا منها لضرورتها في مواجهة التحديات العالمية. ونحن ملتزمون بتعزيز التعاون الدولي والعمل على ذلك النحو لتحقيق أهدافنا المشتركة. وندعو الجميع إلى دعم التعاون والعمل بحزم. إن علينا ألا نخيب آمال الشباب والأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس وزراء جمهورية بلغاريا في حكومة تصريف الأعمال على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد فوميو كيشيدا، رئيس وزراء اليابان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد فوميو كيشيدا، رئيس وزراء اليابان، إلى مخاطبة الجمعية العامة

السيد كيشيدا (اليابان) (*تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية*): بما أن العالم قد أصبح عند منعطف تاريخي، فإن علينا اتخاذ إجراءات جماعية لحماية مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية. في الأوقات التي يجب أن تتعاون فيها الأمم بقيمها المتنوعة، فإن المبادئ التوجيهية الواضحة تكتسي أهمية بالغة. عليه، أود أن أشارككم ما أعتقد أنه الأكثر أهمية لضمان مستقبل يعمه السلام والحرية والرخاء.

أولاً، يجب علينا أن نوطد سيادة القانون. وتظل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية الأساسية لأعمالنا. وبالتالي لا يمكن التسامح مع المحاولات الانفرادية لتغيير الوضع القائم بالقوة في أي مكان في العالم. فالنظام الدولي الحر والمفتوح القائم على سيادة القانون، هو وحده القادر على تحقيق التنمية المستدامة والرخاء. لقد تبادلتُ في شهر أيار/مايو الماضي في هيروشيما وجهات نظري حول ذلك المبدأ الأساسي مع قادة مجموعة السبع والبرازيل والهند وأوكرانيا ودول أخرى.

ثانياً، إن الدفاع عن الكرامة الإنسانية أمر بالغ الأهمية. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى بمفرده للفقر وتغير المناخ والأزمات المعقدة الأخرى. لذا فإن التعاون الدولي أمر لا غنى عنه. وما دامت الكرامة الإنسانية أساس لجميع أشكال التعاون الدولي، فإن التشديد مجددا على هذا المبدأ أمر ضروري للوفاء بوعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

ثالثًا، يجب أن نعمل بجد للاستثمار في البشر، مسترشدين في ذلك بمفهوم الأمن البشري. كما يعد تمكين النساء والأطفال والشباب أولوية قصوى. لقد كانت اليابان رائدة عالمياً في دعم التغطية الصحية الشاملة والتعليم الجيد. وستطلق اليابان برنامجًا مخصصًا لتنشئة الجيل القادم من القادة في المجال الجنساني.

رابعا، يجب أن نتصدى لتفاقم حالة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وبغض النظر عن مدى صعوبة الطريق إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، لا يمكننا أن نتوقف عن إحراز تقدم في هذا الميدان. ولا تزال اليابان ملتزمة بتعزيز الجهود الواقعية والعملية، بما في ذلك الإطلاق المرتقب لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

خامسا، فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، يشهد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل دعوة واضحة من الدول الأعضاء للعمل على الإصلاح، حيث تؤيد الأغلبية زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. كما أن هناك أغلبية كبيرة تدرك تماماً الدور الحيوي لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين والحاجة الملحة لإصلاحه واستعادة الثقة في فعاليته. في ذلك الصدد، يصادف العام المقبل الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة. وينبغي أن نتخذ إجراءات ملموسة نحو إصلاح المجلس. واليابان مصممة على مواصلة الإسهام في تحقيق وصون السلم والأمن الدوليين بواسطة تعزيز نظام دولي حر مفتوح قائم على سيادة القانون في إطار مجلس تم إصلاحه.

إن البشرية تعلي صوتها في جميع أنحاء العالم من أجل مستقبل أفضل للمجتمع الدولي. لقد حان الوقت لتحمّل المسؤولية المشتركة والتضامن الحقيقي. لذا فقد أصبح دور الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى خلال تفاعلنا مع الإمكانيات والفرص والمخاطر الجديدة التي تجلبها التقنيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.

ويجب على قادة العالم أن يتحدوا تحت راية التعددية مع تمكين كل فرد من تحقيق إمكاناته. الكاملة وبناء مستقبل أفضل لنفسه. ولا تزال اليابان ملتزمة التزاما راسخا تجاه الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به للتو

خطاب السيد تشيرينغ توبغاي، رئيس وزراء مملكة بوتان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد تشيرينغ توبغاي، رئيس وزراء مملكة بوتان، إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد توبغاي (بوتان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أنقل إليكم تحيات وتمنيات جلالة الملك وشعب بوتان الحارة.

في هذه الأوقات الصعبة، يضيء مؤتمر القمة المعني بالمستقبل كمنارة للأمل والطموح. فهو يجسد عزمنا الجماعي والتزامنا الثابت ببناء مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً للبشرية جمعاء. وأود أن أعرب عن امتناني العميق لرئيس الجمعية العامة على عقد مؤتمر القمة المحوري هذا. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته في قيادة هذه المبادرة الحاسمة. ونعرب عن بالغ تقديرنا لألمانيا وناميبيا وجميع الميسرين المشاركين الآخرين في المفاوضات على توفير القيادة الثابتة في صياغة ميثاق فاعل من أجل المستقبل (القرار 1/79)

لقد أصبحنا في مفترق طرق محوري. فمع وصولنا إلى منتصف الطريق إلى عام 2030، ما تزال أهداف التنمية المستدامة تواجه تحديات هائلة. فقد أعاقت التوترات الجيوسياسية والاضطرابات الاقتصادية والجوائح وتغير المناخ والكوارث الطبيعية تقدمنا. بيد أن تصميمنا لا يزال ثابتاً كما هو مجسد في ميثاق المستقبل.

فبالنسبة لبوتان، يتماشى الميثاق مع تطلعاتنا الوطنية إلى أن نصبح بلداً متقدماً بحلول عام 2034. كما يؤكد من جديد رؤيتنا المشتركة ويعزز التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تحقيقا لتلك الأهداف الطموحة، يجب علينا حشد الإرادة السياسية اللازمة لتجاوز الخطابات الرنانة واتخاذ إجراءات حاسمة. ويجب أن نعطي الأولوية للسياسات التي تغلّب الصالح العام على المصالح الضيقة، فضلا عن كفالة التعاون الدولي لتحويل تطلعاتنا المشتركة إلى إنجازات ملموسة لضمان نجاح ميثاق المستقبل.

ويتطلب ذلك النجاح أطراً مالية قوية. ويجب علينا أن نكفل عدم تخلف أي بلد عن الركب من خلال توفير التمويل المبتكر والتوزيع العادل للموارد وإقامة الشراكات الفاعلة. كما يتطلب النجاح سد الفجوة الرقمية. لذا يتعين علينا تسخير قوة التكنولوجيا لتعزيز التنمية المستدامة لجميع البلدان. كما يتطلب تحقيق النجاح أيضاً إشراك شبابنا وتمكينهم. لذا يجب علينا أن ندرك أن القرارات التي نتخذها اليوم ستشكل حتماً العالم الذي سيرثونه في المستقبل. بل الأهم من ذلك أن تحقيق النجاح يقتضي إيجاد هيكل حوكمة عالمي شامل شفاف وخاضع للمساءلة. ويجب علينا أن نكفل صون السلم والأمن وحقوق الإنسان لجميع الشعوب في جميع البلدان بكفالة وجود نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية والاستجابة.

إن حجم التحديات التي نواجهها يستدعي تجديد الالتزام بتعددية الأطراف والتعاون الدولي. وتظل الأمم المتحدة المحفل الأهم الذي تتحد فيه الدول لمعالجة تلك المسائل الملحة. فلا يمكن لأي من الدول أن تتصدى للتحديات العالمية بمفردها. ويتطلب التصدي لتغير المناخ والجوائح والنزاعات إقامة شراكات فاعلة وشاملة تستفيد من نقاط القوة ووجهات النظر الفريدة لجميع الدول الأعضاء.

إن مؤتمر القمة هذا يذكرنا بمسؤوليتنا الجماعية. كما أن ميثاقنا ليس مجرد وثيقة فحسب، إنه مخطط لبناء مستقبل يتحقق فيه السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة لجميع الناس. وتظل بوتان ملتزمة بحزم ومستعدة للعمل إلى جانب جميع الدول الأعضاء لبناء مستقبل منصف ومستدام وآمن للجميع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس وزراء مملكة بوتان على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد كاي رالا شانانا غوسماو، رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد كاي رالا شانانا غوسماو، رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غوسماو (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

في الشهر الماضي، احتفلت تيمور – ليشتي بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاستطلاع الشعبي، تحت رعاية الأمم المتحدة، عندما صوّت شعبنا بشجاعة من أجل تقرير المصير والحرية. لم يكن استقلال تيمور – ليشتي إنجازا للشعب التيموري فحسب، بل كان أيضا انتصارا للنظام الدولي. وقد أثبت أن التعاون الدولي يمكنه، من خلال الالتزام، أن يحقق الأهداف المتفق عليها وأن يتصدى للتحديات ويغتنم الفرص المتاحة في الزمن الذي نشأت فيه.

وإذا كانت تيمور – ليشتي اليوم دولة ديمقراطية مستقرة وسلمية تمر بمرحلة انتقال نحو التنمية، فإن ذلك لا يرجع فقط إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي، بل أيضاً إلى الجهود الوطنية للمصالحة والحوار من أجل السلام لتأمين مستقبل سلمي. ندرك أنه بدون السلام لا تتوفر الظروف المؤاتية للتنمية. ولهذا السبب فإن الاستثمار في شبابنا – في المهارات والسلوكيات التعليمية والاجتماعية والمواطنة – هو استثمار في التنمية المستدامة والسلام الدائم.

إن السلام مفهوم مجرد بالنسبة للعديد من الدول. الصحراء الغربية تنتظر إجراء الاستفتاء منذ عام 1992. إنها تنتظر منذ 32 عاماً. ولم يطبق بعد القانون الدولي على تلك المستعمرة الأخيرة في أفريقيا التي تم تجاهلها ونسيانها. ولم يتمكن المجتمع الدولي حتى الآن من إيجاد حلول متعددة الأطراف لمستقبل السلام في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، من فلسطين إلى أوكرانيا، ومن اليمن إلى السودان، ومن جمهورية أفريقيا الوسطى – حيث تنتشر قوات حفظ السلام منذ ما يقرب من ثلاثة عقود – إلى العديد من البلدان الأخرى الهشة والتي تمزقها النزاعات.

نعلم جميعاً أن الأمم المتحدة أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية من أجل الحفاظ على السلام العالمي وحقوق الإنسان والتنمية الدولية. إلا أننا نعيش الآن في عصر يسوده الاضطراب وعدم اليقين وعدم الاستقرار والنزاعات. ونواجه تحديات متزايدة التعقيد، بما في ذلك أزمة المناخ، وعدم المساواة الشديدة، والتوترات الجيوسياسية المتزايدة.

وتنتظر أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بفارغ الصبر حلولاً أكثر مرونة وشمولا واستجابة. إن الوسائل والتمويل اللازمين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة شحيحان. كما أنهما غير كافيان لمكافحة الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والأزمات الإنسانية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي الذي يهدد وجود بعض الدول الجزرية، لا سيما في المحيط الهادئ.

فأولئك الذين ساهموا أقل من غيرهم في الأزمات العالمية هم الذين يعانون أولا، ويعانون أكثر من غيرهم، وغالباً ما يعانون في عزلة. إنهم ضحايا الجهات الفاعلة والسياسات الدولية ذات المصلحة الذاتية التي تقدر الربح والسلطة أكثر من الكرامة الإنسانية. ومع اشتداد الأزمات، يزداد عدد الناس الذين يعانون من الجوع. إن بيانات المؤشر العالمي للجوع مثيرة للقلق – ولم يتبق سوى ست سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ما نوع العالم الذي نعيش فيه حيث يمكننا تمويل الحروب ولا يمكننا إطعام الأطفال؟

ندعو إلى إصلاح هيكلي لمجلس الأمن الذي أصبح بالياً وغير فعال ولا يمثل حقائق اليوم. ولا يمكن للمنظمة الدولية أن تتمتع بالمصداقية إلا إذا استجابت للاحتياجات الحالية ولم تظل مرتبطة بآلية أنشئت لمعالجة مشاكل تعود إلى ما يقرب من 80 عاما مضت. نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لكفالة قدر أكبر من التمثيل الجغرافي والثقافي والاقتصادي والشرعية. من الصعب تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة والثقة بينما تستمر الدول الغنية والمتقدمة في اتخاذ القرارات نيابة عن البلدان الفقيرة والنامية —

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد كيه بي شارما أولي، رئيس وزراء نيبال

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد كيه بي شارما أولي، رئيس وزراء نيبال، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد أولي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أدلي بهذا البيان بصفتي رئيسا لمجموعة أقل البلدان نموا. وفي البداية، أعرب عن خالص تقديري للأمين العام على عقد هذه القمة التاريخية المهمة.

لقد ساهمت مجموعة أقل البلدان نمواً بأفضل طريقة ممكنة في إنجاح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ومع ذلك، فإن عقولنا تفكر وقلوبنا تتألم لأن ملايين الأطفال في أقل البلدان نمواً يعانون من الجوع كل يوم. عندما يجوع الملايين من أطفالنا اليوم، أين مستقبلنا؟ ماذا نعني بـ "المستقبل" ؟ أين يمكن أن نبحث عن مستقبلنا عندما يعاني الملايين من شبابنا من سوء التغذية والأمية؟ وما من شيء يمكن أن يكون أكثر ظلما وفسادا من تجاهل حقيقة أن ملايين الناس في أقل البلدان نمواً يعيشون في فقر مدقع بينما تكدس أقلية صغيرة في بعض أنحاء العالم كل يوم ثروات تقدر بالبلايين. هل هذا هو المستقبل الذي نطمح إليه؟ قطعا لا. يجب على المجتمع الدولي التحرك الآن لكفالة حصول كل طفل وشاب على فرصة لكي ينعم بالازدهار.

وتواجه أقل البلدان نمواً تحديات اقتصادية خطيرة، مع عدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل المناخ، وعدم كفاية الدعم الدولي وتأخره وتصاعد حالة المديونية الحرجة. والأهم من ذلك أن النظم المالية والتجارية العالمية لا تزال غير مواتية بشكل أساسي لأقل البلدان نمواً. علاوة على ذلك، فإن الفجوة الرقمية المتزايدة بين البلدان الغنية والفقيرة تهدد بزيادة تخلف أقل البلدان نمواً عن الركب. وعلى الرغم من أن أقل البلدان نمواً لا تسهم إلا بنحو 3.3 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، فإنها من بين أكثر البلدان عرضة للآثار المدمرة لتغير المناخ. وتشعر شعوب أقل البلدان نمواً بالإحباط إزاء استمرار تلك العوائق الهيكلية الحادة والظلم المناخي التي تعيق طريقهم نحو الازدهار.

يجب أن نتحرك الآن لانتشال العالم من حافة الكارثة. ولتحقيق هذه الغاية، نحتاج إلى سياسات منسقة وشاملة وقائمة على العلم مع وضع أقل البلدان نمواً في مركزها. والاستثمار في القدرات الإنتاجية والتصنيع المستدام والبنية التحتية والتنويع الاقتصادي أمر بالغ الأهمية. ولا يقل أهمية عن ذلك تحويل الحوكمة العالمية وتعزيز المؤسسات لجعلها ملائمة لتحقيق الغرض المنشود.

وفي هذا السياق، نرحب ترحيبا حارا بميثاق المستقبل (القرار 1/79) بوصفه بيانا للأجيال القادمة، ومخططا لمستقبل سلمي ومزدهر ومستدام، والتزاما متجددا بتعددية الأطراف، يضع الأمم المتحدة في صميمها. كما نرحب أيضاً باعتماد إعلان الأجيال المقبلة والتعاهد الرقمي العالمي ونؤكد على ضرورة تنفيذهما الفعال من أجل رفاه الناس والكوكب.

ويوجز الميثاق آمال وتفاؤل الناس والكوكب بإعادة تثبيت أوجه الترابط –

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس وزراء نيبال على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد روبرت غولوب، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد روبرت غولوب، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غولوب (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشيد بالرئيس فيليمون يانغ وجميع الميسرين الذين أوصلونا إلى هذا اليوم. وقبل كل شيء، أود أن أشكر قادة العالم على اعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79). وأعتقد أن الحاجة إلى الميثاق أكثر أهمية مما كانت عليه في الماضي لأن العالم يواجه مستقبلا قاتما حقا، من أزمة المناخ إلى الحروب المستعرة. ويمكن أن يستنتج المرء بسهولة أنه ما لم نتمكن من معالجة تلك الحروب ووقفها، فلن يكون هناك مستقبل مشترك ومستدام. لذلك، أدعو وأحث مرة أخرى على إنهاء العدوان على أوكرانيا وغزة في فلسطين. وينطبق ذلك على جميع النزاعات المسلحة التي يتورط فيها مدنيون أبرياء ويعاني فيها الأطفال بسبب أشياء لا ينبغي أن يروها أو يشهدوها. أعتقد أن السلام شرط حيوي لمعالجة أزمة المناخ بكفاءة. ولا يمكننا القيام بذلك إلا على أساس الثقة والتضامن والاستقرار العالمي. وما لم نتمكن من تحقيق ذلك، فسيذهب كل شيء سدى.

أود أن أتناول بإيجاز الاستدامة وكيف يمكننا معالجتها من خلال تسخير التكنولوجيات المتقدمة. هناك موضوع عزيز جداً على قلبي وهو أهمية المياه ودبلوماسية المياه. الماء هو أثمن مورد طبيعي، وعملياً فإن كل الرفاه الاجتماعي والاقتصادي يعتمد عليه. وينطبق الأمر نفسه على الاستقرار والسلام العالميين. إن أهمية المياه تقتضي منا أن نتخذ كل ما في وسعنا من إجراءات، ويجب أن نحاول القيام بذلك بأكبر عدد ممكن من الطرق لنغدو فعالين في تناول أهمية المياه، بما في ذلك عن طريق بناء شراكات عالمية.

هناك مناطق شاسعة من العالم تندر فيها المياه، وهناك مناطق أخرى، كما هو الحال في بلدي، سلوفينيا، حيث لدينا وفرة في المياه ولكننا تعرضنا لفيضانات مدمرة قبل عام. فالطقس القاسي يعصف بنا جميعاً. لا يهم أين تعيش؛ ولا يهم مدى ثراء بلدك أو فقره. فالطقس القاسي مشكلة عالمية مشتركة، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة بطريقة تعاونية هو السبيل الوحيد للمضي قدمًا. إننا في سلوفينيا، وفي أعقاب الدمار الذي حدث العام الماضي، نبني منظومة رقمية فائقة التقدم تربط بيانات الرصد بالسواتل بالقدرات الحوسبية الفائقة والذكاء الاصطناعي من أجل التنبؤ بكيفية وأماكن ظهور المياه، ومن أجل التنبؤ بأماكن العثور على المياه في جميع أنحاء العالم، ومن أجل إدارة الموارد المائية بفعالية. وهنا، أعرض على الجميع مساهمتنا في بناء شراكة عالمية معًا حول كيفية الاستفادة من هذه التكنولوجيا المتقدمة حتى يتمكن مواطنونا من الحصول على مياه نظيفة ومستدامة، وآمنة في آن واحد. وأعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما إذا أردنا حقا معالجة أزمة المناخ والتغييرات التي تجلبها لنا.

وفي الختام، أود أن أستشهد بما قاله الأمين العام غوتيريش: إننا فتحنا الباب اليوم. وأود أن أقول، فلنسر من خلاله معا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب دولة السيد قاسم مجاليوا مجاليوا، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد قاسم مجاليوا مجاليوا، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد مجاليوا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم إليكم بأحر التحيات من شعب جمهورية تنزانيا المتحدة، وخاصة من فخامة السيدة سامية صولحو حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، التي أتشرف بتمثيلها اليوم.

إننا نقف عند مفترق طرق حاسم في سعينا نحو عالم أكثر إنصافاً واستدامة وأمناً. يمثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة حيوية لاستعادة الثقة في النظام المتعدد الأطراف والالتزام بمستقبل مستدام للجميع. وستشكّل الخيارات التي نتخذها اليوم العالم الذي نورثه للأجيال القادمة. وتشدد تنزانيا على وجوب أن تشمل رؤيتنا الشمولية والإنصاف والاستدامة، وكفالة ألا يتخلف أي بلد أو أي فرد عن الركب.

لقد أبرزت جائحة مرض فيروس كورونا نقاط الضعف في اقتصادنا العالمي. ونحن إذ نتعافى، علينا أن نبني اقتصادات مرنة ومستدامة وشاملة للجميع. إنني أحث المجتمع الدولي على دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما بالنسبة لأفقر الدول. وتعتبر دعوة الأمين العام لعقد قمة يشارك فيها رؤساء الدول والمؤسسات المالية الدولية أمرا بالغ الأهمية لتعبئة الموارد اللازمة لمواجهة تلك التحديات.

إن أزمة المناخ المتصاعدة هي حقيقة ملحة، لا سيما بالنسبة لدول مثل تنزانيا، حيث نشعر بآثارها يوميا. وتنزانيا ملتزمة بالعمل المناخي العالمي وتحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بتمويل المناخ ونقل التكنولوجيا.

السلام والاستقرار أساسيان للتنمية الاقتصادية المستدامة. إننا نواجه تحديات عالمية معقدة تهدد السلام والأمن. تؤكد تنزانيا من جديد التزامها بميثاق الأمم المتحدة وتدعو إلى تعزيز تعددية الأطراف التي يتم فيها احترام القانون الدولي والمؤسسات الدولية ويكون للدول الصغيرة صوت في تشكيل الحوكمة العالمية. ويبقى إصلاح مجلس الأمن ضرورياً ليجسد حقائق اليوم.

وتنطوي الثورة الرقمية على إمكانية سد الفجوات في الوصول إلى التعليم والفرص الاقتصادية، ولكنها يمكن أن توسع أيضا من أوجه عدم المساواة. يجب علينا أن نكفل وجود اتصال مجد لأكثر من ثلث سكان العالم الذين لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت. يعد الميثاق الرقمي العالمي، مع التركيز على الوصول الشامل وخصوصية البيانات، أمرا ضروريا لمشاركة فوائد التكنولوجيا الرقمية بشكل منصف.

واستشرافاً للمستقبل، تؤمن جمهورية تنزانيا المتحدة بأن الشراكة العالمية والإقليمية ذات أهمية حيوية لتحقيق أهدافنا المشتركة. إذ لا يمكن لأي إجراء بمفرده، ولا لأي دولة لوحدها معالجة المسائل العالمية.

لذلك، فإن التعاون متعدد الأطراف أمر بالغ الأهمية. يجب علينا تعزيز التضامن والاحترام المتبادل في التصدي لتغير المناخ، والنهوض بالمساواة الرقمية وتعزيز السلام.

وفي الختام، وإذ نمضي قدما من هذه القمة، فلنسترشد بإيماننا بأن وثيقتنا الختامية العملية المنحى تتنبأ بمستقبل يمكن للجميع أن يعيش فيه بكرامة ويتقاسم فيه الجميع السلام والازدهار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد ألا ماي هالينا، رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية تشاد

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد ألا ماي هالينا، رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية تشاد، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد هالينا (تشاد) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أستهل كلمتي بالإشادة بأهمية الموضوع الرئيسي لهذه الجلسة، وأن أعرب عن تقديري الكبير للتنظيم الممتاز لهذه القمة.

إنه لشرف لي أن آخذ الكلمة اليوم لأقدم مساهمتي المتواضعة في هذه المناقشات الحاسمة بشأن تعزيز تعددية الأطراف من أجل السلام والأمن الدوليين.

يواجه العالم تحديات غير مسبوقة تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب زيادة التعاون العالمي. تقع تشاد، شأنها شأن العديد من بلدان منطقة الساحل، في صميم تفاعل معقد بين المناخ والأمن والتنمية. إننا نشهد العواقب الوخيمة لتغير المناخ بشكل يومي. في عام 2024، تضررت 115 مقاطعة من مقاطعاتنا الـ 120 من الفيضانات المدمرة، مما أثر على ما يقرب من 1,5 مليون من مواطنينا ودمر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية. وهذه الكوارث ليست بيئية فقط؛ إذ إنها تشكل تهديدا مباشرا لأمننا الوطني والإقليمي. وتؤدي ندرة الموارد الطبيعية إلى تأجيج التوترات بين المزارعين والرعاة، مما يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار.

ويتفاقم هذا الواقع المناخي بسبب التهديدات الأمنية الكبيرة، بما في ذلك الهجمات الإرهابية التي تشنها جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، والتي أجبرت مئات الآلاف من الأشخاص على الفرار من ديارهم. ولا تؤثر الأزمة على تشاد فحسب، بل تؤثر أيضا على نيجيريا والنيجر والكاميرون. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه بلدنا تحديات أمنية مستمرة على طول حدوده، لا سيما من ليبيا شمالاً ومن السودان شرقاً. إن عدم الاستقرار في هذين البلدين له انعكاسات مباشرة على أمننا، مما يجعل تشاد واحدة من أكبر الدول المستضيفة للاجئين في العالم.

وفي مواجهة هذه التحديات المعقدة، فإن تعددية الأطراف ليست خيارا بل ضرورة حيوية. من الضروري تعزيز آليات التعاون الدولي لدينا بحيث تتكيف مع عالم اليوم. وفي ذلك الصدد، أود أن أطرح بعض الإجراءات الملموسة.

يجب علينا دمج البعد المناخي بشكل منهجي في تحليلاتنا الأمنية. نرحب بمبادرة "نداء داكار من أجل العمل" التي يقودها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وشركاؤه بشأن الصلات بين المناخ والسلام والأمن في منطقة الساحل، وندعو إلى تعزيزها.

ويجب علينا كفالة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام التي تقودها المنظمات الإقليمية، على النحو المقترح في ميثاق المستقبل (القرار 1/79). وتُظهر تجربة القوة المشتركة متعددة الجنسيات، لا سيما في الحرب ضد جماعة بوكو حرام، الأهمية الحاسمة لمثل هذه التدخلات.

يجب علينا تسريع تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ولا بد أن ندعم ونعزز المبادرات الإقليمية مثل مبادرة الجدار الأخضر العظيم، التي تكافح التصحر، بينما تعمل على خلق الفرص الاقتصادية.

ويجب أن نصلح الهيكل المالي الدولي لتلبية احتياجات البلدان الضعيفة بشكل أفضل. ندعو إلى إنشاء آلية لتمويل المناخ في مناطق النزاع، لا سيما في منطقة الساحل.

وفي الختام، أذكر أن السلام والأمن الدوليين لا ينفصلان عن التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ. يجب أن يعكس ميثاق المستقبل هذا الترابط. وتشاد على استعداد للاضطلاع بدورها كاملا في ذلك المسعى الجماعي. فلنعمل معاً من أجل نظام دولي أكثر إنصافاً وفعالية وشمولاً للجميع وقدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وكفالة مستقبل يسوده السلام والرخاء للجميع.

وبقناعة عميقة أعلن عن تأييدنا الكامل للوثيقة الختامية لهذه القمة، اقتناعاً منا بأن الالتزامات المتعهد بها هنا ستحدد الخطوط العريضة لمستقبل أفضل للأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية تشاد.

أدعو معالي السيدة إيبا بوش، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الطاقة والأعمال والصناعة في السويد.

السيدة بوش (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن خالص امتناني لرئيس الجمعية العامة والأمين العام والميسرين المشاركين وجميع أصحاب المصلحة. فقد كان لجهودهم دور فعال في الوصول إلى هذه اللحظة الحاسمة.

إنني فخورة وممتنة للتكلم أمام الجمعية العامة اليوم ليس فقط بصفتي ممثلة للحكومة السويدية، ولكن أيضا بصفتي أماً لطفلين، حيث يمكنني أن أقول لطفليّ أن حقوقهما تحتل مكانة مركز الصدارة في ميثاق المستقبل (القرار 1/79). إن الميثاق، بصيغته المتفق عليها اليوم، هو مخطط لمستقبل يكون فيه النظام الدولي القائم على القواعد الذي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة أقوى وأكثر قدرة على الصمود ويزدهر فيه التعاون والتعددية. يواجه عالمنا تحديات مترابطة وغير مسبوقة: أكبر عدد من النزاعات منذ الحرب العالمية الثانية؛ والتهديدات التي تواجه حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين؛ ناهيك عن تغير المناخ.

وفي الوقت نفسه، نعيش في عصر تعيد فيه التكنولوجيات الرقمية والناشئة تشكيل كل جانب من جوانب حياتنا تقريباً. إذ توفر الثورة الرقمية إمكانات هائلة وأملا كبيرا في طريقنا نحو مستقبل أفضل. لقد

حظيت السويد، إلى جانب زامبيا، بشرف عظيم في قيادة جهودنا الجماعية في الاتفاق على التعاهد الرقمي العالمي. إنه خريطة الطريق إلى مستقبل رقمي مفتوح وآمن ومأمون ومستدام وشامل للجميع، حيث لا تعرف الفرص حدوداً. وسيمكننا التعاهد الرقمي العالمي من سد الفجوات الرقمية وتعزيز أهداف التنمية المستدامة. ويؤكد التعاهد على الاستدامة البيئية وتمكين النساء والفتيات وحماية حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي. تتطلب الطفولة في ظل الحرية الأمان على الإنترنت.

ويكمن في صميم هذه الرؤية الاعتقاد بأن التكنولوجيا، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، يجب أن تخدم البشرية. من خلال الميثاق الرقمي العالمي، ندعو إلى مبادرات رئيسية في مجال الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك لجنة علمية، وحوار عالمي حول الحوكمة، وصندوق لبناء القدرات. تهدف هذه المبادرات إلى كفالة أن يخدم الذكاء الاصطناعي البشرية ويدعم قيمنا المشتركة. هذا هو الأساس الذي نحتاج إليه بشكل عاجل لتأمين مستقبل يعود فيه الذكاء الاصطناعي بالنفع على الجميع.

وهذه الاحتياجات العالمية واسعة النطاق والفجوة التمويلية آخذة في الازدياد. وباعتبار السويد واحدة من أكثر الجهات المانحة سخاءً في العالم، حيث تجاوزت هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإنها ترحب بالطموح إلى زيادة فعالية وحجم التمويل الابتكاري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

إن إصلاح الهيكل المالي الدولي أمر أساسي. يجب أن نتكيف مع الحفاظ على الشرعية من خلال كفالة التمثيل العادل وحماية أصوات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً. كما يجب أن يجسد مجلس الأمن حقائق اليوم، بما في ذلك مقاعد للدول الأفريقية والتمثيل العادل للجميع.

في أوقات النزاعات والمعاناة من أوكرانيا إلى السودان، ومن شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى غزة، تقف السويد كركيزة لدعم السلام والإنسانية. سنواصل الوقوف شامخين في الدفاع عن القانون الدولي والسيادة وحقوق جميع الدول في العيش بسلام. إن عدوان روسيا على أوكرانيا هو اعتداء على المبادئ ذاتها التي تدعم المنظمة. يجب أن تكون استجابتنا واضحة وثابتة.

إننا أمام فرصة سانحة. أود أن أخطو إلى مستقبل لا يخفت فيه نور العدالة والسلام أبدا. وأريد الوفاء بالوعود التي قُطعت لأطفالنا والأجيال القادمة. والسويد ملتزمة بالسير على هذا الطريق مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وجميع أصحاب المصلحة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إنريكي أوستريا مانالو، وزير خارجية جمهورية الفلبين.

السيد مانالو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تقف الفلبين اليوم إلى جانب المجتمع العالمي لتخطيط عملنا من أجل المستقبل. لقد أطلق الأمين العام إنذارا مدويا العام الماضي يذكّرنا بأن الأخطار المتزايدة تجبرنا على تعزيز النظام المتعدد الأطراف. وبوصفنا قادة المجتمع الدولي، فإننا نكابد العناء لاتخاذ قرارات صعبة للبقاء على المسار الصحيح في هذه الأوقات التي تشهد أزمات معقدة ونزاعات وتغيرا للمناخ.

وتنضم الفلبين إلى ميثاقنا للمستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79)، وتشيد بها بوصفها انتصارا لاستمرار تعددية الأطراف للتأكيد على أن إقامة عالم أفضل أمر ممكن من خلال تضامن الأمم. يلزمنا ميثاق المستقبل بالأقوال والأفعال، ويربط بين آمالنا الجماعية في الماضي وتطلعاتنا المعاصرة، وتستند إرادتنا على ميثاق الأمم المتحدة. يمكن لميثاق المستقبل أن يرشد الأمم المتحدة في تحقيق نتائج ذات مغزى من أجل السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والعدالة والمساواة، والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والكوارث، وتمكين الأفراد وجميع المجتمعات المحلية في العالم.

ومن خلال حكمة أسلافنا، بنينا الأمم المتحدة على أساس سيادة القانون. إن تعددية الأطراف، مع وجود الأمم المتحدة في المحور، تزدهر على أسس نظام قائم على القواعد يوفر ظروفا للثقة والتضامن والإنصاف والسلام. إن احترام سيادة القانون يصون السلام والأمن العالميين ويمكن المجتمع الدولي من مواجهة التحديات المعقدة الحالية والمستقبلية معاً. وهو يرسخ النظام المستقر والقابل للتنبؤ اللازم لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهو معيار جميع الجهود الدولية الرامية إلى تسوية المنازعات ومنع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحوكمة العالمية. إن الحفاظ على نظام دولي قائم على القواعد واجب جماعي.

إن ميثاقنا للمستقبل هو بمثابة دعوة للعمل من أجل تعددية الأطراف التي تضع الناس في مركز الاهتمام. وتشكل النزاعات والكوارث والجوع والنزوح ضغوطا شاقة على النظام الإنساني العالمي وإطار قدرتنا على الصمود في مواجهة تغير المناخ. إن قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على حماية السكان من الإرهاب والجريمة المنظمة وحالات الطوارئ الصحية وارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من عواقب الاحترار العالمي تواجه تحديات على العديد من الجبهات. ويوجهنا ميثاقنا إلى المثابرة من أجل الشعوب التي يكمن أملها في العمل المنسق الذي لا يمكن أن ينشأ إلا في سياق العمليات الفعالة لمنظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تشكل المنظومة الإنمائية واجهة الأمم المتحدة أمام الناس في جميع أنحاء العالم. ويجب علينا دعم المنظومة وتوجيهها لتحقيق المزيد من التماسك والفعالية والتأثير. ويجب أن تحظى برامج الأمم المتحدة بالملكية الكاملة وموافقة البلد المضيف.

ويضع الميثاق نموذجا لتعددية الأطراف الشاملة للجميع ويعزز تضامنا دوليا جديدا بين الأجيال بشأن دور النساء والشباب والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشعوب الأصلية في تشكيل مجتمعات أكثر إنسانية ومساواة وعدلا. كما أنه يضفي حيوية جديدة على عملنا الذي لم يكتمل بعد في القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ويدفع مساعينا من أجل وضع معايير لمنع سباق التسلح في الفضاء، وتنظيم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والتصدي لمخاطر التكنولوجيات الناشئة على السلام والأمن الدوليين.

ومن المهم أن يجدد الميثاق عزمنا الجماعي على نزع فتيل التوترات والسعي إلى حل سلمي للمنازعات والنزاعات. ذلك هو جوهر إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لعام 1982. تتقيد الدول، لدى تعهدها بالميثاق، بالالتزام برفض استخدام القوة والتهديد باستخدامها لتسوية المنازعات.

وستكون الفلبين دوما، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة وأول جمهورية آسيوية، صوتا للسلام والإنصاف والعدالة، وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وسيادة القانون وتعددية الأطراف البناءة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، وزير خارجية سلطنة عمان.

السيد البوسعيدي (عمان): نود في البداية أن نتقدم بجزيل الشكر للأمم المتحدة وأمينها العام، معالي أنطونيو غوتيريش، على تنظيم هذه القمة الحيوية التي تأتي في وقت يشهد فيه العالم تحديات غير مسبوقة تتطلب استجابة جماعية وتعاونا دوليا أعمق وأشمل لما يدور في الساحة الدولية من أحداث جسام.

إن سلطنة عمان، بإيمانها الراسخ بفعالية العمل المتعدد الأطراف، ترى أن التعاون الدولي هو الحل الأمثل للتصدي لمختلف القضايا العالمية. ومن هذا المنطلق، نعلن دعمنا الكامل لميثاق المستقبل (القرار 1/79)، ونجدد استعدادنا للتعاون مع كافة الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الطموحة التي يعكسها هذا الميثاق.

إن التحديات التي نواجهها لا يمكن معالجتها بالأساليب التقليدية وحدها، بل تتطلب منهجيات خلاقة تركز على مفاهيم التنمية المستدامة. ولذا يجب علينا أن نعمل بحكمة وبصيرة، ونبدأ في تنفيذ سياسات تضع الأجيال القادمة في محور الاهتمام، وما يهيئ لهم مستقبلا أفضل وأكثر استدامة.

وبما أن السلام والأمن الدوليين هما الركيزتان الأساسيتان لاستقرار العالم، فإننا نؤكد على أهمية الدبلوماسية الوقائية من منظور أنها الأداة الأنجع في منع النزاعات وحلها. وعليه، فإننا ندعو إلى تعزيز أساليب الحوار والوساطة الدولية. وفى هذا السياق، نشدد على ضرورة الالتزام الكامل بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لضمان تحقيق العدالة والسلام والاستقرار للجميع.

إن التكنولوجيا والتعاون الرقمي يشكلان عاملا حاسما في التصدي للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها. إن الابتكارات التكنولوجية تفتح أمامنا آفاقا جديدة، فهي لا تساعد في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الانبعاثات وحسب، بل تسهم كذلك في تعزيز الطاقة النظيفة، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي، وبناء مجتمعات أكثر ازدهارا واستدامة.

وفي سلطنة عمان، نولي أهمية كبيرة لدور الشباب، باعتبارهم القوة المحركة لبناء المستقبل. فهم أساس التنمية ومحورها. وقد أطلقت سلطنة عمان العديد من المبادرات وحاضنات الابتكار في مختلف المجالات العلمية والصناعية والثقافية والرياضية، هادفة من ذلك إلى تمكين الشباب وتنمية قدراتهم الإبداعية، وتهيئة بيئة تلبي تطلعاتهم وطموحاتهم وتدفع بهم نحو الإبداع والنمو المتواصل.

إذا اتضحت الرؤية تحقق الهدف. وإن التحديات التي نواجهها اليوم تتطلب رؤية طموحة، والتزاما جماعيا قويا، فلنعمل معا من أجل بناء عالم يسوده الرخاء للجميع، مستندين إلى قيم التعاون والشراكة لتتحقق أهدافنا التي نصبو إليها، ونترك للأجيال القادمة ما يعينها على تلمس سبلها في الحياة في سلم واستقرار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تايي أتسكي سيلاسي أمدي، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أنقل إليكم أحر تحيات شعب وحكومة إثيوبيا. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي وأشيد على نحو خاص بألمانيا وناميبيا وزامبيا والسويد وهولندا وجامايكا على تيسيرها الفعال للمفاوضات والتزامها الذي أدى إلى اعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79).

ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982) الذي أرسى أسس مؤتمر القمة وميثاق المستقبل. ونقدر النطاق الواسع للميثاق والمكانة الكبيرة الممنوحة للالتزامات المتعلقة بالقضاء على الفقر وكفالة التنمية المستدامة. كما أننا نقدر الجهود المبذولة لتعميم مراعاة مسألة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي العالمي وتحديد دور الدول وفقا لذلك.

تُظهر عملية المفاوضات والنتائج المستمدة من المسارات الثلاثة للمفاوضات، بشأن ميثاق المستقبل وإعلان الأجيال المقبلة والتعاهد الرقمي العالمي، بشكل كافٍ التحديات التي يواجهها النظام المتعدد الأطراف. وقد تم التفاوض على ميثاق المستقبل في وقت يشهد استقطابًا كبيراً في العلاقات الدولية، وهو أمر لا يتلاءم مع روح التوافق والحلول التوفيقية اللازمة في المفاوضات بشأن جداول الأعمال العالمية. وهذا هو السبب الرئيسي الذي جعل الميثاق يقتصر على تكرار التأكيد والتشديد على الأهداف والغايات العالمية المتفق عليها سابقاً.

إن الانتكاسات والتراجعات، في بعض الحالات، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتطلب منا أن نكون أكثر طموحًا، لا أقل. ومع ذلك، فإن الميثاق تذكير هام بأن الالتزامات العالمية الحالية، إذا نُفذت بالكامل، ستعزز إلى حد كبير مصير الأجيال القادمة. وسيكون ميثاق المستقبل ذا أهمية إذا كان يقربنا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذلك فإن عدم قدرتنا على التقارب بشأن أهداف أكثر طموحًا هو تذكير صارخ بالحاجة إلى التغيير. ويجب أن ننتقل من التنافس إلى التعاون، وأن نعزز التسامح مع الاختلافات في السياسات وأن نبني الجسور لتحقيق أبسط جدول أعمال عالمي.

وبموجب الفصول الخمسة لميثاق المستقبل والإجراءات الستة والخمسين التي يتضمنها، تعهدت الدول الأعضاء بمضاعفة جهودها لكفالة التنمية المستدامة والسلام والأمن والإصلاح الملموس للحوكمة العالمية. ويتعين على جميع الدول، المتقدمة النمو والنامية، أن تقوم بدورها من أجل تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه. وفي ضوء ذلك، أكرر التزام بلدي بمواصلة بذل كل الجهود للقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة، وتعزيز السلام والأمن الدوليين، والعمل على تحقيق حوكمة عالمية أكثر عدلا. كما ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال المساعدة الإنمائية والعمل المناخي. إن إنجاز كامل الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا سيقطع بنا شوطاً طويلاً في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد تسبب التقاعس عن العمل في عواقب وخيمة للبشرية، لا سيما الفئات الأكثر ضعفًا.

وبالإضافة إلى المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة النمو، يجب أن نستفيد من الإمكانات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي العالم المتعدد الأقطاب الذي يتطور باستمرار، هناك بلدان نامية تتمتع

بمزايا وقدرات نسبية في بعض مجالات التعاون. وعلى هذا النحو، فإننا نرى إمكانات كبيرة للتعاون المالي والتقني فيما بين البلدان النامية لكفالة الأمن الغذائي وحصول الجميع على الطاقة.

وأود أن أختتم بياني بشكر الرئيسين المشاركين على قيادتهما القديرة والميسرين المشاركين في القمة، بما في ذلك زامبيا وناميبيا اللتان مثلتا أفريقيا في قيادة العملية على مساهمتهما المثالية.

خطاب السيد ألكسندر دي كرو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن دولة السيد ألكسندر دي كرو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد دي كرو (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أربع سنوات في هذه القاعة بالذات، اعتمدنا الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار 1/75). لقد كانت دعوة إلى العمل – العمل من أجل إعادة تنشيط تعددية الأطراف التي تشكل الأمم المتحدة محورها؛ ودعوة إلى العمل ناشئة عن إدراك أن الأمم المتحدة والتعددية العالمية بحاجة إلى التكيف والاستجابة بشكل أفضل للتحديات الحالية والمستقبلية في عالم سريع التغير.

جاءت الدعوة إلى العمل في الوقت المناسب. ونحن نواجه اليوم تحديات أكبر مما كنا نواجه قبل أربع سنوات: تغير المناخ المتسارع والجوائح والحروب التي تؤثر على ملايين البشر. والآن، حان الوقت للوفاء بالتزاماتنا. فكيف يمكننا، كمجتمع من قادة العالم، أن نتجاوز خلافاتنا ونعمل معا بشكل أفضل لتحسين رفاه الناس وكوكبنا؟

أولاً، نحن بحاجة إلى التمسك بالتزامنا بنظام دولي قائم على القواعد. وينبغي أن نسعى جاهدين لنكون قدوة يُحتذى بها من خلال الالتزام بالقانون الدولي، وتطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام وتعزيز الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في بلداننا وخارجها. فحقوق الإنسان عالمية. لقد جلس ممثلون من جميع أنحاء العالم على طاولة الصياغة عندما اعتُمدت تلك الوثيقة التاريخية لإنسانيتنا الجماعية في عام 1948. ويؤكد ميثاق المستقبل التزامنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن تعزيز ركيزة حقوق الإنسان سيسهم بشكل كبير في منع نشوب النزاعات، وتهيئة بيئة مواتية للتكنولوجيات الناشئة، وإشراك الشباب والمجتمع المدني بصورة مجدية في صنع القرار.

وللأسف، فإننا نواجه تراجعًا في مجال حقوق الإنسان على مستوى العالم. فالقادة قد باتوا يعطون الأولوية للمصالح على القيم بشكل متزايد. وتستهدف الحركات المحافظة والشعبوية حقوق النساء والفتيات. وهناك محاولات لإعادة كتابة حقوق الإنسان جارية منذ سنوات. إننا بحاجة إلى مقاومة تلك التراجعات. ويتعين حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، كما يتعين كفالة حرية التعبير، ويتعين محاسبة السياسيين.

لقد حان الوقت لتحويل الحوكمة العالمية وكفالة وجود هيكل مالي دولي يعمل لصالح الجميع، لا سيما الفئات الأكثر ضعفاً. ولن يتحقق أي من الأهداف الطموحة المحددة في ميثاق المستقبل إذا فشلنا في إحراز تقدم هنا. إن النظام الحالي، رغم أهميته في التنمية العالمية، يجب أن يتطور لمعالجة التفاوتات المتزايدة بين الدول. ولطالما كانت بلجيكا صوتا رائدا من أجل تحقيق مزيد من الكفاءة داخل النظام المتعدد الأطراف

والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويتعين الجمع بين تمويل القطاع العام وزيادة تمويل القطاع الخاص من أجل تمويل النمو المستدام والشامل. ويتعين على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تصبح أكثر استراتيجية وأكثر استجابة وأن تعمل بطريقة أكثر تكاملاً لمواجهة التحديات العالمية والاختلالات الحالية داخل النظام المتعدد الأطراف.

إن الاستجابة لتحديات اليوم تعني أيضاً إطلاق العنان للإمكانات الكاملة للتكنولوجيات الرقمية لتهيئة مستقبل أكثر شمولاً. ويجب الاستفادة من تلك الفرص. ويُعد التعاهد الرقمي العالمي خطوة حاسمة نحو تعزيز التعاون الرقمي العالمي. وإذا كانت التكنولوجيات الرقمية تنطوي على إمكانية تقديم منافع هائلة للبشرية، فإنها تطرح أيضًا تحديات كبيرة يجب معالجتها. وستكون هناك حاجة إلى حواجز وقائية عامة قوية للتطبيقات عالية الخطورة. ويتعين أن تكون جميع مناطق العالم قادرة على المساهمة في البحث والتطوير، ويجب أن نكفل أن تكون التكنولوجيات الجديدة متمحورة حول الإنسان وأن تحمي حقوق الإنسان. في ذلك الصدد، وضع قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي واللائحة الأوروبية لحماية البيانات معيارا لتنظيم قوي واستشرافي يمكن أن يكون مصدر إلهام للجميع.

ختاما، فإن التحديات التي نواجهها اليوم هائلة، ولكن قدرتنا الجماعية على التغلب عليها هائلة كذلك. ويقع على عاتقنا جميعاً أن ننجز هذه الوثائق ونحولها إلى معالم بارزة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وبلجيكا على استعداد للمساهمة في ذلك المسعى، والعمل مع جميع شركائنا لتحويل رؤية الأمم المتحدة 2,0 إلى واقع وتهيئة مستقبل أكثر إشراقاً وعدلاً للناس والكوكب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الوزراء ورئيس حكومة مملكة بلجيكا.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد حسن، وزير خارجية ماليزيا.

السيد حسن (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل هو فرصة لإعادة تصميم حوكمة عالمية فعالة للحاضر والمستقبل. لذلك تؤكد ماليزيا من جديد دعمها لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل وميثاق المستقبل (القرار 1/79).

إن النزاعات والتحديات تواجهنا في كل عام يمر، وقد باتت أكثر تكلفة وأشد فتكا. فمن عدم القدرة على وقف الإبادة الجماعية في غزة إلى تأثير تغير المناخ إلى اتساع الفجوات الإنمائية بين بلدان الجنوب والشمال، حان الوقت لتحفيز الحوكمة العالمية الشاملة القائمة على الإنسانية.

ومع ذلك، ستكون جهودنا غير مجدية إذا لم يتم التصدي للتحديات الثلاثية المستمرة. وتلك التحديات هي الأمن الغذائي، والحصول على التعليم وتغير المناخ، وهي من بين المحاور الرئيسية في أهداف التنمية المستدامة، والتي لا تزال متخلفة بشدة عن الركب. وبحلول عام 2050، سيبلغ عدد سكان كوكبنا 10 بلايين نسمة. فكيف سنطعم العالم حينها إذا لم نتمكن من فعل ذلك الآن؟

والتعليم هو الأداة لمعالجة عدم المساواة. إن التمكين من خلال المعرفة سوف يحرر المحرومين، وينتشلهم من الفقر. ومع ذلك، فإن ملايين الأطفال في بلدان الجنوب محرومون من هذا الحق الأساسي – الحق في التعليم. ويجب أن نكسر الحواجز ونكفل الوصول والجودة والقدرة على تحمل التكاليف. ويجب

على المجتمع العالمي إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم. إن التعاهد الرقمي العالمي أمر بالغ الأهمية لمعالجة الفجوة الرقمية. ويشمل ذلك إنشاء بنية تحتية رقمية كافية لكفالة توفير التعليم للجميع.

إن أزمة المناخ ليست تهديدا بعيدا. إنها هنا، وهي حقيقية وتؤثر علينا بالفيضانات وحرائق الغابات، مما يؤدي إلى المجاعة، من بين أمور أخرى. وليس لدينا خيار سوى التصرف بشأنها. ويتوقف الحل أيضاً على التمويل المناخي الكافي، فضلاً عن نقل التكنولوجيا والابتكار. وتعتقد ماليزيا أنه ينبغي لنا أن نسعى جاهدين من أجل التوصل إلى ميثاق للتنمية الخضراء يعالج بقوة الفجوة العلمية والتكنولوجية بين الشمال والجنوب، بدعم من التمويل المناخي وغيره من مشاريع المساعدة الإنمائية. ولا ينبغي لبلدان الشمال أن تترك بلدان الجنوب وراءها.

ويمثل ميثاق المستقبل أملاً في تعاون أقوى بين بلدان الجنوب والشمال؛ وفي تعددية الأطراف التي يحركها العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وفي السياسات المدفوعة بالتعاون العلمي. وعلى الرغم من الدمار الذي أحدثته جائحة مرض فيروس كورونا، فقد أدت إلى التعاون في مجال البحوث الطبية والمعدات والخبرات التي لولاها لما تمكنا من التعافي. وينبغي أن نبني على ذلك الزخم.

إنني أقف هنا اليوم منطلقا من اقتناعي بأننا إذا تصرفنا بحزم يمكننا أن نشكل مستقبلاً لا ينام فيه طفل جائعاً؛ ويكون التعليم فيه حقا لا امتيازا؛ ويتم الاعتزاز فيه بكوكبنا وحمايته – مستقبل يتم فيه الاعتراف ببلدان الجنوب لا كمستهلكين للتكنولوجيا، بل كرواد ومبتكرين. ونقترح إنشاء صندوق عالمي للعلوم لتشجيع الحلول المتنوعة والمبتكرة للتحديات التي نواجهها، والاستفادة من رأس المال البشري الجماعي لدينا.

وبينما نشرع في تلك الرحلة، دعونا نتذكر أن هذه ليست منافسة، بل معركة مشتركة ضد التحديات السائدة. وتدعم ماليزيا إحداث تحول في الحوكمة العالمية. ونحن ندعو إلى نهج متجدد لتعددية الأطراف، يرتكز على شمول الجميع والعدالة والمساءلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): في 26 أيلول/سبتمبر 1960، أدان القائد الأعلى فيديل كاسترو روس من على هذا المنبر بالذات فلسفة النهب وشرح فلسفة الحرب (انظر A/PV.872). ومع ذلك، ما زلنا نعاني من آثار الاستعمار والاستعمار الجديد. وكانت المنافع التي وعدت بها العولمة الليبرالية الجديدة أضغاث أحلام. لقد تفاقمت أوجه عدم المساواة والإقصاء في العالم الحقيقي وفي الفضاء السيبراني على حد سواء. وما برحت الحروب والتهديد النووي في ازدياد. وتستمر مناقشاتنا المستقبلية حتى ونحن نشاهد الإبادة الجماعية المستمرة في فلسطين دون أي رد فعال من المجتمع الدولي، حتى مع استهداف مؤسسات الأمم المتحدة والعاملين فيها بنيران إسرائيلية. إننا نشعر بالقلق إزاء تنامي الفاشية وكراهية الأجانب والتمييز التي تغذي الكراهية.

فالشعوب تحتاج إلى تدخلات أقل وتضامن أكبر؛ وإلى محاورات أقل تفاوتا وأكثر إنصافا؛ وإلى قدر أقل من التسييس وازدواجية المعايير، وإلى مزيد من الحوار والتعاون واحترام حقوق الشعوب غير القابلة للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبالنسبة لكوبا، فإن العقبة الرئيسية أمام الرفاه والتنمية هو الحصار الإجرامي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة وإدراجنا المشين على قائمتها التعسفية الأحادية الجانب للدول التي يُفترض أنها ترعى الإرهاب.

ويعاني الكوكب من الآثار المدمرة لتغير المناخ بينما لا تضع المجتمعات الغنية أي قيود على النزعة الاستهلاكية الجامحة التي تتسبب في تلك المشاكل، ولا توجد إرادة سياسية كافية لجمع الأموال اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو للتخفيف من عبء الديون بشكل حقيقي. وبالنسبة للملايين من البشر، لا سيما في بلدان الجنوب، فإن إمكانية تحقيق مستقبل لائق كانت وستبقى مجرد حلم.

وسيكون من الصعب أن نؤمن بهذا المستقبل الواعد في الوقت الذي تعارض فيه البلدان المتقدمة النمو الإصلاح المتعمق للهيكل المالي الدولي، الذي ينبغي أن تتركز المناقشات بشأنه في الأمم المتحدة. وإذا كان هذا النداء التاريخي والعادل قد تم تمييعه بشدة في ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، فكيف يمكننا أن نؤمن بالوعد بتحسين الحصول على الموارد التي تعتبر أساسية جدا لتنميتنا؟ كيف يمكننا أن نثق في الوعد بالسلام وعدم التدخل وتعددية الأطراف في الوقت الذي يتزايد فيه الإكراه والأنانية والهيمنة وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؟

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة راساتا (مدغشقر).

إن المستقبل الذي نصبو إليه قد تم تحديده منذ عقود في قرارات بالغة الأهمية اعتمدتها الجمعية العامة ولكن تم نسيانها بشكل مخجل. إن ما يجب أن يسود بشكل قطعي هو الإرادة السياسية لمعالجة الإخفاقات الهيكلية والأخلاقية التي اعترت النظام الدولي التي تمنعنا من تحقيق تطلعاتنا. وبالنسبة للملايين من البشر، فإن غدا سيكون قد فات الأوان.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الله بيو تشاني، وزير الدولة للتنمية وتنسيق العمل الحكومي في جمهورية بنن.

السيد بيو تشاني (بنن) (*تكلم بالفرنسية*): إن عقد مؤتمر القمة هذا يدل على الإرادة الجماعية للدول الأعضاء في منظمتنا لمواجهة تحديات عصرنا ولصياغة مستقبل مزدهر ومستدام معا.

يعاني عالمنا من أزمات متعددة، بما في ذلك الأزمات البيئية والصحية والجيوسياسية والأمنية. ويمكننا أن نضيف إلى تلك الأزمات أزمة التمويل على وجه الخصوص. وهذه المجموعة من العوامل ليست مواتية للتنمية المستدامة. فهي تؤدي إلى التقسيم والفصل والإقصاء والتباعد وتشكل تهديدا كبيرا للتعايش، خاصة بالنسبة للبلدان الأكثر فقرا. وتتداعى تعددية الأطراف والتعاون الدولي يوما بعد يوم، مما يفتح الباب أمام عالم منقسم تدار فيه المشاكل بعقلية متقوقعة. فتغلب الأمور الاعتيادية على المستقبلية، والأمور العاجلة على الهامة. وفي هذا السياق، يكتسب مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي يعقد تحت شعار "حلول متعددة

الأطراف من أجل مستقبل أفضل“، أهميته الكاملة. ولهذا السبب اعتمدنا هذا الصباح ميثاق المستقبل (القرار 1/79). والآن، يجب أن نتصرف.

ولدى بنن العديد من الأسباب التي تدعوها للترحيب بالتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وباعتبارها أول دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تصدر سندات يوروبوندز مخصصة لتمويل المشاريع ذات الأثر الكبير على أهداف التنمية المستدامة في عام 2021، فإن التزام بنن بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لم يضعف بأي حال من الأحوال. وبفضل العديد من مشاريع الهيكلة الجارية في البلد، سجل بلدنا صعودا هائلا خلال السنوات الثماني الماضية. وقد سمح لنا ذلك بإطلاق التحول الهيكلي للبلد في عام 2016. وفي نفس العملية، تم إيلاء اهتمام خاص للعنصر الاجتماعي الذي امتد ليشمل جميع القطاعات. وقد أتاحت لنا هذه الإجراءات ذات الأثر الكبير للغاية الحد من الفقر بنحو أربع نقاط في ثماني سنوات. ومن أجل إرساء هذه الدينامية بشكل مستدام، تعمل بنن، بلدي، حاليا على اعتماد رؤية تنموية وطنية تمتد حتى عام 2060.

وفي الوقت نفسه، نشهد وضعا متناقضا حيث لم تكن الموارد تكتسي هذه الأهمية من قبل، ولم يكن التقدم التكنولوجي بهذه الفعالية من قبل، ومع ذلك لا يزال العالم رهينة الفقر. وبالنسبة لبنن، يكمن الحل في اتباع تعددية الأطراف والمنظور العالمي بشأن المسائل. وهذا يجب أن يقودنا جميعا إلى الالتزام بالحفاظ على المنافع العامة العالمية، بما في ذلك المناخ والأمن الدولي والاستقرار الاقتصادي. فالفشل في ذلك له آثار كبيرة وضارة على منظومة التنمية المستدامة بأكملها. وبالنسبة لأي بلد، فإن تراجع تلك المنافع العامة يهدد تحقيق كامل إمكانات الازدهار في بلدان أخرى حول العالم. لذلك يجب أن ندرك جميعا وجود أثر انتشار أو انتقال السعادة والشقاء على حد سواء.

إن المشكلة الدولية التي يجب أن نوليها أكبر قدر من الأهمية هي أن أي صعوبات أو كوارث في بلد ما من المحتمل أن تضر ببلد آخر. وفي مثل هذه الظروف، يجب أن نعمل على إرساء التوازن والشمول والعدالة والديمقراطية والشفافية في جميع مراكز صنع القرار التي تعنينا. ويتعلق ذلك أيضا وبشكل خاص بالنظم المالية الدولية ونظم الحوكمة العالمية التي تساهم معا في بناء عملنا الجماعي العالمي. بهذا فقط يمكن لتعددية الأطراف، وهي الاستجابة الوحيدة في عصرنا، أن تساهم في خلق المستقبل الذي نصبو إليه.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام بنن الحازم بتعددية الأطراف باعتبارها الاستجابة الوحيدة لبناء مستقبل مزدهر وسلمي. ونحن مقتنعون بأننا نستطيع، من خلال الالتزام الفعال والعمل الجماعي القوي، أن نتغلب على التحديات التي تنتظرنا وأن نوفر للأجيال القادمة عالما آمنا ينعم بالسلام والرخاء والتنمية المستدامة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مولامبو هاماكوني هايمبي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية زامبيا.

السيد هايمبي (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نجتمع هنا لصياغة توافق دولي جديد في الآراء بشأن كيفية تحقيق مستقبل أفضل لا يترك أحدا متخلفا عن الركب. وتتيح لنا هذه القمة التي لا تتكرر أكثر من مرة

في الجيل الواحد فرصة لتنشيط تعددية الأطراف، ودفع عجلة تنفيذ الالتزامات السابقة، والتصدي للتهديدات القائمة والناشئة التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن العالم اليوم يواجه أزمات متعددة ومتداخلة تهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة وصون السلم والأمن الدوليين. وقد أصبح من الحتمي الآن أكثر من أي وقت مضى التعاون في التصدي للتهديدات العديدة. وإن اتباع نهج موحد أمر ضروري لمواجهة انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن التهديدات الناشئة مثل تغير المناخ والإرهاب والمعلومات المضللة والجرائم الإلكترونية. وستواصل زامبيا، في هذا الصدد، دعم الجهود المتعددة الأطراف التي تدعم صون السلم والأمن الدوليين.

وتنضم زامبيا إلى الدعوات المطالبة بوضع إطار متعدد الأطراف أكثر فعالية وشمولا لمواجهة التحديات العالمية في ظل عالم متغير. لذلك، لا يمكن المبالغة في التأكيد على الجهود المبذولة لتعزيز حوكمة عالمية أكثر إنصافا. ومن ثم، تؤيد زامبيا الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاحات مجلس الأمن.

إن سباقنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 قد خرج عن مساره بشكل واضح. وقد تفاقم ذلك بسبب تهديدات متعددة متزامنة في شكل نزاعات عالمية، وصدمات اقتصادية، وأوجه عدم مساواة متزايدة، وأزمات تغير المناخ، وفجوة رقمية عالمية آخذة في الاتساع، وهيكل مالي دولي غير متوازن وغير عادل. وعلاوة على ذلك، ومع وجود فجوة في مجال التمويل والاستثمار على الصعيد العالمي تقدر بما يتراوح بين 2.5 تريليون دولار و 4 تريليونات دولار سنويا، ثمة حاجة ملحة لتوسيع نطاق العمل وزيادة التمويل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ففي أفريقيا، على سبيل المثال، ستكون هناك حاجة إلى القيام باستثمار غير مسبوق بقيمة 1.3 تريليون دولار سنويا للبنية التحتية وحدها بين عامي 2024 و 2030. وقد أنفقت البلدان النامية أكثر من 300 بليون دولار على خدمة الديون منذ عام 2021 وحتى الآن. فعلى سبيل المثال، بين عامي 2019 و 2021، كانت زامبيا واحدة من بين 25 دولة أفريقية أنفقت على مدفوعات الفائدة أكثر مما أنفقت على الرعاية الصحية. وبالمثل، كانت زامبيا من بين سبع دول أفريقية أنفقت على مدفوعات الفائدة أكثر مما أنفقت على التعليم. ولهذا السبب، فإن زامبيا ترحب باقتراح الأمين العام بتقديم حزمة تحفيز كبيرة متعددة السنوات لأهداف التنمية المستدامة لا تقل عن 500 بليون دولار سنويا.

ونحن سعداء بالاعتماد التاريخي للتعاهد الرقمي العالمي. فالتقدم التكنولوجي الرقمي شرط أساسي للتنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وندعو إلى زيادة الاستثمار والتمويل من أجل تطوير المنافع العامة الرقمية والبنية التحتية الرقمية، خاصة في البلدان النامية. كما ندعو إلى تنفيذ التعاهد الرقمي العالمي لجعل حوكمة الإنترنت أكثر شمولا. وننتهز هذه الفرصة للإشادة بالعمل الشاق والالتزام الذي بذلته السويد، الميسر المشارك لنا في التفاوض بشأن التعاهد الرقمي العالمي.

وأود أن أختتم كلمتي بتهنئة الدول الأعضاء على اعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79) ومرفقيه. وقد حان الوقت الآن للتنفيذ وإيجاد عالم منصف وعادل.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لمعالي السيد أوليفييه ندوهونغيريهي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية رواندا.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن جمهورية رواندا، أود أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي للتكلم في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الهام هذا. بالفعل، يمثل مؤتمر القمة لحظة تاريخية في مسعانا المشترك لتشكيل عالم أكثر إنصافا واستدامة وسلاما. وبالنسبة لرواندا، فإن ميثاق المستقبل (القرار 1/79) هو شهادة على رؤيتنا الجماعية والتزامنا بالتصدي لأكثر تحديات عصرنا إلحاحا.

كما أود أن أهنئ السيد يانغ على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين. وتلتزم رواندا بالعمل معه عن كثب، ويمكنه الاعتماد على دعمنا الكامل له طوال فترة رئاسته بينما نعمل على تعزيز الأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام العالمي والتنمية المستدامة والتعاون المتعدد الأطراف.

وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا للميسرين المشاركين لميثاق المستقبل وميسري التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال القادمة. إن تفانيهم من أجل صياغة هذه الوثائق الشاملة والتطلعية أمر يستحق الثناء، ونعرب عن امتناننا لما قدموه من مساهمات قيمة.

ونحن إذ نرحب بالميثاق التاريخي، يجب أن نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ والإجراءات التي يقوم عليها كل فصل من فصوله الخمسة. وبوصفنا رواندا، فإننا نلتزم بالتطلعات الواردة في تلك الوثائق الختامية. فهدفنا النهائي هو ضمان أن ترث الأجيال القادمة عالما لا يتسم بالاستدامة فحسب، بل يتسم أيضا بالإنصاف والعدل للجيل الحالي والأجيال القادمة. وتدرك رواندا جيدا أهمية الوحدة وصنع القرار الجماعي، ونتطلع إلى المساهمة على الصعيد العالمي، مدركين أن قراراتنا اليوم ستشكل عالم الغد.

ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن مؤتمر القمة ليس نهاية المطاف، بل إنه بداية لإجراءات تحويلية ضرورية لرفاه مجتمعنا العالمي. إن التحديات التي نواجهها عميقة، ولكن الفرص المتاحة أمامنا هائلة. والتغيير جزء حتمي من رحلتنا، ومسؤوليتنا أن نضمن أن يعود هذا التغيير بالنفع والفائدة على الأجيال القادمة. ولكي نتصدى بفعالية للتحديات المعقدة التي نواجهها، يجب أن نتبنى عقلية تتسم بالتكيف والتفكير المستقبلي في آن واحد، وهذا يتطلب منا أولا إصلاح طرق تفكيرنا من خلال التحول من اتباع نهج رد الفعل إلى نهج استباقي، وتبني حلول مبتكرة واستراتيجيات تعاونية تعالج الأسباب الجذرية بدلا من الأعراض؛ وثانيا، تعزيز المرونة من خلال بناء نظم وهياكل مرنة قادرة على التكيف مع التحديات المتطورة ومؤهلة لدعم التنمية المستدامة.

ورواندا مستعدة للتعاون مع جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية لضمان تحقيق مبادئ ميثاق المستقبل من خلال إجراءات عملية ومنسقة. فلنشرع معا في تحويل تطلعاتنا في الميثاق إلى نتائج ملموسة تعود بالنفع على البشرية جمعاء.

إن جميع فصول ميثاق المستقبل تشدد على الحاجة الملحة للتصدي لتغير المناخ، وتعزيز النظم الصحية العالمية، والاستعداد لمواجهة الأوبئة في المستقبل، وإيجاد حل للأسباب الجذرية للنزاع من أجل تحقيق السلام الدائم، وتسخير الإمكانات التحويلية للتكنولوجيا والابتكار، وإصلاح الحوكمة العالمية لتعزيز

التعاون المتعدد الأطراف من أجل إدارة التحديات العالمية بصورة فعالة. وبالتالي، فإن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يمثل فرصة حاسمة للتصدي لتلك التحديات بشكل جماعي واستراتيجي، مما يمهد الطريق لإيجاد عالم أكثر استدامة وإنصافا وسلاما. وبعد مؤتمر القمة، يجب أن نحافظ على الزخم اللازم لدفع الإصلاحات في هياكل الحوكمة العالمية، وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، وإنشاء أطر أكثر فعالية لمواجهة التحديات العالمية. وبذلك، دعونا نؤكد من جديد عزمنا وتفانينا في الالتزام بالمبادئ التي يقوم عليها كل فصل من فصوله الخمسة.

وختاما، يجب أن نتحول عن الطريقة القديمة في العمل كالمعتاد للحفاظ على السلام والأمن، وأن نعزز الحوار والاستراتيجيات التعاونية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز السلام والأمن على المدى الطويل.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جويل كلارك، وزيرة التنمية المستدامة والبيئة والعمل المناخي وتمكين الدوائر الانتخابية في سانت كيتس ونيفس.

السيدة كلارك (سانت كيتس ونيفس) (*تكلمت بالإنكليزية*): أحيي الجمعية بحرارة بالنيابة عن رئيس الوزراء وشعب سانت كيتس ونيفس.

منذ سنوات، تساءل أحد أشهر الكاليبسونيين لدينا، والذي تصادف أنه وزير الطاقة والمياه: "هل ننتظر عام 2020 بشكل عشوائي" – وفي حالتنا هذه، نقول عام 2030 – "قبل أن نتحرك لإنقاذ الناس والكوكب؟" إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل هي لحظتنا للتحول إلى غد لديه مقومات للبقاء، فهو يمثل فرصة للتوقف والتأمل في تاريخنا الجماعي وإعادة تقويم مسارنا نحو تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في الإنصاف والعدالة وتقرير المصير، على نحو ما وعدنا ميثاق الأمم المتحدة. إنه فرصة لإعادة بناء الثقة، كما ذكر الأمين العام.

وتثني سانت كيتس ونيفس على ناميبيا وألمانيا لقيادتهما ومشاركتهما في تيسير ميثاق المستقبل (القرار 1/79). ويشير الميثاق إلى مستقبل يحقق الطموح الحالي ويستفيد من الفرص الناشئة، بما في ذلك التنفيذ السريع لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، وتعبئة الموارد المخصصة لتعويض الخسائر والأضرار، والعمل على تنفيذ خطة أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستمرار الدفاع عن مبادرة بريدجتاون لإصلاح الهيكل المالي العالمي.

إن الدول الجزرية الصغيرة تصارع الأزمات المتعددة المتمثلة في فقدان التنوع البيولوجي، والتلوث بالمواد البلاستيكية، وتغير المناخ والتحديات المصاحبة لانعدام الأمن الغذائي والتهديدات التي تواجه صحتنا وأمننا القومي. إن المستقبل الذي نستحقه يتطلب تغييرا عميق الجذور يكون تحويليا ودائما. لذلك، يجب علينا إعادة تعريف المحافل المتعددة الأطراف.

يجب أن نعزز الشراكات الدولية غير المتحيزة التي تحترم قوة الجزر الصغيرة ومرونتها ومثابرتها، فهي أنظمة تحترم جميع أصواتنا وتحتضنها. ويجب أن نعطي الأولوية لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفا: النساء والشباب والمسنين والسكان الأصليين والريفيين.

دعونا نؤسس عملية صنع القرار لدينا الآن من خلال تقييم نقدي للأنماط التاريخية العالمية من الاستضعاف والاستغلال التي شكلت تقدما لقلة وتخلفا للكثيرين. وينطوي هذا العقد الجديد على الطاقات الكامنة التي تشتد الحاجة إليها لتكوين صورة جديدة للجزر الصغيرة. لقد كانت جزرنا، لقرون، تغذي الاقتصاد العالمي؛ وقد حان الوقت ليزدهر الجميع بغض النظر عن حجمه. يجب أن نحول نقاط ضعفنا المشتركة إلى محركات للابتكار والحماية والسلام الدائم.

وللاستفادة من هذا النموذج، قدمت حكومتنا ورئيس وزرائنا خطة الدولة الجزرية المستدامة، وهي بمثابة تعجيل بأهداف التنمية المستدامة. والحق أن عملنا المنفرد ما هو إلا قطرة، ولكن كل قطرة لها أهميتها في سبيل تعزيز العمل المتعدد الأطراف وتحسينه. ومن هذا المنطلق، أدعو جميع الدول الجزرية لحضور القمة العالمية للجزر المستدامة في أيار/مايو 2025، التي تستضيفها سانت كيتس ونيفس مع شريكتنا "شبكة الابتكار من أجل الجزر".

دعونا نجتمع لمواصلة الدفع بالإجراءات وتجسيد الالتزامات من أجل بقائنا المشترك. وبينما نشارك في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، دعونا نرسخ أنفسنا في ميثاقها والتعاهد الرقمي العالمي والإعلان العالمي للأجيال المقبلة المصاحبين له، مع مراعاة الحاجة إلى إعادة صياغة الاستدامة من خلال منظور العدالة والإنصاف والشمولية والسلام.

إن المجتمع الدولي يجتمع كل عام في قاعة الجمعية العامة، وفي كل عام نكرر "الآن أكثر من أي وقت مضى". ولكن في الحقيقة، هذه اللحظة هي "الآن" التي طالما خشيتها الجزر. وستعمل سانت كيتس ونيفس على مواءمة وجودنا البشري مع الطبيعة. إن اتخاذ إجراء عاجل يتسم بالشفافية الآن هو واجبنا، ونتائجه حق مكتسب للأجيال القادمة. دعونا نقدم عالما ملائما لتحقيق الازدهار والقدرة على البقاء حيث يعم السلام – السلام مع الطبيعة والسلام مع الإنسانية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد علي النفطي، وزير الخارجية والهجرة والتونسيين في الخارج في الجمهورية التونسية.

السيد النفطي (تونس): إن المشاركة الواسعة رفيعة المستوى في فعاليات هذه القمة، والحضور الهام لمختلف الفئات الشبابية وممثلي منظمات المجتمع المدني يشكلان فرصة تاريخية لتفعيل العمل المتعدد الأطراف وتطويره من أجل مواجهة أنجع وأمثل للتحديات العالمية الماثلة والمستجدة، والإسهام في تدعيم أركان السلم والأمن في العالم، والتسريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يضمن ديمومة الكوكب للأجيال الحاضرة والقادمة.

لقد أقر قادتنا خلال القمة التي جمعتهم سنة 2020 في نفس هذا المكان بأن العالم ظل "مبتليا بتفاقم اللامساواة والفقر والجوع والنزاعات المسلحة والإرهاب والتغيرات المناخية والجوائح" ولا يعكس في كل الأحوال ما كان ينشده المؤسسون الأوائل لمنظمتنا التي تستعد لإحياء الذكرى الثمانين لإنشائها من أمن ورخاء لسكان المعمورة قاطبة. وبالرغم من التعهدات البالغة الأهمية التي اتخذتها دولنا آنذاك، وخاصة منها الالتزام بمبدأ عدم ترك أحد يخلف الركب، فها نحن اليوم نواجه نفس التحديات تقريبا، حيث ازداد الوضع

العالمي سوءا في ظل الصدمات المتلاحقة التي لا نزال نعيش تحت وقعها، خاصة في دول الجنوب. وإن تواصل هذه الأوضاع المتدهورة وتفاقمها يؤكد أن أدوات الحوكمة الدولية التي تم وضعها بعد الحرب العالمية الثانية باتت عاجزة تماما عن إدارة هذه التحديات ومعالجة أسبابها العميقة.

لذلك أيدت تونس مبادرة الأمين العام بالدعوة إلى عقد هذه القمة، إيمانا منها بحتمية القيام بالمراجعات اللازمة للمقاربات المتبعة وبضرورة إصلاح آليات العمل متعدد الأطراف، وأهمية تجديد الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي، واعتماد مقاربة جديدة للتعاون الدولي تقوم على المنفعة المشتركة والندية والاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير واحترام السيادة الوطنية والتضامن الإنساني متى ترسخت لدينا جميعا القناعة بوحدة المصير وبالمسؤولية المشتركة.

ترحب تونس باعتماد الوثائق الختامية للقمة، لا سيما ميثاق المستقبل (القرار 1/79) وما يتصل بتمويل التنمية المستدامة، والتعاهد الرقمي العالمي الذي يضبط المبادئ المشتركة لمستقبل رقمي واعد وآمن للجميع يساهم في تقليص الفجوة الرقمية، وكذلك إعلان الأجيال المقبلة ومصالحها الحيوية. ويظل النجاح الحقيقي للقمة مرتبطا بانخراط الجميع بكل جدية في تنفيذ مضامينها حتى لا تبقى مجرد إعلانات نوايا حسنة.

ونحن اليوم أمام فرصة حاسمة لنحقق معا تغييرا فعليا وملموسا في منظومة العمل المتعدد الأطراف. إلا أن ذلك يبقى رهينة توفر الإرادة السياسية لدى الجميع للتعاطي الجدي والمسؤول مع توصيات القمة بمعالجة الثغرات الاستراتيجية في آليات الحوكمة العالمية. ونجدد من هذا المنبر الأممي الدعوة إلى البلدان المتقدمة للوفاء بتعهداتها في مجال تمويل التنمية المستدامة والعمل المناخي وتخفيف أعباء الديون على البلدان النامية والتعاون الجاد لتذليل العقبات أمام استعادة الأموال المنهوبة بالخارج، بما يعزز مقدرات شعوبها في التعويل على مواردها الذاتيّة في مواجهة التحديات الماثلة.

لا يمكن للشعار الذي رفعناه منذ القمة السابقة، بألا نترك أحدا يتخلف عن الركب، أن يكون له أي معنى أو أية مصداقية إذا ما استثنينا منه الشعب الفلسطيني الذي يعيش أبشع الانتهاكات وأفظع الجرائم ضد الإنسانية على يد الاحتلال الغاشم، في ظل صمت دولي مريب وعجز تام للمنظومة الأممية والدولية. ونعتبر من هذا المنبر، الذي يشكل موئل الشرعية الدولية، أن المسؤولية الأخلاقية والتاريخية تقتضي من المجموعة الدولية ألا نترك الشعب الفلسطيني يتخلف عن ركب الحرية والكرامة والحق في الحياة والبقاء والعيش الكريم في كنف الأمن والاستقرار.

نأمل أن تمثل هذه القمة، التي شهد الأمين العام على الإعداد الجيد لها، أن تكون منطلقا لمرحلة جديدة من العمل المتعدد الأطراف تحت راية الأمم المتحدة، قوامها المسؤولية المشتركة والتضامن الإنساني من أجل عالم أكثر عدلا وأمنا واستدامة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بدر أحمد محمد عبد العاطي، وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج في جمهورية مصر العربية.

السيد عبد العاطي (مصر): ترحب مصر بقمتنا اليوم، ونراها فرصة لتعزيز العمل متعدد الأطراف في مواجهة التحديات التي تلقي بظلالها على الدول النامية وتؤثر على مساعيها لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

كما تعرب مصر عن تقديرها لمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بطرح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بتقريره التاريخي "خطتنا المشتركة" (A/75/982) من أجل تطوير الحوكمة الدولية حفاظا على السلام والأمن وتحقيقا للتنمية والازدهار وضمانة لتمتع الجميع بحقوق الإنسان على أساس من المساواة.

وقد حرصنا على تنظيم منتدى أسوان الرابع للسلام والتنمية المستدامة في تموز/يوليه الماضي على مسار مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لطرح رؤيتنا حول أولويات التعددية والحوكمة وأجندة الوقاية والسلام المستدام ودور الشباب. وإذ ترحب مصر باعتماد ميثاق المستقبل وبوثيقتي إعلان الأجيال القادمة والتعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79)، تود مصر أن تشارك المجتمع الدولي رؤيتها لسبل البناء على مخرجات هذه القمة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

أولا، مع تزايد الاستقطاب وتهديدات السلام والأمن، بات ضروريا تجديد الالتزام بميثاق الأمم المتحدة واحترام المساواة في السيادة بين كافة الدول حفاظا على مصداقية النظام الدولي وفقا لمحددات ثابتة وبعيدا عن سياسة المعايير المزدوجة. وفي هذا السياق، تؤكد مصر ضرورة تسوية القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وتشدد على أهمية وقف العدوان الجاري على قطاع غزة وعلى الضفة الغربية، وتشدد على أن الثقة في عدالة النظام الدولي باتت تتعرض لاختبار حقيقي في ظل عجز المجتمع الدولي عن وقف المأساة المستمرة في غزة وفي الضفة الغربية، والتي تهدد اللحظات الحرجة الراهنة بالتمدد إلى لبنان الشقيق والانتشار على نطاق واسع في المنطقة. كما تتمسك مصر بالحفاظ على وحدة وسلامة واستقرار الصومال وسيادته على كامل ترابه الوطني، كما تؤكد على أهمية الحفاظ على وحدة السودان وسلامة ترابه الوطني أيضا.

ثانيا، تعكس التطورات المتعاقبة الحاجة إلى زيادة تمويل التنمية وإصلاح هيكل النظام المالي العالمي لتقليص الفجوات بين الدول ومعالجة الخلل الراهن بترك دول عديدة خلف ركب الازدهار. فعلينا أن نلتزم بتلبية تطلعات الشعوب بالقضاء على الفقر والجوع وزيادة معدلات النمو، مما يتطلب تعزيز تمويل التنمية والتوافق على حلول مبتكرة لتوسيع آليات نفاذ الدول النامية للتمويل الميسر الذي لا يضع أعباء إضافية عليها، وتخفيف وطأة الديون عنها، فضلا عن إشراكها في آليات صنع القرار بمؤسسات التمويل الدولية.

ثالثا، توفير سبل التنفيذ وتعزيز نقل التكنولوجيا ودفع التعاون الرقمي وزيادة برامج البحث والتطوير وبناء القدرات، خاصة في القارة الأفريقية، بالإضافة إلى دعم جهود الدول الأفريقية لمواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ، انطلاقا من مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متباينة الأعباء. وعلينا العمل سويا لمواجهة تحدي ندرة المياه وتعزيز التعاون المائي العابر للحدود والحفاظ على الأمن المائي للدول، بعيدا عن السياسات الأحادية التي تمثل انتهاكا سافرا لمبادئ القانون الدولي.

رابعا، تتمسك مصر بالأولوية القصوى للتخلص التام من الأسلحة النووية، تحقيقا لمستقبل آمن للأجيال القادمة والحالية من الآثار الكارثية والمدمرة لاستخدام هذه الأسلحة، وبما في ذلك عبر إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

ختاما، تؤكد مصر التزامها بمواصلة العمل مع كافة الدول تعزيزا لجهودنا المشتركة لتحقيق مستقبل أفضل للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مباي محمد، وزير خارجية جزر القمر.

السيد محمد (جزر القمر) (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن السيد أزالي أسوماني، رئيس دولة اتحاد جزر القمر، في هذا الحدث العالمي الذي لا شك في أهميته. فيجمعنا مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لتجديد التضامن العالمي الرامي إلى كفالة احترامنا لالتزاماتنا الدولية.

تتطلب التنمية المستدامة جهودا متينة ومترابطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، يمثل تمويل التنمية تحديا بالغ الأهمية لأن لا سبيل إلى تحقيق التقدم من دونه. ولذلك، فمن الضروري في نظرنا أن ينفذ المجتمع الدولي آلية تمويل مبتكرة وطموحة لدعم مبادراتنا وحشد المزيد من الموارد من أجل تمكين البلدان من اتباع مسار التنمية المستدامة. ويجب أن يكون نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية والحصول على الطاقة النظيفة وتطوير الطاقة البديلة من أولويات التمويل.

ومن الأهمية بمكان أن ندعم الأعمال التجارية ونحسّن فرص حصول الشباب والنساء على التمويل، وفي الوقت نفسه تعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل تقليص سوق العمل غير النظامي وتحسين فرص الحصول على وظائف لائقة للجميع. ويناشد اتحاد جزر القمر بإلحاح بلدان الشمال أن تفي بالتزاماتها بتمويل أهداف التنمية المستدامة في بلدان الجنوب.

السلام والأمن الدوليان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يكتسي تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف أهمية خاصة في حل النزاعات القائمة ومنع اندلاع توترات جديدة. والهدف الأساسي لتعددية الأطراف هو، من جملة أمور أخرى، منع الحرب من خلال مدّ الجسور بين وجهات النظر والمصالح المختلفة. ولذلك، يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لاستعادة سلطة الأمم المتحدة واحترام ميثاقها والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ويشكّل التقدم العلمي والتكنولوجي والابتكار جزءا لا يتجزأ من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في عصرنا الحالي. ويجب أن يترافق ذلك مع تطوير المهارات من خلال برامج الشراكة ونقل المعرفة والتعاون القائم على البحث والتكنولوجيا. وينبغي أن يمكّننا التعاهد الرقمي العالمي من تقليص الفجوة الرقمية العالمية وزيادة فرص وصول كل بلد إلى تلك الابتكارات.

ويتعيّن علينا أن نتعاون معا لضمان أن تكون الثورة الرقمية مفيدة للجميع وأن تسترشد بمبادئ استيعاب الجميع والأخلاقيات والمساءلة، ولا سيما في المجال الحساس الذي يمثّله الذكاء الاصطناعي. وتدعم جزر القمر بلا تحفظ المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الرقمي وتشجيع الابتكار كمحرك للتنمية.

المستقبل يبدأ الآن. فلا يمكننا الانتظار ويجب علينا تحسين النظام العالمي للأجيال الحالية والمقبلة من خلال الحوكمة الوطنية. ويجب أن تضمّ أولوياتنا المشتركة الاستثمار في الشباب ومكافحة بطالتهم والوصول إلى التعليم المعمّم ومنع النزاعات الاجتماعية العنيفة وتحسين حياة الشباب وتعزيز مشاركتهم في هيئات صنع القرار رفيعة المستوى. فمستقبل كوكبنا في أيدي الشباب والأجيال القادمة. ومن واجبنا أن نترك لهم عالما ينعمون فيه بالسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليجون مبيلا مبيلا، وزير خارجية جمهورية الكاميرون.

السيد مبيلا مبيلا (الكاميرون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إنه لمن دواعي السرور والشرف الكبيرين لي أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن فخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون ورئيس دولتنا.

”لقد اعتمدنا للتو ميثاق المستقبل (القرار 1/79) ومرفقيه المتعلقين بالجوانب الرقمية والأجيال القادمة. وأهنئ جميع المشاركين في المفاوضات الذين تمكنوا من التغلب على خلافاتهم والتوصل إلى اتفاق بشأن ما هو أساسي، بغية تحقيق التوافق في الآراء الذي يجمعنا ونحتفي به حاليا. لقد كانت مفاوضات طويلة ومضنية بالفعل، ولكننا نجحنا في نهاية المطاف في إخراجها إلى حيّز الواقع. وأثبتنا مرة أخرى أن الإرادة السياسية الحقيقية والوعي العالي بالصالح العام يسمحان لنا بتحقيق الأهداف التي نصبناها لأنفسنا.

”إن ميثاق المستقبل الذي اعتمدناه للتو هو رهان حقيقي لصالح السلام والتنمية المستدامة والكرامة الإنسانية للأجيال الحالية والمقبلة. فبفضل توجيهات الميثاق وأهدافه، وقبل كل شيء، بفضل الإجراءات المحددة الواردة فيه، أصبح يرقى إلى مستوى المهمة المتمثلة بتوجيهنا نحو المستقبل الذي نريده والذي حددنا أولوياته معا في هذا المبنى بالذات قبل عدة سنوات. وهي تشدد على أهمية حماية الكوكب والبشرية والقضاء على الفقر والازدهار المشترك وضرورة عدم ترك أحد خلف الركب.

”فإذا أردنا تنفيذ الميثاق بفعالية، يجب أن نتحرك من دون مزيد من التأخير بإرادة سياسية متجددة. فالتحديات التي نواجهها تتزايد عددا وتعقيدا. والأهم من ذلك كله أنها أصبحت عالمية، وبالتالي فهي تتعلق بمستقبل البشرية جمعاء في هذا العالم الرقمي المتطلب والذي لا ينفك يتغيّر. وقد منحنا العلم والتكنولوجيا بالفعل أفضل الأدوات لتحقيق التقدم المتزايد باستمرار. فلنستخدم إذن، مسترشدين بالميثاق الذي اعتمدناه للتو، تلك الأدوات معا بوحدة وتضامن وإنسانية نشطة“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لمعالي السيد كي – هوان كويون، نائب وزير الخارجية للشؤون المتعددة الأطراف والعالمية في جمهورية كوريا.

السيد كويون (جمهورية كوريا): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني لألمانيا وناميبيا على جهودهما المتفانية التي أسفرت عن اعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79).

لقد عمل المجتمع الدولي بلا كلل لأشهر على تحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لإحداث تغييرات مجدية وإفادة الأجيال القادمة. فيرسم الميثاق طريقا لمستقبل أكثر إشراقا للبشرية جمعاء ويؤكد التزامنا بتعددية الأطراف. والآن، من واجبنا أن نكفل أن يكون لالتزاماتنا صدى خارج القاعة لرسم مستقبل أكثر استدامة للجميع.

ويجب تنفيذ الإجراءات المحددة في الميثاق بالتعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، سأسلط الضوء على المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي تركز عليها كوريا للنهوض بالسلام والازدهار المستدامين.

أولا، يجب تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بطريقة تعزز حقوق الإنسان وتحميها وتخدم الأغراض السلمية. وتلتزم كوريا بتطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي تركز على الإنسان للدفع بعجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي أعقاب مؤتمر قمة سيول للذكاء الاصطناعي الذي عُقد في أيار/مايو، عقدت كوريا المحفل العالمي للذكاء الاصطناعي للدفع باتجاه وضع معايير للذكاء الاصطناعي في القطاع الخاص. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، استضفنا أيضا مؤتمر قمة الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري لعام 2024، حيث قدمنا مخططا شاملا لمعايير الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري.

كما أن مواجهة التحديات الجديدة والناشئة أمر بالغ الأهمية لبناء مستقبل أكثر شمولا للجميع وانفتاحا وأمانا. وتعطي كوريا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، الأولوية للاستجابة لقضايا الأمن السيبراني والأمن المناخي. وفي حزيران/يونيه، استضافت كوريا بصفتها رئيسة مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الأمن السيبراني (انظر S/PV.9662)، مما ساعد على إرساء أساس متين للتخطيط لاستجابة سريعة وفعالة للتهديدات السيبرانية.

كما تدعم كوريا دور لجنة بناء السلام كمنبر لتبادل الممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء وتعزيز الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة. وعندما شغلت كوريا منصب رئيس لجنة بناء السلام في عام 2017، اعتمدت على خبراتها في مجال التنمية وأدت دورا في تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين لجنة بناء السلام والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية، مما ساعد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على حشد الدعم السياسي والمالي على حد سواء. وستظل كوريا تدعم بشكل كامل جهود لجنة بناء السلام لإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

ومن الضروري كسر هذه الحلقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد زادت كوريا بشكل مطرد من مساعدتها الإنمائية الرسمية التي ازدادت بنسبة فاقت الـ 30 في المائة هذا العام مقارنة بالعام الماضي. والجدير بالذكر أننا تعهدنا، في القمة الأولى بين كوريا الجنوبية وأفريقيا التي عُقدت في سيول في حزيران/يونيه الماضي، بمواصلة زيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية لأفريقيا حتى 10 بليون دولار بحلول عام 2030.

وجهود القطاع الحكومي وحده لا تكفي أبدا لحشد الموارد. ومن الضروري إقامة شراكات وثيقة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، للاستفادة من مواردهم وخبراتهم وتقنياتهم. وفي

هذا السياق، تعمل كوريا على تعزيز مشاريع التعاون المبتكرة مع الشركات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة. وستواصل كوريا المشاركة بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء عالم أفضل للأجيال القادمة.

وآمل بصدق أن يشكّل مؤتمر القمة من أجل المستقبل لحظة محورية للتغيير. فهو يمثل فرصة عظيمة لكل دولة من الدول الأعضاء لكي تتحد حول التزامها بميثاق المستقبل. فلنغتنم هذه الفرصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما تلتزم إسرائيل التزاما تاما بميثاق المستقبل (القرار 1/79) والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا نزال نواجه هجمات متواصلة من جهات من غير الدول تهدد وجودنا ذاته. وبينما نجتمع هنا اليوم لنتكلم عن المستقبل، تُطلَق مئات الصواريخ على سكاننا المدنيين.

أود أن أكون واضحا. نحن أمة مسالمة. لا نسعى للحرب ولا نرغب فيها. ومع ذلك، لن نقف مكتوفي الأيدي بينما يتعرض شعبنا للهجوم. وسنستخدم كل الوسائل المتاحة – من تصميمنا وابتكارنا وقوتنا – لحماية شعبنا. ففي الليلة الماضية، نام مئات الآلاف من الإسرائيليين في الملاجئ بينما كان حزب الله، المنظمة الإرهابية التي تحتجز لبنان أسيرا، يطلق عليهم النار. ومنذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، أُطلِق أكثر من 000 8 صاروخ على شعبنا. وأُجبر أكثر من 000 70 شخص على الفرار من ديارهم ليمسوا لاجئين في أرضهم. نحن لم نبدأ هذه الحرب، ولكننا سنحمي بيوتنا وأرضنا وشعبنا.

لكن على الرغم من هذه الظروف الصعبة، لا تزال إسرائيل ثابتة في تعزيز خطة أهداف التنمية المستدامة. ونحن نسعى إلى تحقيق هذه الأهداف العالمية بينما نحارب الإرهاب على عدة جبهات. هذه هي قصة إسرائيل الحقيقية. وعلى الرغم من التحديات الهائلة، ما زلنا قادرين على أن نكون رائدين في مجالات الابتكار والاستدامة والنهوض بحقوق الإنسان. وتثبت قدرتنا على الصمود أن بناء مستقبل أفضل ليس ممكنا فحسب، بل ضروري أيضا. فحتى ونحن ندافع عن شعبنا ووطننا، نتواجد هنا اليوم للتركيز على ذلك المستقبل وعلى القيم المشتركة التي سترسم المستقبل.

لقد واجه كل جيل منة الأجيال التحديات، وجيلنا لا يختلف عن غيره. وما يميز عصرنا هذا هو التأثير العميق الذي يمكن أن تحققه دولنا معا. والسؤال الذي نطرحه على أنفسنا هو: كيف سنعمل من أجل القضاء على الفقر؟ هل سنتحرّك بسرعة كافية لإنقاذ الكوكب؟ كيف يمكن للتكنولوجيا إفادة البشرية بدلا من استخدامها لنشر الكراهية؟ هذه أسئلة بالغة الأهمية. وهي بالغة الأهمية لدرجة أن صياغة رؤيتنا للمستقبل كانت عملية طموحة وصعبة. وعلينا أن ندرك أن تنفيذها سيكون أكثر صعوبة، ومع ذلك لا يمكننا أن نبقى بلا حراك إزاء ضخامة المهمة. فهذه ليست هدية نهديها للمستقبل، بل التزام يحتّم علينا ردّ الجميل.

وعلى مدار العام الماضي، شهدنا تصاعد معاداة السامية من الأقوال إلى الأفعال الإرهابية. ومن الضروري أن تتصدى الدول الأعضاء لمعاداة السامية أينما ظهرت، لأن لا سبيل إلى إحداث فرق دائم إلا

بالعمل الجماعي. ببساطة، نحن بحاجة إلى أكثر من الأقوال والتصريحات. نحن بحاجة إلى تحرك فوري وقوي من جميع الدول وجميع الأفراد.

فلا يمكننا أن نرضى بأن يكون السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على حساب قيمنا الديمقراطية. ومثلما نقف متحدين ضد التطرف العنيف والإرهاب، يجب علينا أيضا أن نعارض الأنظمة القمعية التي تمول تلك الجماعات الإرهابية وتدعمها. وتؤمن إسرائيل إيمانا راسخا بأنه لا يمكننا أن نخلّف إرثا من الخوف والقمع والإرهاب للأجيال القادمة. فيجب أن نتصرف بحزم ضد التنظيمات الإرهابية التي تتجاهل سلامة شعوبها ورفاههم بشكل صارخ.

ولن يكون التغلب على التحديات سهلا. ولو كان الأمر كذلك، لما كنا هنا اليوم. ومع ذلك، تؤمن دولة إسرائيل بأن ما يجمعنا أكثر بكثير مما يفرقنا. وغالبا ما تكون الاختلافات التي نلاحظها أكثر ارتباطا بالمسارات المختلفة التي نسلكها نحو بلوغ أهدافنا المشتركة. ويجب أن نتكاتف بهذه الروح وأن نواجه تحديات اليوم بشكل مباشر وأن ندرك أن تأجيل القرارات الصعبة لم يعد خيارا. يمكننا بل ويجب علينا الوفاء بالتزاماتنا. فالمستقبل والكوكب وكل من سيسكنه –

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد نزيسيو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب جمهورية أفريقيا الوسطى باعتماد ميثاق المستقبل اليوم (القرار 1/79) الذي أُرفق به التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة. فاعتمادها هو دلالة على عزمنا المؤكد وتطلعنا المشترك نحو السعي إلى تحقيق الرخاء المشترك.

ويشكّل الميثاق الطموح والتحويلي خطوة مهمة نحو إعادة بناء الثقة واستعادة إنسانيتنا المشتركة، مما يترجم إلى التزام متجدد بعدم ترك أحد خلف الركب وبحماية كوكبنا. وما زلت مقتنعا بأن تنفيذ إجراءات ملموسة في إطار الميثاق ومرفقيه ضروري للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وصون الحقوق وتحسين الحوكمة العالمية وبالتالي الحفاظ على السلام والاستقرار.

وأود أن أتوقف بشكل خاص عند كلمة ”الإجراءات“ التي تدعونا إلى الخروج من حالة الخمول السائد الذي نغط فيه منذ عقود والذي لا يزال يولد اختلالات متزايدة على صعيد المساواة في الحقوق، ولا سيما الحق في التنمية والحق في عالم أكثر أمنا واستدامة والحق في تقرير المصير والسيادة والحق في أن نكون فاعلين مشاركين في الحوكمة العالمية.

لقد اتسمنا بهذا الخمول منذ أكثر من 30 عاما، وانتقلنا من منطق الأفرقة العاملة إلى منطق المفاوضات الحكومية الدولية، بينما عجزت منظمتنا عن المضي قدما في إصلاح الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن الذي من شأنه أن يصلح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا. فلم يعد المجلس يعكس عالمنا اليوم، وباتت ازدواجية المعايير وسوء الفهم ومنطق المعسكرات السائد فيه هو القاعدة على حساب العدالة والاتساق والموضوعية والكفاءة، مما يقلل من فرص السلام للعديد من البلدان أو السكان الذين يعانون.

وأعرب عن أملي في ألا يكون الميثاق فرصة ضائعة أخرى وأننا، معا، سنمضي قدما حقا. ولتحقيق هذه الغاية، تدعو الحاجة إلى وعي هائل ومتزايد ودعم سياسي لتوليد الفرص وتجسيدها في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها والتمويل والتنمية وتبادل المعرفة والابتكار بطريقة تجعل العقد الاجتماعي الجديد الذي نبرمه اليوم يتجه بحزم نحو حلول متعددة الأطراف من أجل مستقبل أفضل للجميع، وخاصة الشباب والفتيات والنساء.

وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في جمهورية أفريقيا الوسطى مقيد بشكل رئيسي بالتحديات الداخلية المرتبطة بأمور من بينها الوضع الأمني وعزلة البلد والعجز في مجال الطاقة. وللتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حددت الحكومة واعتمدت برنامجًا طموحًا للتنمية الوطنية للفترة 2024-2028 بقيمة 12,8 مليار دولار، وهو برنامج يهدف إلى بناء بلد مزدهر يتمتع برأس مال بشري عالي الجودة وبنية تحتية مرنة ومستدامة، مؤسس على سيادة قانون أكثر شمولاً ترتكز إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة. ويتمثل التحدي الذي يواجهه بلدنا في الانتقال من عقلية الطوارئ إلى عقلية التنمية المتأصلة والمستدامة التي تُحدث تحولاً هيكلياً للاقتصاد، يحتل فيه الشباب والنساء والقطاع الخاص مكانة بارزة.

وفي السنوات الأخيرة استفاد شباب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين يمثلون ما يزيد قليلاً عن 70 في المائة من سكان البلد، من جهود التوعية بأهمية السلام. وتُرجم فهمهم الجديد إلى ديناميكية فريدة من نوعها تميز المشهد في وسط أفريقيا. وقرروا أن السلام يأتي عن طريق ريادة الأعمال. لذلك فمن الضروري أن نعيد التفكير في حوكمة الهيكل المالي الدولي، وخلق ديناميكيات حقيقية لحل المشاكل المتعلقة بالديون، وإعادة النظر في طابع الجهات الفاعلة في مجال المعونة، من خلال الاضطلاع بدور أكثر استباقية، ومساعدة أكثر فئاتنا السكانية هشاشة، وتوفير التمويل اللازم لدعم ديناميكياتنا للتعافي والتنمية.

وفي إطار هذه الديناميكية، نرى أن استخدام التكنولوجيا الجديدة والابتكار يوفران أرضية خصبة ذات أهمية في السعي لزيادة تعبئة الموارد الوطنية. وفي هذا الصدد، سيقوم التعاهد الرقمي العالمي بدور عامل مساعد لإسهام التكنولوجيا والابتكار والعلوم في النمو إسهاما مثاليا قدر الإمكان.

والعمل على تضافر جهودنا لا يترك مجالاً للتفكير المشتت. فدعونا نتحرك نحو تحقيق احتياجات الناس وتطلعاتهم من أجل بناء المستقبل الذي نريده، والذي يشمل الجميع حقا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): هذه إذًا هي قمة المستقبل. لا بد لي من أن أقول إنها تشبه الحاضر إلى حد كبير. أود بادئ ذي بدء أن أنقل إليكم تحيات رئيس النمسا ألكسندر فان دير بيلين، وكذلك اعتذاره الصادق لعدم الانضمام إلينا اليوم. وكما يعلم الممثلون فإن النمسا تعاني، كما يعاني جيراننا، من عواقب فيضانات غير مسبوقة. وهذا بالطبع يتطلب اهتمام الرئيس الكامل وتضامنه في وطنه، ولكنه أيضا حاضر معنا اليوم بفكره.

القمم ذات أهمية خاصة في النمسا، التي هي أرض الجبال الكثيرة. وكل من يتسلق الجبال يعرف أن الوصول إلى الذروة يمكن أن يكون مرهقا، ولكن بلوغ القمة يخلق شعورا بالتسامي. غير أنه لا بد كذلك

من العودة إلى أسفل الجبل، والنزول قد يكون شاقا. ولم يكن من السهل الوصول إلى قمة المستقبل. فقد كانت المفاوضات في بعض الأحيان أشبه بصعود التلة. ولكننا نجحنا بفضل تصميمنا على تشكيل مستقبل أفضل للجميع. وعلى الرغم من الشواغل غير الضرورية التي ألهتنا هذا الصباح، فإن اعتماد ميثاق المستقبل بالتزكية (القرار 1/79) اليوم أوضح أمرين. أولاً، قادة العالم ملتزمون بإحداث تحول إيجابي معًا. ثانياً، سيستخدمون الأمم المتحدة لمواجهة تحديات اليوم وتلك التي نتوقعها في المستقبل.

والميثاق الذي اعتمدناه هذا الصباح سيجعل العمليات والمؤسسات أكثر فعالية وأكثر استجابة لاحتياجاتنا. فهناك الكثير مما اتفقنا عليه: أسس التعاون العالمي في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني؛ واستخدام الإمكانات الهائلة للفضاء الخارجي كمحرك للتنمية المستدامة؛ وتركيز جديد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بالالتزامات المتعلقة بالمناخ؛ واتخاذ خطوات ملموسة لإصلاح مجلس الأمن، وإظهار الإرادة لمعالجة مسألة إصلاح الهيكل الدولي الأوسع نطاقًا.

والإجراءات الواردة في الميثاق غنية عن البيان. فهي تظهر العزم على اتخاذ خطوات جريئة من أجل كوكبنا ومن أجل الأجيال المقبلة. وتعكس بعض النقاط البارزة في الميثاق أولويات النمسا التي سنوليها اهتمامًا خاصًا في إطار تنفيذه – أي النزول من الجبل، إذا جاز التعبير، الذي قد يكون شاقا أيضًا. وتشمل تلك النقاط تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، والتزامنا بالمبدأ العالمي الذي يفيد بأن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، يجب أن نكفل عدم استخدام الأسلحة النووية أبدا مرة أخرى، وأن تؤدي التكنولوجيا الجديدة إلى تمكين الأجيال المقبلة، وليس تجريدها من إنسانيتها. ونحتاج إلى حظر وقواعد ملزمة قانوناً فيما يخص أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل.

وفيما يتعلق بعمليات السلام، نقدر الاعتراف بعهد جديد يتميز بالاستهداف والمرونة والتعاون. ونرحب بإجراء استعراض شامل لعمليات الأمم المتحدة للسلام عبر سلسلة السلام بأكملها، من الوقاية وصنع السلام إلى حفظ السلام وبناء السلام. وتعزيز أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بسبل منها عقد اجتماعات منتظمة، أمر ضروري لإقامة تعددية أطراف حقيقية مترابطة.

وأخيراً، فيما يتعلق بالحوكمة العالمية، يتضمن الميثاق التزامًا بالإصلاح الهادف لمجلس الأمن. وقد كان لي شرف المشاركة مع السفير طارق البنّاي من الكويت في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وتيسير الإجراءات في ميثاق المستقبل، حيث تعهد القادة بكفالة تمثيل أكبر للمناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً وتصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا؛ حيث أكد القادة من جديد تصميمهم على جعل المجلس أكثر فعالية وشفافية وخضوعًا للمساءلة، بما في ذلك مناقشة فرض قيود على حق النقض؛ وحيث اتفقوا على العمل على أساس نموذج موحد لمجلس أمن جديد؛ وحيث اتفقوا على تدابير مؤقتة محددة تطبق إلى حين بدء نفاذ الإصلاح. وكما قال الأمين العام، يشكل ذلك أقوى صياغة بشأن إصلاح مجلس الأمن منذ جيل، وأهم خطوات ملموسة لتوسيع المجلس منذ عام 1963. وهو أمر يبشر بالخير بالنسبة للجهود المستقبلية لإصلاح المجلس.

وتؤمن النمسا بقوة بتعددية الأطراف وبأن الحلول للتحديات العالمية تكمن في التعاون والحوار والشراكة. ونحن، من هذا المنطلق، مرشحون لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن في انتخابات عام 2026.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على الجمع بيننا اليوم. ويُظهر ميثاق المستقبل أن ما يجمعنا أكبر بكثير مما يفرقنا. وبينما تصبح قمة المستقبل حدثًا من أحداث الماضي، دعونا ننطلق إلى المستقبل بتفاؤل وتواضع. فلا يمكن للدبلوماسية متعددة الأطراف أن تنجح إلا بعقول منفتحة؛ إذا جئنا إلى الأمم المتحدة لا لنتكلم فقط، ولكن أيضًا لنستمع؛ وإذا أظهرنا الاحترام للآخرين وآمنّا بأن تنوع الآراء أمر إيجابي؛ إذا انخرطنا في روح الحل التوافقي؛ وإذا وضعنا العمل معًا في المقام الأول، في الأمم المتحدة ومن خلالها.

رُفعت الجلسة الساعة 15/40.